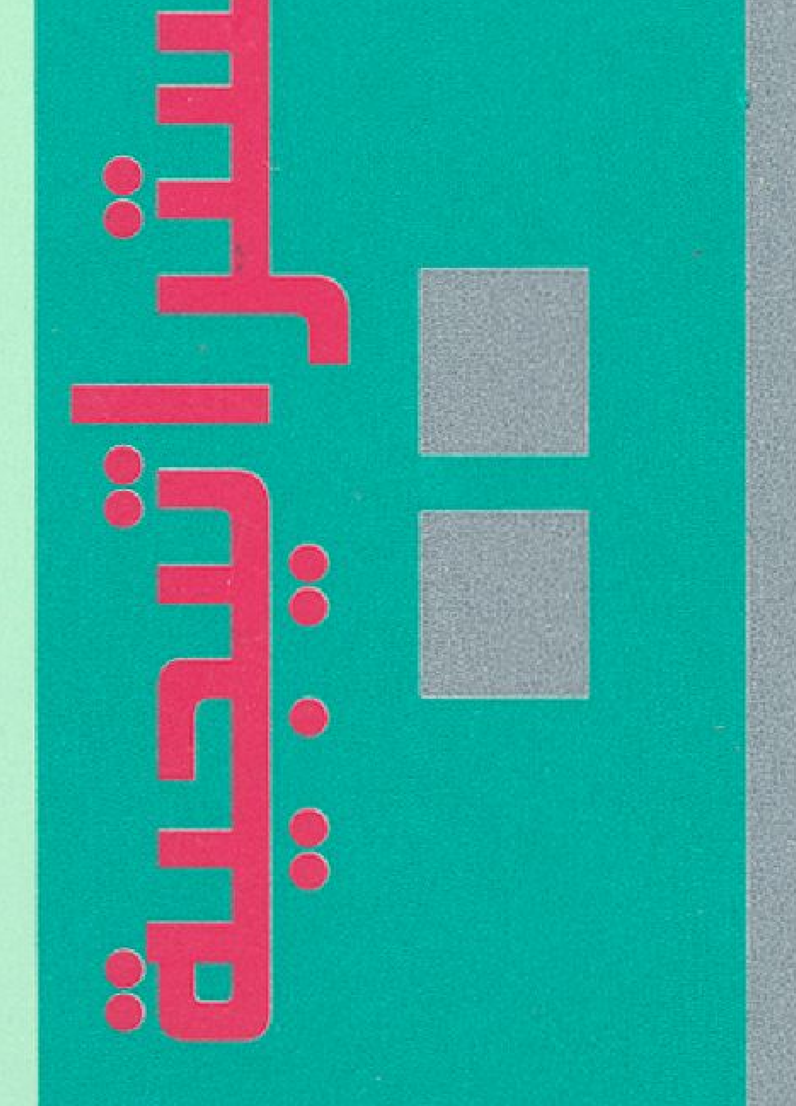
126

سهيلة عبد الأنيس محمد

العلاقات الإيرانية - الأوروبية

الأبعاد وملفات الخلاف





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

إهـــــــداء ٢٠٠٧

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

الامارات العربية المتحدة

العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية
الأبعاد وملفات الخلاف

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر دراسات استراتيجية كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسـات استراتيجيـة

العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية

الأبعاد وملفات الخلاف

سهيلة عبد الأنيس محمد

العـدد 126

تصـدر عـن





محتوى الدراسة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2007

ISSN 1682-1203

ISBN 978-9948-00-899-6

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة

لا شك في أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية دولة لها ثقلها الإقليمي والدولي، سواء من حيث موقعها الاستراتيجي، أو إمكاناتها البشرية والاقتصادية، أو تأثيرها السياسي، ولها ارتباطاتها وعلاقاتها الدولية والإقليمية، فضلاً عن استراتيجيتها الساعية لأن تكون قوة مهيمنة في المنطقة؛ وهذا ما قد يجعلها تصطدم بقوى إقليمية ودولية.

وبعد قيام الثورة الإسلامية في شباط/ فبراير 1979، ووصول رجال الدين إلى السلطة، إثر إطاحة نظام الشاه، بدت الظروف السياسية، وكأنها ممهدة لقيام تقارب إيراني ـ أوروبي؛ فسعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتطوير علاقاتها بأوروبا، مستفيدة من القضايا المشتركة والمصالح المتبادلة بين الطرفين.

إلا أن التطورات اللاحقة التي حدثت لم تدعم قيام علاقة متطورة على النحو الذي يطمح إليه كلا الطرفين؛ إذ ظلت علاقة إيران بدول المجموعة الأوروبية عرضة للتذبذب، وتباينت مواقف كل منهما إزاء القضايا التي كانت مطروحة على أجندة العلاقة بين الطرفين، كما كانت هذه العلاقة خاضعة لتأثير خارجي؛ إذ تعرضت الدول الأوروبية لضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية لتحجيم علاقاتها بإيران بغرض تحقيق هدفها في عزل إيران دولياً.

وعلى الرغم من الضغوط الأمريكية على الدول الأوروبية، فقد استطاع بعضها، ولاسيما ألمانيا وإيطاليا - وإلى حد ما - فرنسا، أن تحافظ على علاقاتها بإيران، وقد دعمت إيران أيضاً هذا الموقف؛ رغبة منها في الحفاظ على علاقاتها بدول المجموعة الأوروبية. وزادت الظروف والمتغيرات التي وقعت في بداية التسعينيات من القرن المنصرم ذلك التقارب؛ فانهيار نظام القطبية الثنائية وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة عالم ما بعد الحرب الباردة، ولاسيما عقب حرب الخليج الثانية التي كان من نتائجها إقامة وجود عسكري أمريكي مباشر ومكثف في منطقة الخليج، دفعا الطرفين (إيران ودول المجموعة الأوروبية) إلى تكثيف جهودهما السياسية لتنمية علاقاتهما حفاظاً على مصالحهما المشتركة.

لقد كان عام 1992 البداية الحقيقية للحوار الإيراني ـ الأوروبي، الذي عُزز إثر رفض الأوروبيين السياسة الأمريكية تجاه إيران، وكان لصعود التيار الإصلاحي إلى سدة الحكم في إيران عام 1997 دور كبير في إعطاء العلاقات الثنائية دفعة قوية؛ إذ تبنى الرئيس محمد خاتمي سياسة خارجية تقوم على أساس العمل على إزالة بؤر التوتر مع الدول الأوروبية، واعتماد مبدأ المشاركة الاقتصادية النابعة من حاجة خطة التنمية الإيرانية إلى الاستثمارات والتقنية الأوروبية، وخاصة في مجال الطاقة، كما استطاعت إيران - هي نفسها- أن توفر جزءاً مهماً من الحاجة الأوروبية إلى الطاقة؛ وبذلك أضحى الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأكثر أهمية لإيران.

لقد سعت إيران للانفتاح على الاتحاد الأوروبي، وتعزيز ارتباطاتها بـه؛ وذلك لملء الفراغ الناتج من عزلتها الدولية نتيجة السياسة الأمريكية تجاهها، كما سعى الاتحاد الأوروبي - هو أيضاً - لتحقيق نوع من التوازن في منطقة الخليج في ظل الهيمنة الأمريكية التي تنامت بعد حرب الخليج الثانية.

إلا أن هناك بعض المشكلات الرئيسية والقضايا الخلافية، التي تجسد عائقاً أمام تطوير العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية، وأهم هذه المشكلات برنامج إيران النووي، وتحديداً إصرار إيران على حقها في امتلاك دورة الوقود النووي، ورفضها الالتزام بالقرارات الدولية الخاصة بتعليق نشاطات تخصيب اليورانيوم.

تسعى هذه الدراسة للإجابة على مجموعة من الأسئلة المثارة بخصوص العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية؛ منها: ما طبيعة العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية؟ وما أبعادها؟ وما المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة في هذه العلاقة؟ وما أوجه الخلاف والمعوقات التي تحول دون تطورها؟

وهي ستركز بصورة رئيسية، على تناول موضوع العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية في الفترة الزمنية الممتدة منذ عام 1990 إلى عام 2005؛ أي إن نطاق الدراسة الزمني يغطي ولايتي الرئيسين الإيرانيين السابقين: أي إن علي أكبر هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، ولا تشمل الدراسة عهد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد الذي ابتدأ في الحكم عام 2005، إلا إذا اقتضى السياق التطرق إلى ذلك.

وتشتمل الدراسة على ثلاثة مباحث: المبحث الأول يمهد لموضوع الدراسة باستعراض أهمية إيران الجيوستراتيجية بالنسبة إلى أوروبا، وماهية الرؤية الأوروبية لأمن الخليج. أما المبحث الثاني فينصرف إلى دراسة الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية للعلاقة بين الطرفين. ويعالج المبحث الثالث ملفات الخلاف في العلاقة الإيرانية ـ الأوروبية، وهي: البرنامج النووي الإيراني، والإرهاب، والتسوية في الشرق الأوسط، والحريات وحقوق الإنسان.

الأهمية الجيوستراتيجية لإيران والرؤية الأوروبية لأمن الخليج

تعد إيران إحدى أهم الدول التي تحتل موقعاً جيوستراتيجياً متميزاً ومؤثراً؛[1] فهي تمتد بين خطي عرض 25 – 40 شمالاً، وتقع في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا، وتشغل مساحة قدرها 1,648,000كم^2، تفوق مساحة بريطانيا وسويسرا وبلجيكا وهولندا مجتمعة، وتعادل خُمس مساحة الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وتشكل إيران بموقعها الجغرافي جسراً يربط وسط آسيا ومشرقها أولاً، وغرب آسيا وشرق البحر المتوسط ثانياً؛ إذ يحدها من الشرق باكستان وأفغانستان، ومن الشمال تركمانستان وأذربيجان وأرمينيا وتركيا وبحر قزوين، ومن الغرب العراق، ومن الجنوب الغربي الخليج العربي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن الجنوب المحيط الهندي.[3]

وتحتوي إيران على ثروات طبيعية وموارد معدنية هائلة؛ إذ تمتلك احتياطات نفطية كبيرة تقدر بنحو 89.7 مليار برميل؛[4] أي ما نسبته 11.5٪ من الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد، بحسب إحصاءات عام 2000. وتمتلك أيضاً احتياطات مهمة من الغاز الطبيعي وصلت إلى 23.002 مليار متر مكعب؛ أي بنسبة تصل إلى 36٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي للعام نفسه.[5]

ومما يزيد من أهمية إيران الجيوستراتيجية أنها ترى في منطقة الخليج العربي مجالها الحيوي الرئيسي، الذي يحقق طموحاتها وتطلعاتها السياسية والاقتصادية المباشرة، وهذا ما يتعارض والسياسة الأمريكية، بشكل أو بآخر، ويتفق "نوعاً ما" والرؤية الأوروبية التي لا تعارض أن تؤدي إيران دوراً في المنطقة يتناسب وثقلها الإقليمي.

تمثل إيران بالنسبة إلى أوروبا نقطة توازن في المنطقة، وسبباً من أسباب استقرارها، وهي في الوقت نفسه تمثل أكبر عوامل التهديد المحتمل لأمن أوروبا؛ لذلك فإن أوروبا تنظر بحساسية إلى موقع إيران ودورها الإقليمي والدولي.

وعلى صعيد آخر بقيت العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية أسيرة تضارب المصالح، ولاسيما الاقتصادية، بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فإيران طوال مدة حكم الشاه كانت حكراً للنفوذ الأمريكي،[6] ومع قيام الثورة الإيرانية عام 1979 سعت لتطوير علاقاتها بأوروبا، إلا أن العلاقة بينهما توترت بسبب قيام إيران ببعض الأعمال التي عدت معادية للغرب؛ مثل: احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران إبان الثورة، وإطلاق

النظام الإسلامي شعار "تصدير الثورة" الذي نظرت إليه الدول الغربية بوصفه تهديداً لاستقرار الخليج العربي والمنطقة عموماً، كما أن العلاقة بين الطرفين تأثرت بالموقف الأوروبي إزاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، الذي مال إلى العراق على حساب إيران.

إلا أن هذا الوضع بُدِّل بعد عام 1990؛ بسبب المتغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت بالمنطقة ككل؛ فقد تعاملت أوروبا وإيران، وفق سياسة الإقرار بحقها في الاستفادة من موقعها الجغرافي وثقلها السياسي والاقتصادي، شرط أن تبدي أفعالاً معتدلة الاتجاهات، وهذا ما أكده وزير خارجية فرنسا آنذاك رولان دوما بالقول: «إن موقع إيران الجغرافي ومصالحها تجعلها طرفاً أساسياً في أي تسوية لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة».[7] فوجدت إيران في الظرفين الدولي والإقليمي مجالاً ملائماً لتحقيق مقاصدها وأهدافها، فاستفادت من أوروبا في تلبية حاجاتها الاقتصادية والتقنية، وتوفير أسواق مضمونة لنفطها من خلال تأمين حاجة دول المجموعة الأوروبية إلى بديل نفطي آخر، بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق. وهذا ما يفسر التحرك الأوروبي الواسع باتجاه إيران، والزيارات المتبادلة والاتفاقيات الثنائية المبرمة، عامي 1990 و1992.[8]

لا شك في أن قيام علاقات إيرانية ـ أوروبية طبيعية يعود بالمنفعة على كلا الطرفين، وتؤكد العوامل الاقتصادية والسياسية أهمية هذه العلاقة،[9] ومع ذلك يمكن أن نقول: إن الاتحاد الأوروبي يعتمد في علاقاته وتعامله وإيران على أساس فصل الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي، وهو ما أكدته دول عدة؛ مثل: إسبانيا وإيطاليا وبلجيكا واليونان، بحيث تم تفعيل النواحي

الاقتصادية وتنميتها بين الطرفين، كون إيران دولة غنية بالنفط والغاز والثروة المعدنية والصناعية التي يمكن استغلالها لتحقيق مكاسب اقتصادية.[10]

ووفقاً لهذا النهج تنامت العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية بشكل كبير في التسعينيات، حتى مع اتباع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة "الاحتواء"؛ إذ بدا كثير من الدول الأوروبية غير مقتنع بالسياسة الأمريكية تجاه إيران، وانعكس ذلك في ارتفاع مستوى الزيارات بين الجانبين والتقدم في العلاقات الاقتصادية؛ وهذا مثَّل اختراقاً إيرانياً كبيراً لجبهة الغرب. وبدلاً من احتواء إيران استطاعت الأخيرة كسر العزلة، وفتح آفاق جديدة مع حلفاء أوروبيين، تدفعهم الأهمية الاقتصادية لإيران إلى توثيق هذه العلاقة.

وإذا كان لأوروبا ما يسوغ علاقاتها بإيران، وسعيها لتوثيق هذه العلاقات فإن إيران تنظر إلى أوروبا على أنها محطة جيوستراتيجية مهمة، تسعى من خلالها للتخفيف من وطأة القبضة الأمريكية على ترتيبات الأمن في المنطقة،[11] والإسهام في تأمين دور إيران لأمن الخليج أولاً، وإقامة علاقات بدول مرتبطة عسكرياً بأمن الخليج ثانياً.[12]

وقد أصبحت إيران – بسبب الإرث السياسي للنفوذ الأمريكي فيها، والصورة القاتمة لدى الشعب الإيراني حول طبيعة هذا النفوذ ومقاصده – أكثر تقبلاً للتعامل والاتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة؛ الأمر الذي حمل دول الاتحاد إلى أن تسارع إلى إعادة بناء الثقة، وإيجاد مجالات للتعاون الاقتصادي والأمني.

وإذا كانت الدوافع الاقتصادية - ولاسيما الدافع النفطي- والأسواق عاملاً مهماً في توجه أوروبا نحو إيران، فإن هناك عاملين مهمين آخرين يمثلان المرتكز الجيوستراتيجي لإيران في المدرك الأوروبي: العامل الأول هو أن أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، بدأت تسعى نحو التأسيس والترويج لنظام دولي متعدد الأقطاب تكون هي أحد أقطابه؛ ولذلك فهي تنظر إلى إيران على أنها الدولة الوحيدة تقريباً في الشرق الأوسط الخارجة على النفوذ الأمريكي؛ لذلك فإن أوروبا تحاول من خلال علاقاتها بإيران، ذات القدرة الاقتصادية، أن تخلق مجالاً اقتصادياً، يمثل مظهراً من مظاهر التعددية القطبية، ووسيلة لمناهضة النفوذ الأمريكي، وبذلك تمثل أهمية جيوستراتيجية لأوروبا.[13]

أما العامل الثاني فهو سعي إيران المستمر لزيادة تحركاتها ونشاطاتها على المستويين الدولي والإقليمي، وتطلعاتها في أن تصبح مركزاً لتكتلات اقتصادية عدة، وإبراز مكانتها في المنطقة المحيطة بها، ودورها القيادي مع القوى الأخرى؛ مثل: روسيا والصين والهند وتركيا، وفي الربط بين الجنوب الآسيوي والشمال الأوروبي؛ ولذلك بدأت تطرح مشروعات اقتصادية أو تحيي مشروعات قديمة، تحاول من خلالها مد أذرعها إلى داخل القارة الآسيوية، ومد جسور العلاقة بالاتحاد الأوروبي؛ ففي عام 1996 أعيد إحياء العمل بما يعرف باسم "طريق الحرير"، الذي يصل الصين بأوروبا والشرق الأوسط، والخليج العربي بالمحيط الهندي عبر إيران، والذي يربطها هو نفسه بدول آسيا الوسطى؛ ومن ثم طرحت إيران مشروعاً لتشكيل تكتل للتعاون الاقتصادي والتجاري بين دول طريق الحرير، وهذا التكتل يضاف إلى تكتل

منظمة تعاون بحر قزوين "كاسكو" (CASCO) التي قامت إيران بتنشيط العمل الاقتصادي فيها،[14] فضلاً عن تكتل منظمة التعاون الاقتصادي "إيكو" (ECO) التي تم إحياؤها، والتي تضم إيران وباكستان وتركيا وأفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى؛ وكلتا المنظمتين تتخذ من طهران مقراً لها؛[15] ولذلك فإن تزايد النشاطات والتحركات الإيرانية الاقتصادية زاد أهميتها الجيوستراتيجية بالنسبة إلى أوروبا، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع حجم المبادلات بين إيران والاتحاد الأوروبي إلى ما يقارب 10 مليارات دولار أمريكي، منها ثمانية مليارات دولار قيمة واردات النفط؛ إذ يشير مؤشر التبادل إلى تصاعد التعاون، ولاسيما في ضوء حاجة إيران إلى معدات تطوير صناعة النفط، والمنتجات الصناعية الأخرى، والائتمانات المصرفية.[16]

كما أن تلك التحركات الإيرانية جعلت أوروبا تسعى لتحقيق دور أكبر في المعادلات السياسية في تلك المنطقة المهمة من العالم، ولإيران – بحسب الرؤية الأوروبية – القدرة على أن تؤدي هذا الدور وتؤمنه. فأوروبا ترى في إيران طريقاً استراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز، وقد استفادت إيران من هذه الرؤية طوال أكثر من عقدين من الزمان؛ إذ كانت الدول الأوروبية هي المنفذ والمتنفس الأكبران لها على العالم الخارجي، واستطاعت من خلالها اختراق الحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة عليها، بتوقيع سلسلة اتفاقيات تجارية بينها وبين دول أوروبا.[17]

إن إيران تمثل لأوروبا مدركاً جيوستراتيجياً سياسياً واقتصادياً على مستوى عالٍ من الأهمية، فهي أولاً تشرف على الخليج العربي الذي يعد

المصدر الرئيسي لأوروبا بالنفط، كما أنها تمثل - ثانياً - حلقة وصل بين أوروبا ودول آسيا الوسطى، وجسراً مهماً للوصول إلى نفط القوقاز.[18]

وقد وعت إيران هذه الأهمية لموقعها ومواردها النفطية وفقاً للمدرك الأوروبي، واستطاعت توظيفه في أكثر من موقف، وأول المواقف كان كسر الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة ضدها منتصف التسعينيات، أما الثاني فقد كان هدفه سحب البساط من تحت أقدام الولايات المتحدة من خلال تحميل الاتحاد الأوروبي مسؤولية متابعة المشكلات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، ولاسيما مع التحول الإيجابي الذي شهدته العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية، وأبرزه ما توج بزيارة وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي الثلاث (أي وزراء خارجية كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا) إلى طهران في تموز/ يوليو 1998؛ إذ ناقش الطرفان في أثناء اللقاء الكثير من القضايا، واتفقا على الاستمرار في الحوار بينهما وفق آلية تعتمد لقاء دورياً كل ستة أشهر، تجمع إيران والدولة التي تترأس الاتحاد الأوروبي.

الرؤية الأوروبية لأمن الخليج العربي

أثيرت مسألة أمن منطقة الخليج العربي منذ خمسينيات القرن الماضي؛ نتيجة تزايد الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية للمنطقة، وتصاعد الجدل حول مسألة أمن المنطقة في أواخر الستينيات، كما ارتبط بالانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام 1971، الذي مثَّل بداية مرحلة جديدة في تاريخ المنطقة. فالانسحاب البريطاني فجَّر طموحات السيطرة والهيمنة لدى القوى

الإقليمية الكبرى (إيران، والعراق، والمملكة العربية السعودية)، وزاد اهتمامها لملء الفراغ الأمني الناشئ،[19] ومثَّل سقوط الشاه وتأسيس نظام ثوري إسلامي في إيران عام 1979، ثم الغزو السوفيتي لأفغانستان في العام نفسه، واندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية عام 1980، متغيرات شديدة الأهمية والخطورة معاً بالنسبة إلى تدخل القوى الدولية في شؤون المنطقة.

إلا أن السيطرة على منطقة الخليج العربي قُصرت آنذاك على الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (السابق)، ولم يكن هناك دور أوروبي موحد، إنما كانت هناك علاقات لبعض الدول الأوروبية بدول المنطقة بصورة منفردة.[20] فالتأثير الأوروبي كان محدوداً وغير مباشر، ولا يعبر عن توجه سياسي أوروبي محدد؛ ومن ثمة لم يكن له دور المنافس في السيطرة، إلا أنه في الوقت نفسه كان يهدف إلى إيجاد دائرة نفوذ بما يحقق المصالح الوطنية للدول الأوروبية المعنية، وبما لا يخرج على ثوابت التكتل الأطلسي بزعامته الأمريكية.

لقد كانت منطقة الخليج العربي – ومازال – إحدى أكثر المناطق الساخنة في العالم، فهي منطقة تجذب – نتيجة أهميتها الجيوسياسية – اهتمام القوى الرئيسية والقوى الفاعلة في النظام الدولي. وقد أدركت بريطانيا قبل غيرها أهمية المنطقة؛ لما تحويه من ثروات طبيعية وبشرية، مضافاً إليها الموقع الاستراتيجي.[21] وقد عبَّر عن هذه الأهمية أحد الكتّاب الإنجليز بالقول: «إنها شريان الحياة الرئيسي لنا»، ووصفها الكاتب الفرنسي جان جاك بيزي بالقول: «إن الخليج العربي قلب الشرق الأوسط جغرافياً، وبابه السحري، وصندوقه الذهبي الرائع الذي يسيل له اللعاب».[22]

أما الرئيس الفرنسي الأسبق جيسكار ديستان فقد وصفها بـالقول: «إن هذه المنطقة تعد بالنسبة إلى فرنسا وأوروبا مركز الثقل، ونقطة البداية؛ لالتقاء المحاور بين الشمال والجنوب، في إطار العلاقات الدولية، وهذا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن القوة التي تسيطر على مسرح العمليات في البحر المتوسط وعلى مسرح العمليات في المحيط الهندي، ستفرض سيطرتها بالتأكيد على الخليج العربي».[23]

هناك الكثير من العوامل التي يتمتع بها الخليج العربي، تعد سبباً مباشراً في زيادة أهميته بالنسبة إلى القوى الدولية، وأوروبا منها على وجه الخصوص، منها العامل الاقتصادي؛ إذ تعتمد أوروبا بشكل كبير على نفط الخليج العربي،[24] فهي تستورد من دول الخليج ما يقارب 59٪ من احتياجاتها النفطية السنوية، ويومياً يمر من مضيق هرمز أكثر من 50 ناقلة نفط إلى أوروبا،[25] وهذا ما يؤكد الأهمية الجيوستراتيجية للخليج العربي، فضلاً عن التبادل التجاري والاستثمارات الاقتصادية، وعامل التسليح؛ فدول الاتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الثانية، من حيث هي أكبر مورد للسلاح إلى المنطقة، بعد الولايات المتحدة؛ لذا، يمكن أن نقول: إن المصالح الأوروبية الضخمة في الخليج العربي تدفع دول الاتحاد الأوروبي إلى أن تقف وراء محاولات إيجاد السبيل المثلى لأمن الخليج، بشكل يضمن مصالحها في المنطقة.

وهنا يمكن تشخيص التصور الأوروبي لأمن الخليج؛ إذ يأتي بالنسبة إلى دول الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثالثة بعد الأمن في دول غرب أوروبا ووسطها، ثم الأمن على امتداد الطرف الجنوبي للقارة في إقليم البحر الأبيض

المتوسط.[26] وترى دول الاتحاد الأوروبي أن أمن الخليج هو مسؤولية دوله أولاً؛ فهي مسؤولة عن أمنه وانتظام الملاحة فيه بما يجلب المنفعة لدوله والمجتمع الدولي.[27] وبموجب هذه الرؤية قدم وزير الخارجية البريطاني الأسبق مالكولم ريفلن باسم الاتحاد الأوروبي مشروعاً[28] لتحقيق أمن الخليج دعا فيه إلى إنشاء منظمة إقليمية لحل النزاعات في منطقة الشرق الأوسط، على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.[29]

إلى جانب ذلك ركزت دول الاتحاد في رؤيتها للبعد الأمني لمنطقة الخليج على ضرورة احترام الحدود القائمة بين دوله، وتخفيض التسلح في المنطقة، وربط أقطار الخليج العربي بالشرق الأوسط الأوسع، وتعميق أواصر التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني.[30]

ومع ذلك يرى المحللون أن دول الاتحاد لا تولي مسألة الأمن في الخليج الأهمية اللازمة، وقد جُلِّي ذلك في المشروع الذي قدمته دول الاتحاد الأوروبي الأربع (فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال)، في أيار/ مايو 1995، وهو القائم على فكرة تشكيل قوة أوروبية عرفت باسم "يوروفور" EuroFor؛[31] إذ لم يتضمن هذا المشروع إنشاء قوة أوروبية للإسهام في تحقيق أمن الخليج.

ومما يزيد الأمر تعقيداً أنه من الصعب الحديث عن وجود "سياسة أوروبية موحدة" نحو منطقة الخليج؛ لأن الجماعة الأوروبية الاقتصادية حتى بعد أن تحولت إلى اتحاد أوروبي، لم تمتلك جهازاً سياسياً موحداً مسؤولاً عن رسم سياسة خارجية موحدة باسم الاتحاد، فضلاً عن ذلك فإن مشاركة أغلب دول الاتحاد في منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" (NATO)،

جعل السياسة الأمنية مسؤولية رئيسية للحلف، وهذا ما جعل التوجهات والسياسات الأمريكية طاغية على السياسات الأوروبية.

لا تستطيع دول الاتحاد بصفة عامة - إزاء أغلب الصراعات والأزمات الإقليمية - أن تزعم أنها ممثلة في تطورات الخليج العربي عن طريق عضويتها في حلف شمال الأطلسي لسبب رئيسي هو: أن الخليج يقع خارج نطاق المنطقة التي تغطيها اتفاقية الحلف؛ لذلك فإن الإسهامات الأوروبية في الإقليم تتسم بشكل فردي من جانب حكومات أوروبية، وعلى الأخص بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

إن عدم وجود سياسة أوروبية موحدة تجاه أمن الخليج، يُوضَّح من خلال اختلاف الرؤى الأوروبية ذاتها، فالرؤية البريطانية لأمن الخليج تجسد في «أن على أوروبا أن تأخذ دور الداعم والمساند للدور الأمريكي». وترى ألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى أيضاً «ضرورة الاعتماد على الدور الأمريكي في المحافظة على أمن الخليج العربي خلال المرحلة الراهنة»، أما الرؤية الفرنسية فتخلص إلى «أن يكون لدول أوروبا دور حقيقي في أي ترتيبات أمنية في المنطقة، وأن يكون هذا الدور فاعلاً في تحقيق الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط عموماً والخليج العربي خصوصاً».[32]

ومع اختلاف الرؤى الأوروبية حول أمن الخليج إلا أنها تتفق على ضرورة الاعتراف بأهمية الدور الإيراني في تحقيق أمن المنطقة؛ فإيران دولة مهمة بالنسبة إلى أوروبا وذات نفوذ قوي، وإن محاولة استبعادها وتحجيم دورها في المنطقة، كما تسعى الولايات المتحدة، يعدان بحسب الرؤية

الأوروبية بمنزلة دعوة لإثارة العداء ضدها،[33] وهذا ما أكده وزير الخارجية الفرنسي الأسبق هيرفي دو شاريت عندما أشار إلى «أن إيران بموقعها الجغرافي، ومصالحها طرف أساسي في أي تسوية لضمان الأمن والتوازن في الخليج».[34] ويعد هذا التقارب في وجهات النظر الإيرانية ـ الأوروبية (باستثناء بريطانيا) ذا أبعاد استراتيجية مهمة في العلاقة بين الطرفين.

كما تشعر الدوائر الأوروبية بالقلق من أن الاستقرار في منطقة الخليج العربي أصبح يعتمد كثيراً على القدرات العسكرية والإرادة الأمريكية. فبحسب الرؤية الأوروبية لأمن الخليج (القائم) نجد أن الولايات المتحدة أحدثت بوجودها العسكري توازناً مضاداً لقوى إيران والعراق (قبل احتلاله)؛ للدفاع عن أمن الخليج؛[35] لذا، فإن دول الاتحاد تعمل على منع عزل إيران عزلاً تاماً؛ كي تحتفظ بالقنوات مفتوحة أمام ظهور تسويات مستقبلية في المنطقة.[36]

إن الواقع يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى القوة التي لها التأثير الواضح والفاعل في هذه المنطقة وتفاعلاتها الإقليمية والدولية؛ إذ لم تستطع أوروبا الموحدة بلورة استراتيجية عسكرية أو دبلوماسية موحدة، برغم إنجازاتها الكبيرة في ميادين مختلفة؛ نتيجة بعض المواقف المتباينة داخل هذه المجموعة بصدد بعض القضايا الدولية الكبرى، وهو ما بدا جلياً من خلال تباين المواقف إزاء الاحتلال الأمريكي للعراق؛ إذ رفضت كل من فرنسا وألمانيا وبلجيكا الحل العسكري، بينما أيدته كل من بريطانيا وإسبانيا.[37]

فالهيمنة الأمريكية على الخليج العربي أدت إلى تضاؤل دور الاتحاد الأوروبي في مجريات أحداث الخليج، برغم بدء الحوار الذي تم بين دول الاتحاد ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبرغم وجود الرغبة الأوروبية في تحقيق التقدم في هذا الجانب، وهي التي جُسدت في الاجتماع الذي عقد في جرانادا عام 1995، بين وزراء "الترويكا" الأوروبية ووزراء خارجية دول مجلس التعاون، وطرحت فيه مقترحات ترمي في محصلتها إلى ضمان المصالح الأوروبية في الخليج العربي، وتجاوز كل العقبات التي تعوق ذلك، إلا أنها لم تستطع أن تحقق شيئاً بسبب المحاولات الأمريكية المستمرة في تحجيم الدور الأوروبي في الخليج.[38] وقد أثبتت حرب الخليج الثانية ضعف الدور الأوروبي وهشاشته، اللذين عكسا آثاراً سلبية على مستقبل مشروع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد، واتضح ذلك في المشاركة الفردية لبعض دول الاتحاد في الحرب.[39]

إن الرؤية الأوروبية لأمن الخليج تختلف عن الرؤية الأمريكية له، فأوروبا تدعو إلى يكون أمن الخليج مسؤولية جميع الدول المطلة عليه، وتدعو إلى ضبط الصراعات وإيجاد حلول لمشكلاتها السياسية والاقتصادية،[40] وحل مشكلات المنطقة السياسية والحدودية بالطرائق السلمية والارتكان إلى القانون الدولي والأمم المتحدة.

وعلى أي حال فإن الواقع يشير إلى أن أوروبا ستستمر في دور المساعد والمساند للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ما تشابكت المصالح الأوروبية ـ الأمريكية، برغم تفاوتها بعض الشيء فيما يخص إيران والعراق.[41]

وتعود أسباب ذلك إلى الثقل العسكري الأمريكي في المنطقة، وعدم وجود نظرة أوروبية مشتركة تجاه مسألة الأمن في الخليج، وعجز الاتحاد عن بلورة سياسة مستقلة عن الاستراتيجية الأمريكية.

أبعاد العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية

احتلت العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية مساحة واسعة من اهتمامات صانع القرار السياسي الإيراني بعد حرب الخليج عام 1991.[42] وعلى الرغم من ذلك لا يمكن الحديث عن العلاقات الدولية والإقليمية من منظور إيراني واحد؛ إذ اتسمت وجهات نظر النخبة السياسية الإيرانية بشأن الظروف الإقليمية والدولية بتعددية خاصة، فبعضهم مازال ينظر إلى التطورات الدولية والإقليمية من زاوية الحرب الباردة، بينما مالت نظرة الآخرين إلى تلك التطورات نحو التجدد والتغيير.[43]

وتعد الظروف التي مرت بها منطقة الخليج العربي منذ بداية التسعينيات الدافع الرئيسي للجوء الإيرانيين والأوروبيين إلى إيجاد سبل الحوار؛ فإيران أصبحت أكثر من أي وقت مضى راغبة في التحالف وقوى صديقة توازن محاولات الانفراد الأمريكي في الهيمنة على العالم، وهي تحاول أن تعوض - ولو نسبياً - خسارة الاتحاد السوفيتي (السابق) الذي لعب الدور البارز في دعمها، سواء سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً؛ فمنذ نهاية الحرب الباردة، توجهت إيران نحو سد الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفيتي (السابق)؛ لإيجاد شريك سياسي واقتصادي وعسكري لها، فوجدت في أوروبا ضالتها؛ لتقارب مصالحهما.[44]

مع ذلك نجد أن المتتبع لتطور العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية يلاحظ أنها اتسمت في بعض الأحيان بالتوتر، إلا أن ذلك لم يمنع سعي الطرفين لتجاوز نقاط الخلاف والحفاظ على علاقات متوازنة؛ إذ إن كل طرف بحاجة إلى الطرف الآخر في الضغط على الخارج، وهي على هذا الأساس علاقة تبعية قوية ومتبادلة، تجعل إيران المصدر الدولي (بعد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) للطاقة الأكثر أهمية بالنسبة إلى أوروبا، وقد زادت هذه الأهمية بشكل ملحوظ بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003؛ وهذا نفسه جعل إيران الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتمتع بقدر عال من الاستقلالية والقدرة على مواجهة الضغوط الأمريكية.

ويمكن أن نقول: إن العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية قد مرت بمراحل شدّ وجذب في الكثير من الأحيان، إلا أنها أخذت شكلها المستقر نوعاً ما، ابتداءً بتولي هاشمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية عام 1989. وكان عام 1992 البداية الحقيقية للحوار الإيراني ـ الأوروبي، كما طُوِّرت العلاقات على نحو أكبر منذ وصول محمد خاتمي إلى سدة الرئاسة عام 1997. قد جُسِّدت صور هذا التطور في تبادل الزيارات بين طهران ودول الاتحاد الأوروبي، ومُثِّلت رؤية خاتمي في تأكيد ضرورة الانفتاح والحفاظ على علاقات طيبة بدول العالم عامة، في خطابه الذي ألقاه في الأمم المتحدة في نيويورك عام 1998، والذي أكد فيه أيضاً ضرورة الدعوة إلى حوار الحضارات، وهذا ما انعكس بعد ذلك في سياسة إيران الخارجية وعلاقاتها الدولية.

وسنتناول في هذا المبحث العلاقة الإيرانية ـ الأوروبية في أبعادها الثلاثة: السياسية والاقتصادية والعسكرية.

البعد السياسي

إذا كانت إيران قد ظلت طوال حكم الشاه حبيسة النفوذ الأمريكي، فإن نجاح الثورة الإسلامية، وضع حداً لتلك الهيمنة الأمريكية من الناحية العملية والرسمية. وفي الثمانينيات اتسمت العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية بالتوتر والتقلبات، وزادها تدهوراً الموقف الأوروبي من الحرب العراقية ـ الإيرانية، وهو الذي سجل انحيازاً واضحاً لمصلحة العراق على حساب إيران. وبعد رحيل الإمام الخميني اتجهت إيران نحو إعادة رسم سياستها الخارجية وفق نهج براجماتي، وقد هيأت ظروف حرب الخليج عام 1991 الفرصة المناسبة لإيران لتحسين علاقاتها بأوروبا.[45]

وقد كان عام 1992 نقلة نوعية في تاريخ العلاقات بين الطرفين؛ إذ اتخذت دول الاتحاد الأوروبي في قمة أدنبرة قراراً بفتح "حوار نقدي" مع إيران، وقد قصد من وراء هذه السياسة اعتماد دول الاتحاد الأوروبي الانفتاح المنضبط والمتدرج، وبالقدر نفسه الذي تحدث فيه تغيرات إيجابية؛ ومعنى هذا أن الانفتاح المتبادل مدعوم بعملية حوار هدفها التعرف على الآخر، ومحاولة تغييره عبر الإقناع وتبادل المنفعة.

وإثر اعتماد هذه السياسة بدأ الطرفان في توسيع حجم العلاقات، وبدأت مظاهر الانفراج بارتفاع حجم الزيارات المتبادلة بين الطرفين، وقد بدأها رئيس الوزراء اليوناني قسطنطين يسوفاكيس عام 1992، وقام الرئيس النمساوي توماس كليستل بزيارة مماثلة لطهران في العام نفسه. وفي هذا السياق جاءت زيارة المساعد الدائم لوزير الخارجية البريطاني، وهو أرفع

مسؤول في وزارة الخارجية البريطانية يزور طهران حتى ذلك التاريخ، وكان الهدف من هذه الزيارات تطبيع العلاقات بين الطرفين.[46]

ومع ذلك لم يدم ود العلاقة بين الطرفين على حاله؛ إذ أحاط بها الكثير من المنغصات؛ كان من بينها: تدهور العلاقة بين إيران وألمانيا؛ ومن ثم بدول الاتحاد ككل، إثر قضية اعتقال طهران رجل الأعمال الألماني هيملون هومز، الذي اتهمته بإقامة علاقة غير شرعية بامرأة إيرانية. وزاد تدهور العلاقة اغتيال أربعة أكراد من المعارضة الإيرانية في برلين، في مطعم ميكونوس عام 1992، ووجه الاتهام إلى الحكومة الإيرانية بتدبير عملية الاغتيال؛[47] إثر ذلك قامت دول الاتحاد الأوروبي بسحب سفرائها من طهران وتوقف الحوار النقدي بين الطرفين. وفي عام 1993 ألقت السلطات الألمانية القبض على أحد الإيرانيين بتهمة التجسس لمصلحة إيران، وتوجهت بالاتهام إلى الحكومة الإيرانية؛ فأدى ذلك إلى زيادة تدهور الأمور بين الطرفين.[48]

وقد بذلت بعض الأوساط الأوروبية – ولاسيما إيطاليا – جهوداً كبيرة من أجل إعادة الدفء إلى العلاقات بإيران، وبالفعل حُقِّق ذلك وقامت دول الاتحاد الأوروبي بإعادة سفرائها إلى طهران.[49]

وكادت العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية تتوتر ثانية إثر إعلان الرئيس الأمريكي بيل كلنتون سياسة "الاحتواء المزدوج" للعراق وإيران؛ بوصفهما مصدرين لتهديد السلام والاستقرار في العالم.[50] إلا أن دول الاتحاد الأوروبي رفضت التعامل وهذه السياسة؛ الأمر الذي أدى إلى إخفاق محاولات الولايات المتحدة الرامية إلى تحجيم العلاقة الإيرانية ـ الأوروبية المتنامية؛ فأصدرت قانون

داماتو،[51] وجاء الرد الأوروبي على القانون الأمريكي في قمة ليون عـام 1996؛ إذ أكد الأعضاء ضرورة عدم الانصياع للقانون الأمريكي، وقال مفـوض الاتحـاد الأوروبي التجاري ليون بريتيان: «إن القانون يمثل خرقاً لقواعد القانون الدولي، وسيكون ذلك غير مثمـر؛ إذ سـيؤدي إلى تـصعيد التـوتر في علاقاتنـا، كـما أنـه سيخدم لعبة المتشددين في طهران». وأعلنت بريطانيا في 5 آب/ أغسطس 1996، على لسان وزير خارجيتها قائلة: «لقد تحركنا بنشاط ضد القانون الأمريكي عـلى المستوى الثنائي، مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، نحن نوافق على أنه لا ينبغي أن تكون هناك سياسة غربية في شأن إيران وليبيا، ولكن لا يمكن أن نقبل ضـغوطاً من جانب الولايات المتحدة على حلفائها لفرض عقوبات تحت طائلـة التهديـد بعقوبات إلزامية على شركاتنا؛ إذا ما أقامت علاقـات تجاريـة بـإيران في قطـاعي النفط والغاز».[52]

أما الرد الفرنسي فقد جاء عـلى لـسان رئـيس الـوزراء الأسـبق ليونيـل جوسبان الذي قال: «إن قوانين هيلمز بريتون وداماتو غـير شرعيـة، وغـير مقبولة؛ لأن الولايات المتحدة تعارض الحوار الأوروبي وإيران؛ لخشيتها مـن أن تقوم أوروبا باحتكار النفط في الخليج العربي والشرق الأوسط».

وهذا ما أكده الـرئيس الفرنـسي جـاك شـيراك حـين قـال: «إن الحظـر الأمريكي الثاني أمر مرفوض؛ كونه قراراً أمريكياً مفروضاً على أوضاع خارج الحدود الأمريكية؛ وهذا يتنافى والقوانين الدولية». وجاء رد ألمانيا على القرار من وزير خارجيتها كـلاوس كينكـل بـالقول: «إننـا لا نقبـل أن تمـلي علينـا الولايات المتحدة بأي الدول نقيم علاقـات تجاريـة، ولـو اسـتمرت الرغبـة

الأمريكية في هذا الأمر، فعلى الأوروبيين اتخاذ الخطوات المناسبة لإنهاء مثل هذا الوضع».[53]

لقد حاولت أوروبا من خلال موقفها الرافض للسياسة الأمريكية تجاه إيران إثبات أن لها القدرة على المضي في مسار أكثر استقلالية في القرار السياسي الخارجي الأوروبي عن الولايات المتحدة الأمريكية.

ومع وصول محمد خاتمي إلى السلطة في 23 أيار/ مايو 1997، أعلن أنه «ليس لدى إيران أي عقدة من دولة دون أخرى، مادامت تلك الدول تمثل في توجهاتها عدم فرض قناعتها، واتباعها سياسة سلمية إزاء عالم حر يريد استقلاله وحريته».[54] وتالياً شهدت العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية تطوراً يلفت النظر؛ فقد حرصت الدبلوماسية الإيرانية والرئيس محمد خاتمي على تقديم صورة جديدة لإيران، اتسمت بالاعتدال والرغبة في التعايش والآخرين، وحل المنازعات بالطرائق السلمية. وقد مثَّل هذا تياراً جديداً في الحياة السياسية الإيرانية؛ بسبب اتسامه بالواقعية العملية، وتخليه عن السياسة الإيرانية السابقة التي أدت إلى عزلتها دبلوماسياً. فمن المعروف أن إيران عشية الثورة كان لديها حضور دولي تجاوز 88 سفارة في طهران، أما حين تولى خاتمي السلطة فلم يكن في طهران أكثر من 32 سفارة؛ إذ إن أكثر من 22 دولة، بينها الولايات المتحدة، قطعت رسمياً علاقاتها الدبلوماسية بإيران.[55]

إن نهج خاتمي في السياسة الخارجية المستند إلى الانفتاح على الغرب والدعوة إلى حوار الحضارات، ورفع شعار التعايش السلمي ودول الجوار، لم

يكن خروجاً على قيم الثورة. وقد أعلن خاتمي نفسه بعد فوزه الأول في الرئاسة: «أن رؤية الخميني ومفهوم ولاية الفقيه يشكلان أساس النظام السياسي والمدني في إيران، وأن هدفه هو حماية قيم الثورة».[56]

إن حوار الحضارات[57] الذي طرحه محمد خاتمي أصبح أداة مهمة في السياسة الخارجية الإيرانية، يتوجه بها صانع القرار الإيراني نحو العالم الخارجي، فقد حاول خاتمي التأثير من خلال ذلك على إدراك صناع القرار في دول العالم، وإقناعهم بقدرته على تحقيق التغيير في المنهج ورؤيته المنفتحة بشأن الكثير من القضايا الدولية المطروحة؛ مثل: قضايا حقوق الإنسان، والإرهاب، وطبيعة التعامل والمنظمات الدولية.[58]

لقد أبرز الواقع نجاح محمد خاتمي في سياسته الانفتاحية ودعوته إلى الحوار، وقد جُلِّي ذلك من خلال الزيارات المتبادلة التي قام بها مسؤولون أوروبيون إلى طهران، كان أولها زيارة وزير الخارجية الإيطالي لامبر توديني عام 1998. إثر ذلك استغلت إيطاليا رئاستها الدورية للاتحاد الأوروبي، وأصدرت قراراً يلغي القرار الخاص بمنع الزيارات المتبادلة على مستوى الوزراء بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي.[59] وبذلك قام رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي بزيارة طهران عام 1999، عدت الأولى من نوعها.[60] ورداً على هذه الزيارة كانت أول وجهة للرئيس الإيراني محمد خاتمي في جولته الأوروبية إلى روما في 28 آذار/ مارس 1999، وبعد هذه الزيارة توصل الطرفان إلى توقيع الكثير من الاتفاقيات المشتركة. ويذكر أن الرئيس الإيراني خلال زيارته هذه التقى بابا الفاتيكان.[61]

وعدت زيارة الرئيس محمد خاتمي في تشرين الأول/ أكتوبر 1999 لباريس[62] خطوة مهمة في العلاقة بين الطرفين، وصلت إثرها نحو التطبيع. وقد وصف هذه الزيارة أحد الصحفيين الفرنسيين بالقول: إنها «ستار أو درع لحماية محمد خاتمي في حالة عدم وجود أي استقرار سياسي في العلاقة»، وعززت هذه الزيارة مكانة محمد خاتمي على الساحة الدولية، ووضعت خصومه الداخليين في حرج؛[63] إذ إن نجاح خاتمي في سياسته، عد نصراً واضحاً على التيار الرافض لتطوير مثل هذه العلاقات.

إلى جانب ذلك شهدت العلاقات الإيرانية ـ البريطانية في عهد محمد خاتمي تطوراً واضحاً؛ إذ استطاع أن ينزع الفتيل من القنبلة الموقوتة التي تركها الإمام الخميني في فتواه المعروفة بهدر دم سلمان رشدي الكاتب البريطاني صاحب كتاب **آيات شيطانية** *Satanic Verses*، وكان صدور هذه الفتوى في 22 كانون الأول/ ديسمبر 1989، قد كرس صورة إيران «البشعة والمقيتة المعادية» لفهم الحريات في العالم، من وجهة النظر الغربية.[64]

وقد سويت هذه الأزمة عندما أخبر وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي نظيره البريطاني روبن كوك أنه «ليست لإيران أي نية ولا هي ستتخذ أي عمل مهما كان؛ لتهديد حياة مؤلف **آيات شيطانية**، أو أي شخص مرتبط بعمله هذا، ولا هي ستشجع أي شخص على القيام بذلك أو تساعده».[65] إثر ذلك أعادت بريطانيا علاقاتها الدبلوماسية الكاملة بإيران، ولو أن موافقة الطرفين على تبادل السفراء لم تتم إلا في نيسان/ إبريل 1999، وقد قام وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي بزيارة لندن، والتقى برئيس الوزراء البريطاني من أجل مناقشة مستقبل العلاقة بين الطرفين.[66]

وفي خضم الزيارات المتبادلة بين طهران ودول الاتحاد الأوروبي قام ألمار بروك رئيس اللجنة البرلمانية الأوروبية للشؤون الخارجية عام 2000، بزيارة طهران، وعبّر ذلك عن حجم العلاقة التي تربط الاتحاد الأوروبي بإيران، وصرح قائلاً: «إن الاتحاد الأوروبي يؤيد إقامة علاقات وثيقة بإيران؛ لأن مثل هذه العلاقات الثنائية من شأنها أن تساعد على حل أزمة الشرق الأوسط»، وأضاف: «أنه طالب إيران بقطع العلاقات بالمنظمات التي وصفها بالراديكالية كحزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية». ودليلاً على تحسن العلاقات بين إيران والاتحاد الأوروبي - ولاسيما ألمانيا - قام الرئيس محمد خاتمي بزيارة برلين في الفترة 10- 13 تموز/ يوليو 2000، وقد عدت هذه الزيارة نقطة التحول الأساسية في مسار العلاقة بين إيران وألمانيا.[67]

ونتيجة للتطور الحاصل في العلاقات الثنائية أعلنت دول الاتحاد الأوروبي عن رفضها إدراج إيران ضمن "محور الشر" الذي أعلنه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش (الابن)، والذي ضم أيضاً العراق (سابقاً) وكوريا الشمالية، بوصفها دولاً "مارقة"؛ ولذا، نجد أن الاتحاد الأوروبي - نتيجة موقفه المساند لإيران (وإن وجدت نقاط خلاف بينهما) - اقترب إلى تبني سياسة أوروبية مستقلة عن القرار السياسي الأمريكي، أو هذا ما تسعى إليه أوروبا.

الدوافع الأوروبية والإيرانية

ترى أوروبا أن إيران تتمتع بمزايا عدة تختلف عن نظيراتها من دول المنطقة، وهي الموقع الحيوي والثروات الطبيعية والقوة البشرية، إلا أن هذه

الميزات وحدها غير كافية لأن تؤدي إلى تقدم في العلاقـة، مـا لم يـتم تفعليهـا وتقويتها من خلال استراتيجية عليا؛ لذا، يمكن تحديد أهـم الأسـباب التـي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى تطوير علاقاته بإيران منذ بداية التسعينيات، كـما يأتي:

- تغير لهجة الخطاب الـسياسي الإيـراني بعـد وفـاة الخميني عـام 1989، وتحوله باتجـاه البحـث عـن بـديل مـن الـنهج الثـوري بـاعتماد سياسـة براجماتية، قادها الرئيس الإيراني حينئذ هاشمي رفسنجاني.
- سعي الاتحاد الأوروبي للعب دور محوري على مسرح العلاقات الدوليـة بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي.
- كون إرادة الاستقلالية الموجودة لدى الدول الأوروبية - ولاسيما فرنسا (بعد تسلم جاك شيراك السلطة عـام 1995) - لعبـت دوراً في الحيلولـة دون ارتبـاط القـرار الـسياسي الأوروبي المـشترك بـالقرار الـسياسي الأمريكي؛[68] محاولة منها لإعادة بناء منظومة علاقاتها الدولية.
- تعزيز الرغبة الأوروبية في الانفتاح تجـاه إيـران سياسـياً، بعـد فـوز محمـد خاتمي ذي الخط المعتدل في السياسة؛[69] وهذا نفسه عزز - بحـسب وجهـة النظر الأوروبية ولاسيما الألمانية - أن إيران تمثل عامل استقرار في المنطقة.
- إصرار دول الاتحاد الأوروبي على عدم ترك الولايات المتحـدة تنفـرد في معالجة مشكلات المنطقة، ولاسيما بعد تزايد دورها بعـد حـرب الخلـيج عام 1991.[70]

أما إيران فقد اتجهت منذ بداية التسعينيات إلى الانفتاح على العالم الخارجي، وقد قادها إلى ذلك هاشمي رفسنجاني، وفي عهد الرئيس خاتمي اندفعت أكثر في الانفتاح على الدوائر الإقليمية والدولية، ومن بينها الدائرة الأوروبية، سواء تعلق الأمر بتطوير العلاقة بدول الاتحاد الأوروبي بشكل منفرد أو ككل؛ ولذا، يمكن تلخيص دوافع إيران في تطوير علاقاتها بأوروبا، بما يأتي:

- رغبة إيران في الابتعاد عن المواقف السابقة للسياسة الخارجية الجامدة والانعزالية؛ ومن ثم تحسين صورتها في أنظار العالم.
- محاولة إيران الخروج من العزلة الدولية التي فرضتها عليها الولايات المتحدة، من خلال سياسة الاحتواء، التي سبقها حظر اقتصادي.
- كون تفكك الاتحاد السوفيتي جعل إيران تواجه تحديات، كان أولها: أنها فقدت القدرة على توظيف الخلاف الأيديولوجي بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي لمصلحتها.
- كون إيران ترى ضرورة العمل على كسب طرف دولي رئيس كالاتحاد الأوروبي، والعمل من خلال ذلك على تعطيل بروز أي موقف دولي شامل ضاغط على إيران أو عرقلته، والاستفادة في هذا المجال من الموقف الأوروبي الرافض لسياسة العقوبات الأمريكية على إيران.[71]
- الحاجة الإيرانية إلى موقف أوروبي موحد تجابه به الضغوط الأمريكية، فمما لا شك فيه أن عدم وجود علاقة إيرانية بالولايات المتحدة أو

الاتحاد الأوروبي، سينعكس بشكل أو بآخر على إيران سلبياً. وبما أن العلاقة بالولايات المتحدة متوترة، فعلى إيران أن تتمسك بعلاقاتها بأوروبا، وهذا نفسه سيمكّنها من الحصول على التكنولوجيا المتقدمة، ورفع مقدار الاستثمارات التي تحصل عليها من أوروبا التي باتت تشكل القوة الاقتصادية الأكثر أهمية في العالم، إضافة إلى أن زيادة الاستثمار الأوروبي في إيران ستؤدي إلى توطيد العلاقات الخارجية على أساس المصالح المشتركة.

البعد الاقتصادي

عانت إيران منذ منتصف الثمانينيات عقوبات اقتصادية أمريكية شملت منع تصدير المعدات والتكنولوجيا المتقدمة إليها، وحظر صادرات النفط الإيراني إلى الولايات المتحدة؛ وذلك نتيجة سلسلة من التفاعلات العدائية بين الطرفين منذ قيام الثورة عام 1979؛ وعلى هذا اختط التوجه السياسي الخارجي الإيراني لمرحلة ما بعد الحرب العراقية ـ الإيرانية، طريقاً قائمة على «أن الاقتصاد السياسي الدولي هو الضامن الوحيد لتحقيق الأهداف الاقتصادية والرفاهية المنشودة»؛ ولأن إيران كانت آنذاك بأمس الحاجة إلى تنمية اقتصادها، كان لابد لها من زيادة حجم التجارة الخارجية ودعم الاستثمار الأجنبي؛[72] ومن أجل تطبيق سياسة هاشمي رفسنجاني القائمة على أساس "إعادة البناء والإعمار" أصبح الانفتاح على الخارج غاية مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية لوقف تدهور الوضع الاقتصادي والمحافظة على النظام؛ فإيران أدركت بعد الحرب أن الصعوبات الاقتصادية الجمة التي

تواجهها، لا يمكن معالجتها إلا من خلال نبذ سياسة الانغلاق واتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي.

من هنا اتجهت إيران للبحث عن بديل اقتصادي قوي، مستغلة في الوقت نفسه ظروف حرب الخليج الثانية، وأكدت أنها ستمضي في طريق الاستفادة من الخارج وتحسين العلاقة به، وكان بروز الاتحاد الأوروبي بوصفه أكبر منافس اقتصادي للولايات المتحدة، بعد عقد معاهدة ماسترخت عام 1992، السبيل المثلى لإيران لتطوير علاقاتها الاقتصادية. وقد شكلت المصالح المشتركة بين الطرفين الدافع الأساسي لتطوير هذه العلاقة لكون المجموعة الأوروبية مثلت فترة طويلة دور الشريك التجاري الأكثر أهمية بالنسبة إلى إيران، وكانت إيران قد استطاعت عام 1991 تحقيق تطور مهم في مسيرة العلاقات بين الطرفين عندما عقدت وشركة ألف-أكيتين الفرنسية عقداً بقيمة 1.5 مليار فرنك فرنسي؛ من أجل توسيع مجمع تبريز للبتروكيماويات غربي إيران، الذي يعد أهم المجمعات البتروكيماوية في البلاد.[73]

وازدادت أهمية هذه العلاقة عندما أكملت الولايات المتحدة الأمريكية مسلسل عقوباتها المفروضة على إيران بأن أصدرت قراراً بفرض حصار اقتصادي شامل على إيران عام 1995، يكمل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها منذ منتصف الثمانينيات؛ إثر هذا القرار اضطرت شركة "كونوكو" الأمريكية إلى إلغاء عقدها المبرم مع إيران بقيمة مليار دولار، والخاص بتطوير حقول النفط الإيرانية. وقد أكدت الدول الأوروبية ذاتها عدم

التزامها بالقرار الأمريكي، واستطاعت شركة "توتال" الفرنسية أن تحل محل الشركة الأمريكية، وأبرمت عقداً مع إيران بمبلغ ملياري دولار، وقد عدَّ هذا خرقاً واضحاً للقانون الأمريكي.

واستمراراً في تأكيد أهمية البعد الاقتصادي للعلاقة الإيرانية ـ الأوروبية، دأب خاتمي منذ توليته السلطة على تنشيط الاقتصاد الإيراني، من خلال تبني دبلوماسية انفتاحية مع دول الجوار الإقليمي وأوروبا؛ من أجل فك العزلة الدولية المفروضة على إيران؛ فعمل بوتائر متصاعدة من أجل إنجاح مخططه في تطوير علاقات إيران الاقتصادية بدول الاتحاد الأوروبي، وركز على ضرورة نقل التكنولوجيا وتطوير التجارة بفهم أشمل للتنمية، وقد طبقت إدارة خاتمي ذلك بحذق سياسي في سبيل المحافظة على جسور الحوار، وإبقائها مفتوحة أمام الدول التي يتعثر تطوير العلاقة بها بالشكل الذي تطمح إليه إيران.[74]

وعلى ذلك سعت إيران جاهدة لتمتين خطوط التواصل وإبقائها مفتوحة أمام أوروبا، وتجاوز أي أزمات اقتصادية تطرأ على علاقاتها بها، بل تقديم ما يمكن وصفه بـ"تنازلات" تلبية لمطالب أوروبية؛ الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء الوضع الاقتصادي المتردي في إيران بأنه ضروري ومهم؛ فإيران عاشت وضعاً اقتصادياً صعباً تحاول التخلص منه، وهي ترى في أوروبا شريكاً تجارياً قائماً وشريكاً استثمارياً محتملاً ومرغوباً فيه بقوة.[75]

لقد أثيرت المسألة الإيرانية من حيث هي نقطة خلاف بين أوروبا والولايات المتحدة بعد صدور قانون داماتو الذي خرقته – كما مر – شركة

توتال الفرنسية؛[76] فإثر هذا الخرق أشار الناطق باسم الخارجية الأمريكية حينئذٍ نيكولاس بيرنز إلى أن «الإدارة الأمريكية مستعدة لتأكيد مشروع هذا القانون؛ لاعتقادنا أن من المهم عزل إيران اقتصادياً برغم أن هذا الرأي يخالف بعض حلفائنا الأوروبيين تجاه هذا الموضوع؛ لأن إيران تنوي بناء قدرات صنع أسلحة نووية، وأن على الأوروبيين أن يعرفوا أنه مطلوب من الجميع تقديم التضحيات والعمل معاً للضغط على إيران».[77]

لقد شكلت هذه الصفقة منعطفاً مهماً في مجرى العلاقة الأوروبية ـ الأمريكية، ووصل الأمر إلى أن هدد الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون بفرض عقوبات على الشركات الفرنسية لانتهاكها هذا القانون.[78] وترى دول الاتحاد الأوروبي أن الهدف من وراء إصدار هذا القانون هو الرغبة الأمريكية في وقف نمو الاستثمارات الأجنبية، وبصفة خاصة استثمارات الاتحاد الأوروبي وكندا واليابان في المناطق التي لا تتمتع بها الولايات المتحدة بقدرة تنافسية عالية؛ إثر ذلك أصدرت أيرلندا، رئيسة الاتحاد الأوروبي آنذاك، بياناً جاء فيه: «إن قانون الحظر الأمريكي المفروض على الشركات الأوروبية يدفعنا إلى تقديم الدفاع عن مصالح أعضاء هذا الاتحاد ضد الولايات المتحدة في المحافل الدولية؛ مثل: منظمة التجارة العالمية». وأكد وزير الخارجية الفرنسية الأسبق هوبير فيدرين: «أن فرنسا تؤيد فرض قيود صارمة على صادرات السلاح والتكنولوجيا، ولكنها تعد التجارة أمراً منفصلاً يخص الشركات المعنية وحدها»، وأضاف أنه «ليس هناك حكومة مسؤولة يمكنها أن تدافع عن فكرة عدم إجراء تجارة من أي نوع مع دولة تشكو منها، أو تشك؛ فيها لسبب أو لآخر».[79] وصرح وزير

الاقتصاد الفرنسي الأسبق دومينيك ستروش كان، رداً على السياسة الأمريكية تجاه إيران، بالقول: «لا نشاطر الولايات المتحدة تحليلها إزاء شرعية هذين القانونين (هولمز وداماتو) اللذين يطبقان خارج الحدود الأمريكية، إذا افترضنا أن تكون النتيجة إدانة توتال بأي شكل من الأشكال، فلا يمكننا بالتأكيد أن نوافق على ذلك». وأشار ليونيل جوسبان رئيس الوزراء الفرنسي آنذاك إلى «أن القوانين الأمريكية لا يسري مفعولها إلا في الولايات المتحدة وليس في فرنسا، ولا أحد يعترف للولايات المتحدة بالحق في إصدار القوانين على المستوى العالمي»، وأكد الناطق باسم الخارجية الفرنسية جاك روفيل آرش: «أن شركة توتال خاصة وذات طابع عالمي تنافسي؛ ومن ثم تتخذ قراراتها بناء على مصالحها الاستراتيجية، وتأمل في تقويم الإدارة الأمريكية للموقف بعناية، وألا يطبق القانون الأمريكي الخاص بتحجيم التجارة مع إيران في هذه المنطقة».[80]

وإثر العقد الذي وقعه الكونسورتيوم الذي تقوده توتال الفرنسية، وحصتها 40٪، وجازبروم الروسية وبتروناس الماليزية، وكل واحدة منهما تملك 30٪، قام الرئيس الإيراني خاتمي بافتتاح مشروع "بارس الجنوبي" الخاص باستثمار الغاز الإيراني في ميناء "عسلوية" على الخليج، وعدَّ هذا المشروع، الذي تبلغ قيمته 10 مليارات دولار، ضربة قوية موجهة لسياسة العقوبات الأمريكية تجاه إيران.

وتشير الإحصاءات إلى أن الاتحاد الأوروبي هو المستثمر الأجنبي الأكبر في قطاع النفط والغاز في إيران، وأكبر الشركات العاملة فيه هي: توتال

الفرنسية، وأجيب الإيطالية، وربسول الإسبانية، وبترو- فينا Petro–Fina البلجيكية، وتشير الإحصاءات أيضاً إلى أن حجم المبادلات التجارية بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي عام 1996 وصلت 10 مليارات دولار، منها 8 مليارات دولار قيمة واردات النفط التي يحصل عليها أغلب الدول الأوروبية.[81]

وقد استطاعت إيران في حزيران/ يونيو 1996 شراء 10٪ من مشروع "شاه دنيز" الذي يضم كبرى الشركات النفطية البريطانية (بريتيش بتروليوم) والنرويجية (شتات أويل) والتركية (بتروليوم Petrolium) والروسية (لوك أويل) والفرنسية (ألف ـ أكيتين)؛[82] الأمر الذي أثار حنق الولايات المتحدة حينذاك؛ بسبب عمق العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وهو ما تحاول تحجيمه.

واستمراراً في السياسة الاقتصادية الإيرانية مع دول الاتحاد الأوروبي قامت بتوقيع عقد وشركة ألف ـ أكيتين الفرنسية وأجيب الإيطالية عام 1999 بقيمة مليار دولار لتنمية حقل "درود" النفطي، فضلاً عن مشاركة الشركة الفرنسية في إنشاء مجزر آلي في "ستندج" بقيمة تصل إلى 1.7 مليار دولار، وبضمان مؤسسة الصادرات الفرنسية "كوفاس" Cofas. وقد انتقدت هذا الاتفاق وزارة الخارجية الأمريكية.[83] وإثر الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني خاتمي إلى فرنسا عام 1999 وقع الطرفان على اتفاقية تقوم بموجبها فرنسا بشحن 100 قاطرة فرنسية إلى إيران من مجموعة سكوم، وقاطرة من

نوع ديزل ـ كهربائية، وقد بلغت قيمة العقد 192 مليون دولار.[84] إضافة إلى طلب إيران شراء طائرات أيرباص الفرنسية بقيمة 200 مليون دولار.[85]

وتشير إحصاءات عام 1999 إلى أن الصادرات الفرنسية لإيران (عدا العسكرية) بلغت 815 مليون دولار، وتجاوزت واردات فرنسا من إيران مليار دولار؛[86] ونتيجة لهذا الحجم الهائل من التبادل التجاري بين الطرفين احتلت الصادرات الفرنسية إلى إيران المركز الخامس بعد ألمانيا والإمارات العربية المتحدة واليابان وإيطاليا، واحتلت إيران المركز الثالث في تعاملاتها التجارية وفرنسا بعد المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة،[87] ويذكر أن النفط الإيراني يسد 5٪ من حاجة فرنسا اليومية من الاستهلاك النفطي؛[88] لذا، نجد أن التسعينيات شهدت تطوراً واضحاً في حجم العلاقات الاقتصادية الفرنسية ـ الإيرانية، متجاوزة بذلك الضغوط الأمريكية عليها.

أما بالنسبة إلى العلاقة الاقتصادية التي تربط إيران بألمانيا فنجد أنه برغم التدهور الذي حصل في العلاقات السياسية بين الطرفين مطلع التسعينيات؛ بسبب الأزمات التي مر ذكرها سابقاً نجد أن العلاقات الاقتصادية لم يصبها التدهور، بل ظلت محافظة "نوعاً ما" على ازدهارها، برغم الضغوط التي حاولت الولايات المتحدة ممارستها على ألمانيا؛ للحد من علاقاتها الاقتصادية بإيران. ويعود ذلك إلى أن ألمانيا ظلت فترة طويلة – ومازالت – الشريك التجاري الأول لإيران؛ ففي النصف الأول من عام 1990 سجل التبادل التجاري بين الطرفين فائضاً تجارياً لمصلحة ألمانيا لا يقل عن فائض الأخيرة

مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.[89] وفي عام 1993 بلغت الصادرات الألمانية إلى إيران ما قيمته 4 مليارات دولار.[90]

ومع ذلك شهدت فترة نهاية التسعينيات تراجعاً في حجم الصادرات الألمانية إلى إيران؛ وذلك بسبب المشكلات الاقتصادية التي واجهت دول الاتحاد الأوروبي، والتي انعكست سلباً على الصادرات الألمانية للأسواق التجارية الإيرانية؛[91] وعلى هذا فالإحصاءات الواردة للفترة 1989- 1998 تشير إلى أن مقدار الصادرات الإيرانية إلى ألمانيا بلغ 16.9٪ من إجمالي صادراتها، وبلغت واردات إيران من ألمانيا 1.2٪ من إجمالي وارداتها.[92] وخلال زيارة محمد خاتمي ألمانيا عام 2000، تم الاتفاق على مواصلة التعاون الاقتصادي بين الطرفين، إثر هذه الزيارة صرح المستشار الألماني جيرهارد شرويدر: «أن الاقتصاد الإيراني ينمو، ونحن نريد توسيع علاقاتنا الاقتصادية بإيران».[93]

إن تمسك ألمانيا بعلاقاتها الاقتصادية بإيران دليل واضح على أهمية إيران بالنسبة إليها؛ إذ تجاهلت ألمانيا الضغوط الأمريكية كافة من أجل الحفاظ على مصالحها مع إيران.

أما بالنسبة إلى العلاقة الاقتصادية التي تربط إيران بإيطاليا فهي واسعة ومهمة جداً بالنسبة إلى الطرفين، فقد بلغ حجم الصادرات الإيطالية إلى إيران عام 1994 ما قيمته 718 مليون دولار، وبلغت واردات إيطاليا من إيران نحو مليار دولار، وبلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين عام 1995 ما قيمته 2.4 مليار دولار. وبلغت قيمة الاعتمادات من البنوك الإيطالية المستغلة في

مختلف المشروعات الإنتاجية في طهران نحو 2.5 مليار دولار، إضافة إلى قيام مجموعة من البنوك الإيطالية بمنح إيران قرضاً مالياً بقيمة مليار دولار، خصت به الشركات الإيطالية العاملة في إيران.[94]

وإثر التطور الحاصل في العلاقات الاقتصادية الإيرانية ـ الإيطالية أشار وزير الخارجية الإيطالية في أثناء زيارته طهران عام 1998، قائلاً: «إن العلاقات بين إيران والاتحاد الأوروبي دخلت مرحلة جديدة ومتطورة جداً»؛ وعلى هذا قامت إيطاليا وفرنسا عام 1998 بمنح إيران ضمانات مصرفية بقيمة 1600 مليون دولار. وتعد صناعة الفولاذ والسيارات أهم الصادرات الإيطالية إلى إيران.[95]

وعلى صعيد متصل استطاعت إيران عام 1999 توقيع عقد مع شركة "رويال دوتش شيل" البريطانية ـ الهولندية بقيمة 800 مليون دولار لتطوير حقل "نوروز سروش".[96]

مما تقدم يمكن أن نقول: إن التطور الحاصل في حجم العلاقات الاقتصادية الإيرانية ـ الأوروبية لا يمكن أن تعوقه الضغوط الأمريكية؛ لأن دول الاتحاد الأوروبي ترى في إيران مصلحة اقتصادية استراتيجية.

الدوافع الأوروبية والإيرانية

يمكن إيجاز أهم الدوافع الأوروبية في تطوير العلاقات الاقتصادية بإيران، بما يأتي:

- بروز الأهمية الاقتصادية لإيران إثر قيام الثورة؛ إذ تضاعفت أسعار النفط إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه، إضافة إلى أن الاقتصاد العالمي واجه إثر ذلك نقصاً نسبياً في النفط قدر بنحو 2.5 مليون برميل يومياً؛ أي بنسبة 5٪ من الطلب العالمي.[97]

- كبر حجم المغانم الاقتصادية التي حصلت عليها دول الاتحاد الأوروبي من علاقاتها بإيران، من خلال عقد صفقات تجارية بمبالغ ضخمة، والاستفادة من غياب الشركات الأمريكية من الاستثمار في إيران.

- العامل النفطي والعامل الغازي؛ فالمجموعة الأوروبية تظل في حاجة ماسة إلى النفط الإيراني، وقد ازدادت هذه الأهمية بعد إتمام السيطرة الأمريكية على الخليج العربي (بعد احتلال العراق). وتوفر إيران ما نسبته 10٪ من الاستهلاك اليومي من النفط لأوروبا.

- ارتفاع حجم الاعتماد الأوروبي على الغاز الإيراني، فمن المتوقع أن تقوم إيران بتوفير نحو 50 مليار متر مكعب من الغاز عام 2015.

أما دوافع إيران نحو تطوير علاقاتها الاقتصادية بأوروبا، فيمكن إرجاعها إلى:

- تزايد أعباء الاقتصاد الإيراني نتيجة توسع المقاطعة الاقتصادية الأمريكية المفروضة عليها، والخاصة بتحريم التعامل وإيران في مجالي النفط والغاز.[98] فعلى الرغم من عدم الاستجابة الأوروبية للضغوط الأمريكية، فإن العقوبات الأمريكية سببت تفاقم ارتفاع معدلات

التضخم والعجز في ميزانيتها؛ إذ بلغ العجز الإيراني 44٪ بحسب تقديرات عام 1998، إضافة إلى أن الريال الإيراني فقد ربع قيمته.[99]

- سعي إيران لإعادة نفسها إلى ما كانت عليه قبل الثورة؛ فعقد كامل أدى إلى تأخر البنية التحتية الإيرانية أولاً، وارتفاع المديونية الخارجية ثانياً؛ إذ وصلت ديونها بداية عام 1991 إلى ما يقارب 15 مليار دولار.[100]

- رغبة إيران الجدية في تشجيع الاستثمار الأجنبي؛ بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي ليواكب النمو السكاني الذي يقدر بنحو 3.3٪، ورغبتها في تغطية تكاليف مشروعات الإعمار التي تقدر بنحو 70 مليار دولار.[101]

- رغبة إيران في تجديد صناعاتها النفطية وتطويرها، ورفد الإنتاج بالمهارات الفنية والخبراء من الشركات الأوروبية المتقدمة. وقد عقد في هذا الجانب الكثير من الاتفاقيات؛ ولكثرة هذه الاتفاقيات وصف بعض الدبلوماسيين الإيرانيين هذه العلاقة بـ"دبلوماسية النفط".

- توافر رغبة إيران في تشجيع قطاعاتها الاقتصادية غير النفطية، فرض عليها أن تبحث عن أسواق خارجية لمنتجاتها.

- كون المؤشرات الاقتصادية تشير إلى أن الاتحاد الأوروبي بات يشكل أكبر قوة اقتصادية دولية منافسة للولايات المتحدة؛ لما له من قدرة إنتاجية وطاقة استيعابية، يمكن الاستفادة منها في عمليات التبادل التجاري، وخاصة في مرحلة التوسع؛ إذ شهد عام 2004 انضمام 10

أعضاء جدد؛[102] ليشكل بذلك أكبر سوق موحدة اندماجية. وبات الاتحاد الأوروبي يشكل أكبر تكتل اقتصادي له وزنه الاقتصادي العالمي؛ إذ يسهم بحدود 40٪ من الصادرات العالمية؛ أي أكثر من إسهام الولايات المتحدة بنحو 10٪.[103]

- الرغبة الإيرانية المتزايدة في نقل التكنولوجيا الأوروبية إليها؛ ذلك أن هذه المسألة سيطرت على مطالب دول العالم الثالث من الدول المصنعة، فمازالت هذه الدول تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا التي تقتنيها غالباً الدول المتقدمة.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن تحديد أبعاد العلاقة الاقتصادية التي تربط إيران بدول الاتحاد الأوروبي، وانعكاساتها على كلا الطرفين، كما يأتي:

- إسهام تطور العلاقات الاقتصادية الإيرانية ـ الأوروبية في تقليص التأييد الأوروبي لسياسة الولايات المتحدة إزاء إيران، ولاسيما بعد أن رفضت دول الاتحاد الأوروبي السياسات العقابية التي تمارسها على إيران؛ ولذا، تمتعت دول الاتحاد بنوع من الاستقلالية في قرارها الاقتصادي عن الولايات المتحدة. وهذا ما جسد في قمة ليون عام 1996، التي أكدت ضرورة إبقاء نوع من الحوار مع إيران.[104]

- نجاح إيران في تعزيز جهودها لتحسين علاقاتها بدول الجوار الإقليمي؛ بسبب تطور علاقاتها بأوروبا.

- كون قوة العلاقة الاقتصادية بين إيران والاتحاد الأوروبي أكدت أن الضغوط الأمريكية على أوروبا لا يمكنها أن تحقق أهدافها؛ بسبب

حرص دول الاتحاد على هذه العلاقة الوطيدة بين الطرفين، ولاسيما أن التوقعات تشير إلى أن مقدار التبادل التجاري بين الطرفين قد يبلغ عام 2010 ما بين 60 و80 مليار دولار.[105]

- نجاح إيران إلى حد ما في تنفيذ سياستها "فرق تسد" الاقتصادية. وقد برز ذلك في إخفاق إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون في إقناع الدول الثماني بالحد من تعاملاتها التجارية وإيران؛[106] وبذلك نجحت إيران في أن تكون شريكاً في استثمارات الطاقة، ولاسيما مع القوى الأوروبية، وجسد ذلك بشكل عام في أن الدول الأوروبية كثيراً ما تشير إلى أن الدخول في علاقات اقتصادية بإيران سوف يكون له نتائج أفضل من نتائج سياسة الاحتواء.[107]

إن الحاجة الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين - إذاً - كانت الدافع والمحرك للعلاقة؛ وبذا يصح تصور الكثير من المحللين الذين يرون أن الاقتصاد بين الطرفين هو الذي يحرك السياسة لا العكس، وبات واضحاً أن مستقبل العلاقات الاقتصادية الإيرانية ـ الأوروبية يعتمد على مدى نجاح هذه الدول في الوصول إلى الأسواق الإيرانية.

البعد العسكري

تحظى عملية التسلح بأهمية كبيرة لدى صانع القرار السياسي، سواء أكان في البلدان المتقدمة أم كان في البلدان النامية؛ ذلك أنّ امتلاك السلاح المتطور يعد في الوقت الحاضر من الأمور الرئيسية في قياس مدى قوة الدولة؛

فالدول تهتم بتسليح جيوشها وتحسين منظوماتها الدفاعية والهجومية؛ من أجل الحفاظ على مصالحها وقيمها، وتعد مسألة الأمن القومي وسلامة كيان الدولة في مقدمتها، وإيران إحدى هذه الدول التي سعت بشكل دائب لبناء قواتها العسكرية؛[108] لكون القوة العسكرية هي المقياس الرئيسي للقدرات الاستراتيجية للدول، وخاصة في مناطق تشهد توترات مستديمة، كمنطقة الخليج العربي.

وقد أسهمت دول المجموعة الأوروبية إلى جانب الولايات المتحدة، في بناء ترسانة الشاه العسكرية. إلا أن الحال تغيرت بعد انتصار الثورة الإسلامية؛ بسبب الموقف الأوروبي ـ الأمريكي من الثورة، فاتجهت إيران إلى الاعتماد بشكل مركز على اقتناء السلاح السوفيتي؛ لتعويض النقص الحاصل في ترسانتها، إثر العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة عليها. إلا أن ذلك لم يمنع قيام علاقات عسكرية سرية، حتى بالولايات المتحدة نفسها؛ متمثلة بصفقة السلاح التي كشفتها فضيحة "إيران جيت".

وبرغم القطيعة العلنية بين فرنسا وإيران في أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية؛ بسبب مساندة فرنسا العراق ودعمه عسكرياً، استطاعت فرنسا أن تحافظ على جسور العودة إلى إيران، وهذا ما حصل عندما استطاعت شركة سيتي الفرنسية بيع أسلحة لإيران عن طريق تجار إيطاليين، تضمنت دبابات من طراز "إم- 48"، وقطع غيار الدبابات "إم- 60"، وأرسلت البضائع في شحنات من ميلانو إلى طهران.[109] كما استطاعت إيران عام 1994 الحصول على 9 طائرات مروحية فرنسية الصنع عن طريق إندونيسيا.[110] إلى جانب

ذلك عقدت إيران صفقات سلاح ضخمة في أثناء حربها ضد العراق مع ألمانيا؛ مثل الصفقة السرية التي عقدتها مع شركة لورجن الألمانية.[111]

وقد استمر التعاون العسكري الإيراني ـ الأوروبي برغم اتفاقية "واسنار" بين الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية التي تنص على عدم بيع المعدات العسكرية الأوروبية المتطورة لإيران، وذهبت الاتفاقية إلى أبعد من ذلك؛ إذ إنها نصت عدم بيع الأوروبيين لإيران المعدات التي يمكن استخدامها استخداماً مزدوجاً.[112]

واستطاعت إيران عقد اتفاق تعاوني تسلحي مع إيطاليا؛ للحصول على مروحيات من طراز "شينوك"، التي تقوم بصناعتها شركة أوجيستا (Oguesta) الإيطالية.[113]

وحاولت إيران عام 1993 إعادة علاقاتها التسليحية بألمانيا، وإعادة التعاون وشركة سيمنس الألمانية، التي بدأت العمل في مفاعل "بوشهر" قبل الثورة، إلا أن ظروف الثورة جمدت العمل فيه، وقد أبدت الشركة رغبتها في إعادة التعاون وإيران، إلا أن الحكومة الألمانية رفضت ذلك؛ خشية من ردود الأفعال الأمريكية إزاء ذلك.[114] وإثر ذلك قامت شركة روسية بإكمال المشروع.

لقد كان انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، وقيام حرب الخليج الثانية دافعين حقيقيين لإيران من أجل إعادة بناء تشكيل قواتها المسلحة وتحديثها، وبرغم امتلاكها المال اللازم لشراء الأسلحة المتطورة من الأسواق العالمية،

فإنها واجهت مشكلة الاعتماد على مورد موثوق به؛ فروسيا قد تكون - بحسب وجهة النظر الإيرانية - مصدراً كبيراً للسلاح، ولكن عليها أن تثبت قدرتها على دعم عملائها على المدى الطويل؛ إذ يعتقد أن هذه الخدمة متقلبة، ولا يمكن الاعتماد عليها، كما أن قطع الغيار غالباً ما تكون غير متوافرة.

وبرغم الحظر المفروض على إيران استطاعت في الفترة ما بين 1991 و1994 الحصول على أسلحة أوروبية قدرت قيمتها بنحو 4 مليارات دولار.[115] وهذا ما وضح حجم الاختراق الأوروبي لسياسة الولايات المتحدة تجاه إيران؛ ولذا، وجدت إيران - ولاسيما بعد إعلان الوحدة الأوروبية 1992- أن السوق الأوروبية أصبحت إحدى أهم أسواق السلاح، والأكثر منافسة للأسواق الأمريكية؛ فتفكك الكتلة الشرقية، ووحدة ألمانيا زادا قوة السوق الأوروبية ذات التوجه الاستقلالي الرافض للسيطرة الأمريكية، ولاسيما في المجالات الأمنية، فعملت جاهدة على فتح قنوات الاتصال بدول العالم الثالث، ولاسيما إيران، وتزويدها بالسلاح التقليدي المتطور.

وقد أثبتت العقوبات الدولية التي فرضت على إيران إبان حربها ضد العراق، أن الاعتماد على الذات يجب أن يكون أحد الأهداف ذات الآماد البعيدة بالنسبة إليها، ولو لمجرد تجنب أي إحساس بالذل أو المهانة في المستقبل، وتقليل الاعتماد على الإمدادات الخارجية.[116] وبرغم ذلك فإن إيران تظل بحاجة ماسة إلى أسلحة متطورة، ولاسيما من أوروبا؛ ولذا، فإن

الحاجة الإيرانية إلى السلاح المطور غاية أساسية في السياسة الدفاعية الإيرانية، التي تركز على حماية السلامة الإقليمية لإيران، وحماية مصالحها، ومنع حدوث فراغ استراتيجي في المنطقة.

وهنا يمكن إيجاز أهم الدوافع الإيرانية في تطوير علاقاتها العسكرية بدول المجموعة الأوروبية، منذ بداية التسعينيات بالآتي:

- ضعف القدرة الإيرانية على تحديث سلاحها؛ بسبب الحظر الأمريكي المفروض عليها منذ نهاية عهد الشاه؛ الأمر الذي أدى إلى إحداث انقطاع في التواصل وإنتاج أجيال كاملة للأسلحة؛ ولذا، نجد أن إيران سعت من وراء تطوير علاقاتها العسكرية بدول أوروبا إلى الحصول على التقنية والتكنولوجيا الحديثة التي افتقرت إليها منذ نهاية السبعينيات.

- محاولة إيران تعزيز إمكاناتها العسكرية وتعويض ما دمرته حرب السنوات الثماني، ومواكبة التطور العسكري العراقي؛ الأمر الذي خلق حالة من عدم التوازن بين الطرفين.

- كون التخوف الإيراني من الوجود العسكري الأمريكي القريب من أراضيها في الخليج العربي (والعراق بعد احتلاله)، زاد اندفاعها نحو تطوير قوتها العسكرية، بما يتلاءم وحجم التهديد الأمريكي، ومن الطبيعي أن تتوجه إلى دول الاتحاد الأوروبي لخبرتها العسكرية، وكونها تشاطر إيران رفضها الهيمنة الأمريكية على المنطقة. وهذا ما أكده الرئيس خاتمي في آب/ أغسطس 1998؛ إذ قال: «إن الوضع الاستراتيجي

لجمهورية إيران الإسلامية في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، يتطلب أن تكون لنا إمكانات عسكرية قوية، ولن نطلب الإذن من أي جهة في سبيل تقوية دفاعاتنا العسكرية؛ فحماية النفس ومنع الآخرين من ارتكاب العدوان هما من أهم حقوق كل بلد».[117]

والواقع أن التطور الحاصل في مجال الإنتاج الحربي المحلي الإيراني أسهم في تقليل الاعتماد على دول الغرب؛ فقد استطاعت إيران إنتاج الأسلحة الصغيرة بموجب ترخيص، واستيراد للأجزاء المتقدمة، إضافة إلى ذلك استطاعت إنتاج الطائرات الخفيفة وطائرات النقل والمقذوفات الموجهة والعربات المدرعة؛ ومن المتوقع أن تصل إيران إلى درجة إنتاج الطائرات المقاتلة وطائرات التدريب والطائرات المروحية وزوارق الهجوم السريعة؛ وعلى هذا قامت بتقديم الدعم الكامل لتصنيعها المحلي، وقامت بإنشاء البنية الأساسية للصناعات الحربية وتوسيعها، بإنشاء مصانع حديثة بالتعاون والدول الصديقة. وقد تم تخصيص جزء من الدخل القومي لأغراض الصناعات الحربية المحلية، ووصل حجم الإنفاق على التصنيع المحلي – بحسب إحصاءات عام 1993 – إلى ما بين 2000 و3000 مليون دولار سنوياً، وخصصت مبالغ مماثلة لتطوير برنامجها النووي. وبحسب الإحصاءات نفسها تملك إيران 240 مصنعاً حكومياً للأسلحة، إضافة إلى وجود 12 ألف ورشة متخصصة للإنتاج الحربي. ويرى المحللون أن إيران استطاعت منذ بداية التسعينيات أن تسد ما يقارب 75٪ من احتياجاتها العسكرية محلياً، وأشار إلى ذلك محسن رضائي الأمين العام لمجمع تشخيص

مصلحة النظام بالقول: «إن إيران استطاعت أن تحقق تقدماً كبيراً في مجال إنتاج السلاح، وبدأنا تصنيع الدروع، وسنصل إلى درجة الاكتفاء الذاتي في مجال الدروع في غضون السنوات القادمة»، مؤكداً «أننا أنتجنا الآن الدبابات وناقلات الجنود، وسوف ندخل مجال الإنتاج الواسع في المستقبل، وقواتنا الصاروخية في وضع مناسب. وبشكل عام نعتقد أن إيران ستكون مصدراً تسليحياً جيداً لأصدقائنا في العالم الإسلامي».[118]

كما أن إيران اعتمدت على السلاح السوفيتي ومن بعده الروسي؛ فإيران ترى في روسيا مصدراً مهماً للأسلحة المتطورة، إضافة إلى كونها الداعم الدبلوماسي الرئيسي لها، في الوقت الذي سعت فيه الولايات المتحدة لعزل إيران دولياً.[119] واستطاعت إيران توقيع اتفاقية مع روسيا عام 1995 تبيع بموجبها روسيا إيران مفاعلات نووية بكلفة 880 مليار دولار.[120] ووصل التعاون الروسي ـ الإيراني في مجال التسلح إلى شكلٍ أزعج الولايات المتحدة، وخاصة بعد صفقة غواصات "الكيلو"، يضاف إلى ذلك أن إيران وقعت عقداً مع روسيا عام 2001، تحصل بموجبه على أسلحة تقليدية؛ كطائرات "ميج ـ 29" و"سوخوي ـ 3" ودبابات "تي ـ 72 إم آر". وتعود أسباب الاندفاع الإيراني نحو روسيا تسليحياً إلى سهولة الوصول إلى مصادر التجهيز الروسية، ورغبة الجهات الروسية في الحصول على العملة الصعبة.[121]

أما ماعدا ذلك، فقد تمكنت إيران الحصول على التقنية اللازمة لتطوير قدراتها العسكرية وتطوير أسلحتها، عن طريق مكاتب المشتريات السرية والشركات التابعة لها في الدول الأوروبية.[122]

برغم ما تقدم يمكن أن نقول: إن العلاقة الإيرانية ـ الأوروبية العسكرية اتسمت بضعفها مقارنة بمستوى علاقة الطرفين على المستوى الاقتصادي والسياسي، ويمكن إرجاع ذلك إلى حجم الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الأوروبية، والتأكيد على ضرورة عدم التعامل وإيران، ومن ثم تطبيقها سياستها القائمة على أساس احتواء إيران سياسياً وعسكرياً، وخشيتها من ردود الأفعال الأمريكية من وراء رفع مستوى التعاون العسكري وإيران. إلا أننا نجد أن بعض الدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا، سعت جاهدة للتخلص من القبضة الأمريكية في هذا الجانب.

ونستنتج مما تقدم أن إيران - برغم كل الظروف التي تمر بها - ماتزال مصرة على تطوير قدراتها العسكرية، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة، ولاسيما أن حرب الخليج الثانية أثبتت أن الدور الذي لعبته التكنولوجيا المتقدمة هي التي حددت نتيجة الحرب؛ إذ لعبت التقنيات الحديثة والتكنولوجيات المتطورة دوراً مهماً وحساساً في حسم المعركة، وإيران ستسعى جاهدة للحصول على التقنية الأوروبية تحديداً؛ لكونها تتمتع بقوة تفوق السلاح الروسي أو الصيني أو الكوري الشمالي الذي تعتمد عليه. ويساعدها على تحقيق هدفها هذا أن دول الاتحاد الأوروبي لا تمانع في أن تتمتع إيران بقدرات دفاعية متطورة، غير أنها - وخاصة فرنسا - لم تبدِ ارتياحها للتفوق العسكري الإيراني إلى أبعد مما كانت عليه؛ إذ حرص الأوروبيون على عدم تزويد إيران ببضائع أو سلع ذات استخدام مزدوج.

ومع ذلك فإن دول الاتحاد الأوروبي لم تدخر جهداً، في تقديم العون لإيران؛ لتطوير بنيتها الأساسية وتحسين صناعاتها العسكرية، ولكن من دون أن يسهم ذلك في جعل إيران قوة إقليمية كبرى؛ فأوروبا لا تسعى لتقوية إيران على حساب جيرانها العرب، وأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على وجه الخصوص، وهي التي تتمتع وإياها بعلاقات طيبة؛ إذ إن إيران القوية بحسب وجهة النظر الأوروبية قد تؤثر بشكل حاسم في توازن القوى ضمن النظام الإقليمي الخليجي؛ ومن ثم يحدث اضطراب في الوضع الأمني للمنطقة، بشكل قد يهدد مصالح الدول الأوروبية.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن أن نقول: إن العلاقات الإيرانية-الأوروبية، منذ بداية التسعينيات قد شهدت تطوراً ملموساً مع دول الاتحاد الأوروبي عامة، ومع فرنسا وألمانيا وإيطاليا خاصة، على جميع المستويات السياسية والاقتصادية، والعسكرية بشكل أقل، برغم الضغوط الأمريكية التي مورست على هذه الدول للحد من علاقاتها بإيران.

ملفات الخلاف في العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية

بقدر ما كان هناك من قواسم مشتركة ونقاط اتفاق بين الرؤيتين الأوروبية والإيرانية، ومواقف سياسية متطابقة، فإن هناك نقاط اختلاف وتباعد بينهما، تظهر في إصرار إيران على الاستمرار في تطوير برنامجها النووي، ووضع حقوق الإنسان والحريات في إيران، والموقف الإيراني من التسوية السلمية في الشرق الأوسط، واتهام إيران بدعم الإرهاب؛ الأمر

الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى إدخالها ضمن قائمة ما عرف بدول "محور الشر" برغم الرفض الأوروبي ذلك.

تمثل هذه القضايا تحدياً خطيراً للعلاقة بين الطرفين بسبب الاختلاف الواضح في وجهات النظر. ومن الملاحظ أن هذه القضايا لم تستقطب اهتماماً أوروبياً متماثلاً، وإنما تباينت في أوزانها النسبية، وفي درجة ترتيب الأسبقيات فيما بينها أيضاً؛ فأعمال التطوير الإيراني لبرنامجها النووي استحوذت على القدر الأكبر من الاهتمام في السياسة الأوروبية؛ إذ عد ذلك بمنزلة تهديد محتمل للاستقرار في المنطقة، كما عدت أعمال التطوير هذه أيضاً بمنزلة تصعيد خطير لسباق التسلح في المنطقة؛ ولذا، أثار البرنامج النووي الإيراني – ومايزال يثير– حالة من القلق الشديد لدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية معاً.

أما موضوعة الإرهاب فقد أولتها دول الاتحاد الأوروبي عناية بالغة؛ بسبب استمرار الدعم الإيراني ومساندتها منظمات تُتهم بـ"الإرهاب"؛ مثل حزب الله في لبنان، والجهاد الإسلامي وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إضافة إلى ذلك أبدت دول الاتحاد اهتمامها بالموقف الإيراني الرافض لعملية التسوية السلمية العربية ـ الإسرائيلية؛ إذ نظرت دول الاتحاد إلى إيران بوصفها البلد الذي يعمل على تخريب اتفاق السلام وعرقلته بين الفلسطينيين وإسرائيل.

وتنطلق الرؤية الأوروبية في ذلك من أن المعارضة الإيرانية للتسوية تزامنت وتكثيف الدعم الإيراني المقدم لحزب الله والكثير من الجماعات

الراديكالية المعارضة لمسار عملية التسوية؛ وهذا قد يكون أحد أسباب إبطائها.[123]

وبالمثل كان الاهتمام الأوروبي بقضايا حقوق الإنسان نابعاً من الرغبة في إضعاف مركز التشدد في إيران، عبر تشجيع البديل الديمقراطي في مواجهة حكومة رجال الدين في طهران؛ ولذا، فإن الضغط على الحكومة الإيرانية لتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان يهدف في أحد جوانبه إلى الحد من السياسة المتشددة، من خلال إضفاء الديمقراطية على القاعدة الداخلية للنظام الديني الحاكم فيها. ومن أجل بيان تناقضات الآراء الإيرانية ـ الأوروبية، وبيان نقاط الخلاف بينهما، سيعالج هذا المبحث هذه القضايا الخلافية.

الملف النووي الإيراني

ربما لا يخطئ ستيفن روزين حين يقول: «إنه منذ اللحظة التي تمتلك فيها دولة ما، أسلحة ذرية، أو تسعى لامتلاكها، تصبح محل اهتمام المجموعة الدولية كلها».[124] وليس سراً أن لدى إيران برنامجاً نووياً قديماً يعود إلى عام 1957، عندما وقعت طهران وواشنطن اتفاقية التعاون النووي، وبدأت بإنشاء مفاعل طهران النووي للأبحاث، وقد اتخذت إيران أهم خطوة لتنفيذ هذا البرنامج عام 1974، عندما أعلن الشاه إنشاء هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، التي كانت أكثر البرامج النووية طموحاً في الشرق الأوسط، بعد البرنامج النووي الإسرائيلي. وأبرمت طهران عقوداً عدة لتزويدها بالتقنية

النووية والوقود النووي والكوادر العلمية اللازمة، مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1974، وألمانيا عام 1976، وفرنسا عام 1977.

وفي عام 1979 توقف البرنامج النووي الإيراني عن العمل بسبب انهيار نظام الشاه، وقيام الحرب العراقية ـ الإيرانية عام 1980، وبروز موقف السلطة الدينية المحرِّم للأسلحة النووية.

وبانتهاء الحرب ضد العراق، وتأزم العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية بشكل كبير، بدأت الإدارة الإيرانية تعطي السير بالبرنامج النووي وتطويره اهتماماً مكثفاً، ووصل الأمر إلى درجة أنه أصبح واحداً من أهم الأولويات الموضوعة على قائمة اهتمامات السياسة الإيرانية، وقد عبَّر عن ذلك رئيس مجلس الشورى الإيراني آنذاك هاشمي رفسنجاني بالقول: «إن إيران لا تستطيع أن تتجاهل الحقيقة النووية في العالم المعاصر».[125]

وفي ظل هذا الاهتمام شهد البرنامج النووي قدراً عالياً من قوة الدفع، ومنذ أوائل التسعينيات تحديداً خصصت إيران جزءاً مهماً من ميزانيتها العسكرية لتطوير برنامجها النووي، الذي تصر على أنه للأغراض السلمية. ونجحت في تكثيف جهودها، وفي التعاون وروسيا والصين وبعض جمهوريات آسيا الوسطى، ودخلت مرحلة شراء المفاعلات النووية الكبيرة الحجوم،[126] إضافة إلى دخولها مرحلة العمل على تطوير مفاعلها في جزيرة بوشهر، الذي يعد العمود الرئيسي للبرنامج النووي الإيراني.

ومما يؤكد الاهتمام المتزايد للحكومة الإيرانية ببرنامجها النووي استمرار دعمه، برغم التقليص الشديد الذي أصاب الميزانية العسكرية الإيرانية،

وانخفاض الواردات العسكرية في السنوات الماضية. وقد واصلت إيران جهودها في هذا الجانب سعياً وراء تحقيق التقدم المطلوب، وقد ساعدها على ذلك نجاحها في توقيع الكثير من العقود مع كل من روسيا والصين لتزويدها بما تحتاج إليه؛ لإعادة تأهيل منشآتها النووية، فعقدت عام 1995 اتفاقية مع روسيا لإكمال مفاعل بوشهر بقوة 1200 ميجاواط، وهو الذي توقف عن العمل بعد انسحاب شركة "سيمنز" الألمانية إثر قيام الثورة،[127] وقد بلغت قيمة العقد 800 مليون دولار.

وأثار هذا الاتفاق حفيظة الولايات المتحدة؛ فعملت جاهدة على الضغط على روسيا من أجل وقف تعاونها النووي وإيران، وبالفعل توصل الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون والرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسن إلى اتفاق بوقف التعاون الروسي وإيران، إلا أنه بسبب الضغوط الإيرانية والحاجة الروسية إلى التعامل وإيران، تخلت روسيا عن اتفاقها والولايات المتحدة عام 2000، وباشرت تعاونها وإيران لتزويدها بالتكنولوجيا النووية.[128] وأكدت روسيا أن مفاعل بوشهر يتفق كلياً ونصوص معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، من حيث موافقة الدول النووية على مساعدة الدول غير النووية على تطوير طاقة نووية مدنية، لقاء تعهد الدول الأخرى بعدم السعي لحيازة قدرات نووية لأغراض عسكرية.[129]

ونتيجة لمسيرة التعاون المشترك بين إيران وروسيا، فقد توصل الطرفان في كانون الأول/ ديسمبر 2002 إلى اتفاق جديد يقوم على أساس التعجيل بإنجاز مفاعل بوشهر.

إضافة إلى ذلك نجحت إيران منذ عام 1991 في توقيع اتفاقيات عدة مع الصين لتزويدها بمفاعلات نووية صغيرة بقوة 27 ميجاواط، ووقعت عام 1994 اتفاقاً للتعاون لبناء مفاعل بقوة 300 ميجاواط بقيمة 1.2 مليار دولار يخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، علاوة على التعاون الإيراني وكوريا الشمالية؛ إذ توصل الطرفان إلى اتفاق تقوم بموجبه إيران بتلبية 40٪ من احتياجات كوريا النفطية مقابل الحصول على القاعدة العلمية والتقنية.[130]

ولذلك يرى المحللون أنه منذ أن أعلنت إيران على لسان رضا أمر الله مدير البرنامج النووي الإيراني الأسبق عام 1995، أن إيران تعتزم إحياء برنامجها النووي ببناء عشر محطات للطاقة النووية خلال السنوات العشرين القادمة، والضجة لم تهدأ حول ملفها النووي الواعد، ولم تفلح محاولات الطمأنة التي أعلنها القادة الإيرانيون حول عدم نية بلادهم إنتاج أسلحة نووية في تغيير موقف الدول الغربية، ولاسيما الأمريكية إلى جانب موقف إسرائيل المعارض بشدة لذلك.[131]

وقد سعت إيران لتطوير برنامجها النووي برغم الضغوط الدولية عليها، وهي تنطلق في دفاعها عن برنامجها النووي من الاعتماد على المادة 4 من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي تتضمن «حق الدول غير النووية في الأخذ بالتقنية السلمية من الدول النووية»، وقد انتقدت إيران موقف الغرب تجاه ملفها النووي، في أثناء انعقاد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية الخاصة بتمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في أيلول/ سبتمبر 1994، وأكدت «أنه برغم وجود هذه الفقرة في المعاهدة فإن الولايات المتحدة

الأمريكية باتت تعمل باستمرار مع أطراف آخرين على إفشال محاولات إيران للحصول على التقنية اللازمة للطاقة النووية».[132]

وبرغم الانتقادات الشديدة التي وجهت إلى إيران حول برنامجها النووي، ظلت تتعاون والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقدمت تقارير تحوي 12 ألف صفحة كشفت فيها عن إمكاناتها النووية، وسمحت للوكالة بتفتيش مرافقها النووية المعلنة، ولم توجه الوكالة أي اتهام بمزاولة إيران أي نشاطات محظورة قانونياً.[133] ويذكر أن إيران سمحت عام 1993 لفريق تفتيش من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة مواقع معينة فيها، بعد أن حصلت فرق التفتيش على معلومات تفصيلية من الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى حول مواقع نووية إيرانية قرب طهران وأصفهان وخَرْج، ولم يعثر الفريق الدولي على أي آثار لما قدمته التقارير الأمريكية.[134]

وبرزت الأزمة الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني مع الغرب في أوضح صورها في كانون الأول/ ديسمبر 2002، عندما تم نشر صور ملتقطة بأقمار صناعية تجارية، لمواقع أظهرت بناء منشأتين سريتين، وقد بدت إحدى المنشأتين معملاً لتخصيب اليورانيوم قرب بلدة نطنز وسط إيران، وبدت الأخرى ذات صلة بإنتاج الماء الثقيل، وهي تقع قرب بلدة آراك جنوب غربي طهران.[135]

واستطاعت الوكالة الدولية الحصول على موافقة إيران على تفتيش هاتين المنشأتين في شباط/ فبراير 2003، وطالب البرادعي إيران منح المفتشين حقوقاً أوسع في الدخول، وصلاحية كبرى للتحقق من المنشآت المعلنة وغير

المعلنة، من خلال موافقة إيران إبرام البروتوكول الإضافي لاتفاقيتها بشأن الإجراءات الوقائية.[136] وفي 18 كانون الأول/ ديسمبر 2003 أعلنت إيران رسمياً موافقتها على توقيع البروتوكول الإضافي،[137] القاضي بالسماح للمفتشين الدوليين بتفتيش المفاعلات والمنشآت الإيرانية بصورة مفاجئة، وكان ذلك في أثناء وجود وزارة خارجية الدول الأوروبية الثلاث "الترويكا" (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) في طهران، ووضعت إيران بذلك المبادرة في يد دول الاتحاد الأوروبي التي اعترفت بحق إيران في الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية؛ لقاء تعاونها الكامل والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

برغم ذلك فإن أزمة الملف النووي الإيراني جُدِّدت في حزيران/ يونيو 2004، عندما تبنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً أكدت فيه عدم تقديم إيران العون الكافي لفرق التفتيش الدولية، بناءً على طلب قدمته دول الترويكا الأوروبية، وطالبت فيه إيران بتعليق نشاطاتها الخاصة بتخصيب اليورانيوم وتقديم الدعم الكافي للوكالة الدولية لإنجاز مهمتها، وهددت بإحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن، إذا لم تستجب لهذه المطالب.

وإثر ذلك صرح الرئيس الإيراني خاتمي بالقول: «لا ترى إيران أي مشكلات في التفتيش المفاجئ، وتوقيع البروتوكول الإضافي للمعاهدة، ولكنها تحتاج إلى تأكيدات أنه لن يكون هناك سوء استخدام سياسي بعد ذلك»، في إشارة إلى أن إيران لن تقدم أي تنازلات أخرى. وطالبت إيران بحقوقها قبل الموافقة على عمليات التفتيش المفاجئ في الحصول على رفع

القيود عن التكنولوجيا النووية. واستمراراً في المحادثات بين الطرفين توصل الطرفان في باريس في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 إلى اتفاق تضمن التـزام طهران بالوقف التام لكل النشاطات الخاصة بدورة الوقـود النـووي، طـوال فترة المفاوضات التي سيتم إجراؤها بين الطرفين؛ وبناء على ذلك أقر مجلـس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الثاني والعشرين مـن الـشهر نفـسه، البيان الإيراني ـ الأوروبي.

في المقابل احتوى الاتفـاق عـلى حـوافز أوروبيـة مغريـة؛ كتعهـد دول الترويكا بتقديم الدعم التكنولوجي للمـساعي الإيرانيـة الراميـة إلى تطـوير قدراتها النووية السلمية في مجال إنتـاج الطاقـة، والعمـل عـلى تزويـد إيـران بالمعدات التكنولوجية اللازمة لبناء مفاعل نووي سلمي يعمل بالماء الخفيـف لتوليد الطاقة الكهربائيـة، إلى جانـب تـأمين احتياجـات إيـران مـن الوقـود النووي اللازم لمحطاتها، والعمل على عدم إحالـة الملـف النـووي إلى مجلـس الأمن، ومساعدة إيران على الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، شرط التزام إيران بتعهداتها. وقـد طالبـت طهـران اسـتثناء 20 جهـازاً للطـرد المركـزي؛ لغـرض اسـتخدامها في أغـراض البحـث العلمـي الـسلمي، عـلى أن يـتم إخضاعها للمراقبة من خلال كاميرات بدلاً من أن تختم بالـشمع الأحمـر، إلا أن رفض الأوروبيين والوكالة الدولية المطلب الإيراني، جعل طهـران تعـدل عن مطالبها مقابل مكافآت رمزية من دول الترويكا.[138]

في المقابل طالبت طهران الترويكا بضرورة تحديـد جـدول زمنـي لبـدء المفاوضات التجارية بينهما، إلا أن الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية

خافيير سولانا أكد «أن التزام طهران بالاتفاق يعد شرطاً من شروط عدة وضعتها الدول الأوروبية»؛ ومنها: تحسين ملفها الخاص بحقوق الإنسان، والتخلي عن معاداة إسرائيل، ووقف استخدام طهران نفوذها داخل العراق وإبداء قسط ملائم من التعاون البنّاء، وتقديم الدعم الكافي لمكافحة الإرهاب.

وقد عدت طهران ذلك تدخلاً واضحاً في شؤونها الداخلية وسياستها الخارجية التي تعد أمراً سيادياً في الأساس،[139] وقد عبَّر وزير خارجيتها الأسبق كمال خرازي عن ذلك بالقول: «ننصح الأوروبيين باحترام تعهداتهم ومقاومة الضغوط الأمريكية، وإلا فلن يكون هناك سبب لاستمرار التعاون»، وأكد الناطق باسم الحكومة الإيرانية حينئذ حميد رضا آصفي ذلك، قائلاً: إن «بلادنا لن تذعن للضغوط الأوروبية بشأن برنامجنا النووي، وأضاف أن إيران أوضحت للاتحاد الأوروبي أنها ستفي بجميع التزاماتها النووية، ولكنها في الوقت نفسه لن تخضع لأي ضغوط»، وأضاف قائلاً: «وفَّينا بالتزاماتنا وحان الوقت ليفي الاتحاد الأوروبي بالتزاماته وتجنب إضعاف مناخ الثقة».

ونتيجة إصرار طهران على مواصلة عمليات التخصيب أعلن خاتمي في تموز/ يوليو 2005 اعتزام طهران استئناف التخصيب في منشأة أصفهان النووية.[140] كما أقر مجلس محافظي الوكالة الدولية في أيلول/ سبتمبر 2005 قراراً يقضي إدانة طهران لانتهاكها الالتزامات الدولية المفروضة بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؛ الأمر الذي دفع الأوروبيين إلى اعتماد

الموقف الأمريكي المطالب بإحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن، في الوقت الذي رفضته كل من روسيا والصين اللتين اعترفتا بحق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.[141]

وإثر الإصرار الإيراني على الاستمرار في عمليات التخصيب والتهديد بأن المساس ببرنامجها النووي هو مساس بكرامتها الوطنية ومصالحها الأمنية، قرر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار/ مارس 2006 إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وبناء على هذا بدأت التحركات تزداد في اتجاه الحل الدبلوماسي؛ إذ لم تُؤيِّد دول الترويكا الأوروبية فرض عقوبات على طهران،[142] ويعود السبب في ذلك إلى رغبة هذه الدول في الحفاظ على مصالحها مع إيران؛ إذ إن فرض عقوبات اقتصادية عليها سيلحق ضرراً كبيراً بالجانب الأوروبي الذي يتجاوز حجم تجارته مع طهران 30 مليار دولار.[143]

ويرى عدد من الباحثين والخبراء أن هناك الكثير من العقبات التي تقف حائلاً دون إغلاق الملف النووي الإيراني، وترجع هذه الصعوبة إلى الإصرار الإيراني على مواصلة تطوير برنامجها النووي، وهذا ما أكده محمد رضا آصفي، الناطق السابق باسم الحكومة الإيرانية بالقول: «لدينا حق شرعي في استخدام الطاقة النووية في الاستخدامات السلمية ولن تتنازل عن هذا الحق»،[144] وكذلك الإصرار الأمريكي على تفكيك هذا المشروع ووقفه بدعوى أن البرنامج الإيراني يسهم في نشر أسلحة الدمار الشامل. وبناء على ذلك فإن تمسك إيران بتطوير قدراتها النووية سيجلب لها المزيد من العزلة

الدولية والمتاعب مع واشنطن والكتلة الأوروبية ودول الجوار والمجتمع الدولي ككل.[145]

وهنا لابد من الإشارة إلى أنه يجب التفريق بين مواقف دول الاتحاد الأوروبي من الملف النووي الإيراني، وإن بدت في الظاهر متطابقة، فبريطانيا تنحو منحى متشدداً تجاه إيران، وهي تؤيد الموقف الأمريكي القاضي بالوقف الكامل للنشاطات النووية الإيرانية، إلا أن دولاً أوروبية أخرى تتفهم موقف إيران جيداً، وتعي طبيعة علاقاتها المتوترة بواشنطن ومحاولات الأخيرة المتكررة لاستغلال هذا التوتر، وهذا ما يُمثَّل بالموقف الفرنسي والموقف الألماني، فالموقف الفرنسي اتسم دائماً بالاستقلالية عن الموقف الأمريكي، وهو يميل إلى احتفاظ طهران بالحد الأدنى من التكنولوجيا النووية وبالقدر الذي لا يتيح لها امتلاك أسلحة نووية، في وجود رقابة دائمة على منشآتها النووية، ويدفعها في ذلك الرغبة في الحفاظ على استثماراتها في إيران، وعدم رغبتها في تكرار خسارة استثماراتها في العراق.

أما الموقف الألماني فهو يقف في النقطة الوسطى بين تأييد بريطانيا للولايات المتحدة واستقلالية القرار الفرنسي، آخذاً في الحسبان عقود العمل والاستثمارات الألمانية لدى إيران التي تحتل مرتبة متقدمة عالمياً في احتياطي النفط والغاز.[146] ومع ذلك فالاتحاد الأوروبي لم ينجرف وراء المحاولات الأمريكية المتكررة لعزل إيران، بل احتفظ لنفسه بسياسة محايدة واستراتيجية منفصلة تقوم على النظر بموضوعية للعلاقات بإيران؛ وهذا ما انعكس على موقف الاتحاد الأوروبي من القضايا الإيرانية بشكل عام.

وبناء على ذلك تصر إيران على عدم تقديم أي تنازلات والاستفادة من درس التعامل الأمريكي والنظام العراقي (السابق)؛ لهذا فإن قوة إيران النووية والصاروخية ستضمن لها بعض النفوذ لمواجهة إسرائيل والولايات المتحدة. إضافة إلى ذلك فقد تلجأ طهران إلى أحد هذه السيناريوهات؛ لتخلص نفسها من أزمة ملفها النووي:

- إما أن تقبل بمبدأ تعليق تخصيب اليورانيوم على المدى البعيد، وهو الأمر الذي يعني أن طهران ستنقل قرارها السيادي حول ما يخص برنامجها النووي إلى دول خارجية تتعهد بتزويدها بالوقود النووي؛ وهنا يرى بريجنيسكي «أنه في سبيل تحقيق التوافق بين الأطراف في حال تخلت طهران عن برنامجها النووي، عندئذٍ يجب أن تتوافر لها مصادر بديلة لضمان أمنها، ويكون ذلك إما عن طريق إقامة تحالف رابط ملزم بدولة تمتلك أسلحة الدمار الشامل في كل المنطقة، على نمط الاتفاقية التي تبنتها دول أمريكا الجنوبية قبل سنوات عدة، وإما عن طريق قيام الولايات المتحدة والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بتقديم ضمان توفير الحماية ضد الهجمات النووية على أي دولة في المنطقة تتعهد بالتخلي عن أسلحتها النووية».[147]

- وإما أن تتحدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وهذا قد يؤجج حدة المواجهة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، ويؤدي إلى أزمة جديدة بينهما، وفي هذه الحالة سيكون مجلس الأمن مطالباً بتحريك المناقشات حول ملف إيران النووي واتخاذ قرار حاسم من أعضاء

المجلس الدائمين، وصدور أي قرار من مجلس الأمن سيخلق من دون أدنى شك مصاعب سياسية واقتصادية لإيران. (والواقع أن مجلس الأمن الدولي أصدر أخيراً قرارين بالإجماع ينصّان فرض عقوبات دولية محددة على إيران، هما: القرار رقم 1737 الذي أُصدر في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2006، والقرار رقم 1747 الذي أُصدر في 24 آذار/ مارس 2007).

- وإما إيجاد حل مؤقت توافق طهران بموجبه على تعليق نشاطاتها النووية مقابل حصولها على مكاسب سياسية واقتصادية. ومن المرجح أن تكون للتوجهات والخيارات السياسية التي يتبناها طرفا المواجهة الكلمة الفصل في تحديد مخرجات الصراع حول ملف إيران النووي.[148]

وأخيراً فإن أزمة الملف النووي الإيراني تأتي في الوقت الراهن في طليعة القضايا الدولية التي يشترك فيها أطراف كثيرون، وهي تمثل في الوقت نفسه تحديات كبيرة للجمهورية الإسلامية التي تؤثر في مصالحها الاستراتيجية وربما في مصير نظامها السياسي.

الإرهاب

مايزال مفهوم الإرهاب يعاني الالتباس والغموض في معناه، وقد مثلت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 نقلة نوعية في تطور ظاهرة الإرهاب، وبدت أقرب إلى ما يعرف بـ "الإرهاب الجديد" أكثر من كونه إرهاباً تقليدياً. ويعرَّف الإرهاب بأنه تهديد أفراد أو جماعات باستعمال القوة أو استعمالها

لتحقيق أهداف سياسية تتجاوز الضحايا المباشرين. وقد تمارس الإرهاب جماعة تسعى إلى الانقلاب على أنظمة حكم معينة، أو لمعالجة خلافات وطنية أو فئوية، أو لإضعاف النظام الدولي، مادام ذلك غاية في ذاته.[149] من هنا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية "تحشيد" المجتمع الدولي لتنفيذ أطروحاتها المتعلقة بمحاربة الإرهاب الدولي، ومواجهة الدول التي تصفها بأنها ترعى الإرهاب، وتأتي إيران وسورية في مقدم هذه الدول بحسب وجهة النظر الأمريكية.[150]

وتتهم الولايات المتحدة إيران منذ مدة طويلة بدعمها المنظمات الإرهابية ومساندتها، وأكدت مرات عدة ضرورة تخلي إيران عن هذه السياسة، ومارست ضغوطها على حلفائها الأوروبيين في إقناعهم بعدم جدوى الحوار النقدي الذي تمارسه الدول الأوروبية مع إيران، وهذا ما عبر عنه الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنز عام 1996 بالقول: «إن الولايات المتحدة مازالت تؤكد ما أكدته منذ مدة طويلة في عدم فائدة الحوار النقدي الذي تجريه دول الاتحاد الأوروبي مع إيران؛ إذ إنه ليس هناك أي اعتدال في السلوك الإيراني، بل إنها مستمرة في أعمال منافية للأمن الأوروبي والأمن الأمريكي وأمن الشرق الأوسط، وما إلى ذلك من استمرارها في تطوير قدراتها النووية، وهي عبر تمويلها حزب الله وغيره من المجموعات "الإرهابية" في الشرق الأوسط تسعى إلى زعزعة استقرار دول شرق أوسطية مهمة بالنسبة إلى أوروبا والولايات المتحدة... وتبقى إيران راعياً رئيسياً للإرهاب، وعلينا التصدي لها والسعي إلى مزيد من التنسيق مع الحلفاء الأوروبيين في هذه المسألة».[151]

إثر هذه الاتهامات اتخذت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون قراراً بتحجيم القدرة الإيرانية المتنامية بإعلان قانون داماتو الذي أشار إلى أن «الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على اتخاذ ما تراه مناسباً من التدابير لمواجهة الإرهاب وإن لم تحصل على دعم حلفائها الأوروبيين في هذا المجال»، وأضاف: «أن للإرهاب وجوهاً عدة لكن "إيران وليبيا" هما أخطر مؤيدي الإرهاب في العالم، وأن التوقيع على هذا القانون، سيساعد على حرمان هذين البلدين من الأموال التي يستخدمانها لتمويل الإرهاب الدولي، وسيقلل من تدفق الموارد الضرورية للحصول على أسلحة الدمار الشامل».[152]

وقد جاء الرد الأوروبي على القانون بلسان قادة دوله، ولاسيما فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا، مؤكدين رفضهم القانون، وقد أُكِّد هذا الرفض عندما قدم الرئيس الأمريكي الأسبق كلنتون مشروعه لمحاربة الإرهاب إلى قمة الدول السبع الصناعية "قمة ليون" في فرنسا، بحيث تصدى الرئيس الفرنسي جاك شيراك للمشروع وصرح بالقول: «لست متأكداً من أن هذه العقوبات الاقتصادية هي أسلوب فعال؛ لأنها تؤدي إلى احتجاز شعوب، وهو عمل غير لائق. إن الإرهاب اليوم في ظل السلام، يشكل مبادرة بربرية لا يمكن سوى إدانتها». وبناء على ذلك أصدرت القمة بياناً دانت فيه الإرهاب، ودعت إلى مواجهته والموافقة على عقد اجتماع وزاري في باريس في حزيران/ يونيو 1996 للتداول في مشروع مكافحة الإرهاب، وأكدت باريس حينذاك دعمها كل عمل مضاد للإرهاب، لكنها تعارض استهداف دول معينة على أنها إرهابية من دون إعطاء أدلة مؤكدة، وأنه يجب إعادة النظر في مسألة ضم إيران إلى الدول التي تدعم الإرهاب.[153]

ولم يختلف الموقف الألماني عن الموقف الفرنسي الداعم لإيران والرافض للسياسة الأمريكية تجاهها؛ إذ إن مسؤول دائرة الشرق الأوسط في الخارجية الألمانية صرح عام 1998 معبراً عن الموقف الألماني آنذاك من إيران قائلاً: «إن ألمانيا لا تعد إيران بلداً إرهابياً أو داعماً للإرهاب، وإن علاقاتها بإيران يجب ألا تتأثر بالاتهامات الأمريكية لها بالإرهاب». وهذا ما أُكِّد بعد ذلك؛ إذ عبر وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر عن موقف ألمانيا من إيران في أثناء زيارته طهران عام 2000 بالقول: «يتعين أن نستخدم لغة حازمة من ناحية، ولكن علينا من ناحية أخرى أن نتفهم دقة الوضع في إيران».[154]

ويرى المحللون أن الموقف الألماني هذا من القضايا الخلافية مع إيران يعكس حالة التحرر الجزئي للسياسة الخارجية الألمانية من التأثيرين الأمريكي والأوروبي،[155] في هذا المجال.

إضافة إلى ذلك، ماتزال الولايات المتحدة تنظر إلى إيران على أنها تشكل تحدياً خطيراً للولايات المتحدة والمجتمع الدولي ككل، فهي برأيها الدولة الأكثر دعماً للإرهاب في أنحاء العالم، عبر دعمها حركة حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله. وتؤكد الإدارة الأمريكية دائماً أن إيران تسعى من خلال دعمها الإرهاب، وموقفها الرافض للتسوية لإحباط جهود تشجيع السلام بين إسرائيل وفلسطين والدول العربية، وأنها تسعى للهيمنة على الخليج بالوسائل العسكرية، ولعل أكثر ما يثير قلق الولايات المتحدة أن إيران تسعى للحصول على القدرة على امتلاك أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك العمل على الحصول على أسلحة نووية وصواريخ بالستية قادرة على نقل هذه الأسلحة إلى آماد بعيدة.[156]

واستمراراً في النهج الأمريكي تجاه إيران وضع الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) في خطابه حول الشرق الأوسط عام 2001 اسم إيران ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب والمساندة له، وجعلها ضمن ما أطلق عليه مصطلح "محور الشر" الذي ضم آنذاك إلى جانب إيران كلاً من العراق وكوريا الشمالية، وقد استقبل هذا الخطاب بالفتور، وأحياناً بالرفض من بعض الدول الأوروبية؛ الأمر الذي يؤكد الرفض الأوروبي للرؤية الأمريكية تجاه إيران، وتأكيد ضرورة معالجة القضايا الخلافية مع إيران بشكل بعيد عن التصعيد أو التهديد، واعتماد الحوار أسلوباً لمعالجة ذلك.

إن تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في الولايات المتحدة تركت انعكاساتها الواضحة على مسار العلاقات الدولية، ومن بينها العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية ؛ إذ إن الدعوة الأمريكية لتشكيل تحالف دولي لمحاربة الإرهاب، بما في ذلك الدول الداعمة له في نظر الولايات المتحدة، ولدت استقطاباً دولياً مؤيداً للدعوة الأمريكية أو مضاداً لها في بعض الأحيان، ولاسيما أن الولايات المتحدة قد صنفت العالم إلى دول مؤيدة للتحالف المناهض للإرهاب بالمفهوم الأمريكي، أو ضده.[157]

وبما أن أغلب دول الاتحاد الأوروبي، إن لم تكن جميعها، كانت مؤيدة وداعمة للتحالف ضد الإرهاب، فإن التأييد الأوروبي كانت له انعكاساته على علاقة دول الاتحاد الأوروبي بدول تصنفها الولايات المتحدة ضمن الدول الراعية للإرهاب أو الداعمة له، كإيران.[158]

وبحسب وجهة النظر الغربية، فإن إيران لا تمارس خطاً واحداً من الأعمال التي توصف بالإرهابية، فقد تقوم هي بتدريب الجماعات الإيرانية للقيام بهذه الأعمال، أو تقوم بعمليات دعم الجماعات الموالية لها للقيام بما أوكل إليها من مهمات، ومن الأمثلة التي تستحضرها دول غربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، دلائل على مساندة إيران للجماعات والأعمال الإرهابية ودعمها لها، ما يأتي:

- دعم إيران حركة النهضة الإسلامية المحظورة في تونس، وجبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر. وهذا ما أكدته إيران منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، عندما أعلنت أنها ملتزمة بدعم الثورة الشرعية في الجزائر ضد الطغيان.[159]

- اتهام إيران بتفجير السفارة الإسرائيلية في العاصمة الأرجنتينية، بيونس آيرس في 17 آذار/ مارس 1992؛ وبتفجير مركز يهودي في العاصمة نفسها في 18 تموز/ يوليو 1994، أدى إلى مقتل 100 شخص.[160]

- دعم إيران عمليات إرهابية اعتماداً على تقارير قدمتها منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة عام 1994 تؤكد تورط النظام الإيراني في أعمال إرهابية.[161]

- رعاية إيران ودعمها اللامحدود لحزب الله الذي يعد ضمن القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية، على حين تراه إيران مجموعة تكافح من

أجل الحرية، وترفض الخلط بين المنظمات الإرهابية ومقاومة حزب الله للاحتلال الإسرائيلي.

- ضلوع إيران بإرسال شحنة من الأسلحة عام 2001 على باخرة "كارين أيه" استولت عليها القوات الإسرائيلية في عرض البحر الأحمر، وادعت أن السلطة الفلسطينية اشترتها بواسطة حزب الله من إيران، وهو ما نفته طهران وعدته جزءاً من الاتهامات الكيدية ضدها.

وبرغم كل الاتهامات الموجهة إلى إيران في دعمها للعمليات الإرهابية ومساندتها لها، فإن دول الاتحاد الأوروبي رفضت مرات المعالجات الأمريكية تجاه إيران، وأكدت أن اصطلاح "الدول المارقة" الذي أعلنه الرئيس الأمريكي بوش مفهوم ضيق، وقد عبر عن ذلك رئيس المنظمة الألمانية للسياسة الخارجية والأمن الأوروبي دولف كانك رانيكه بالقول: «إنه من الخطأ جداً ومن قبيل الهستريا أن نبحث عن الإرهاب في جميع أنحاء العالم، وأن نستخدم فعلاً عنيفاً لمواجهة الإرهاب، بدلاً من الحصول على القناعات والاستنتاجات؛ لذلك فإن بإمكاننا أن نقول: إن استخدام وصف "الدول المارقة" أو "دول محور الشر" ليس إلا أسلوباً رجعياً وغير منطقي صادر عن الشبح الذي أوحى بذلك إلى الرئيس الأمريكي، وهو شعار سيئ ورجعي؛ كونه يذكرنا بمحور ألمانيا - اليابان - إيطاليا في أثناء الحرب العالمية الثانية».[162]

وفي المقابل كان الموقف الإيراني من قضايا الإرهاب واضحاً من خلال خطابات الرئيس الإيراني محمد خاتمي وتصريحاته، وهو الذي أكد مرات عدة

رفض بلاده سياسة الإرهاب الدولي. وسعى خاتمي من وراء ذلك لمزيد من طمأنة الغرب بالتعهد بمكافحة الإرهاب، وقد نجح في مسعاه، بحيث ظهرت دعوات أوروبية لتحسين العلاقة بطهران، وتأكيد ضرورة دعم الاتجاه التحديثي الذي يقوده الرئيس خاتمي؛ لما يحققه ذلك من مصلحة تُحَقِّق بتأمين منطقة الشرق الأوسط؛ كون إيران بلداً كبيراً، وكون ديمقراطيتها واستقرارها مهمين لهذه المنطقة.[163]

إن الموقف الإيراني من قضايا الإرهاب اتضحت صوره الأساسية في خطاب خاتمي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الثالثة والخمسين عام 1998، عندما دعا إلى "حوار الحضارات" بدلاً من "صدام الحضارات"؛ الأمر الذي دفع الجمعية العامة إلى الموافقة على إعلان عام 2001 عاماً لحوار الحضارات.

إن الدعوة الإيرانية أياً كان الدافع من ورائها، قد بدت أمراً لا خلاف عليه، ولاسيما أن دولة طالما اتهمت بالإرهاب الدولي هي التي أصدرتها، وهذه الدعوة حققت لإيران إنجازاً كبيراً على المستوى الدولي في أقل وقت ممكن؛ فخطت خطوة مهمة لإزالة ما علق في الأذهان من الربط بينها وبين الإرهاب.[164]

وقد كان الموقف الإيراني من أحداث أيلول/ سبتمبر واضحاً ومبدئياً في إدانته للهجوم على نيويورك وواشنطن، واصفاً إياه بالعمل الإرهابي والإجرامي وغير الإنساني، وقدم خاتمي تعازيه للشعب الأمريكي. مع ذلك عبرت إيران عن استيائها من مقولة الرئيس بوش (إما معنا أو

ضدنا) بوصفها مقولة متغطرسة، ودانت بدء العمليات العسكرية ضد أفغانستان، ومع ذلك فإنها لم تعترض على الوجود الأمريكي فيها، وهذا الموقف ولد ارتياحاً أمريكياً ـ أوروبياً إليها؛ فإيران دانت الإرهاب وأحداث أيلول/ سبتمبر أولاً، وفي الوقت ذاته رفضت الانضمام إلى التحالف الدولي المعد له. وعن ذلك عبر وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي بالقول: «في الوقت الذي نقف فيه ضد الإرهاب ونقارعه، وندين الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة، فإننا لن نشارك في الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة ولا في العمليات العسكرية التي تقوم بها ضد الإرهاب، ويجب أن تتم معالجة الإرهاب من خلال عمل جماعي دولي وبشكل أساسي عن طريق الأمم المتحدة».[165]

وتأسيساً على ما تقدم يمكن أن نقول: إنه في ظل استمرار الهيمنة الأمريكية واستمرار إيران في سياستها الداعمة لحركات متهمة غربياً بالإرهاب، ظل موقفها أمام دول الاتحاد الأوروبي محرجاً، أو يشكل -في الأقل- أحد عوامل التردد في تطوير العلاقة بها. ومع ما شهدته السياسة الإيرانية من مراجعة مواقفها وسياستها المتعلقة بالإرهاب، يرى المحللون أنها ستؤدي إلى تحسن نوعي في صورتها الدولية، ولاسيما أمام الدول الأوروبية؛ إذ لاقى هذا التغير استجابة أوروبية واضحة لتطوير علاقاته بها؛ وبذلك استطاعت إيران (ولو جزئياً) تغيير صورتها تلك، التي بُدئَت باحتجاز الرهائن الأمريكيين عام 1979، ورسخت من خلال دعم الكثير من العمليات "الإرهابية" في لبنان وبعض دول الخليج العربية، والتي أوجدت حينذاك اقتناعاً غربياً بدور إيران في ممارسة الإرهاب الدولي ودعمه.

التسوية السلمية في الشرق الأوسط

مع التحولات التي شهدها العالم في التسعينيات والانفراد الأمريكي في الهيمنة على النظام الدولي الجديد وغياب الاتحاد السوفيتي، ازداد اهتمام دول المجموعة الأوروبية بمصالحها في المنطقة، ولاسيما عندما تطلبت هذه المصلحة أداء دور بارز ومؤثر سواء في عملية تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي أو مكافحة الإرهاب، بعد أن ظلت الممارسة الأوروبية الموحدة عاجزة عن التصرف؛ من حيث هي قوة مستقلة؛ فأوروبا المغيبة عن فعل سياسي، والمهمشة من حيث هي شريك سياسي في الشرق الأوسط تحاول أن تجد لها موطئ قدم سياسياً تغادر فيه موقع "الممول المالي" لعملية السلام في المنطقة إلى موقع مؤثر فعال.

ويمثل بيان البندقية الذي أُصدر عام 1980 الأساس المرجعي للموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية وعملية التسوية السياسية؛ إذ أشار إلى «الاعتراف بحق شعب فلسطين في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه، بما فيه إقامة دولة مستقلة».[166]

إن الموقف الأوروبي من التسوية قد وُضِّح بعد تأزم مسار التسوية عام 1996، إثر وصول تكتل الليكود إلى سدة الحكم في إسرائيل؛ ومن ثم برز الاتحاد الأوروبي طرفاً سياسياً ودبلوماسياً ذا فعالية.[167] وأصدر الاتحاد بيانه بهذا الشأن بعد انتهاء أعمال القمة الأوروبية في فلورنسا 1996، الذي أكد فيه جملة نقاط؛ منها:

- أن السلام في الشرق الأوسط يشكل مصلحة سياسية للاتحاد الأوروبي.
- ضرورة الاحترام والتنفيذ الكلي للاتفاقيات التي تم التوصل إليها، والعودة إلى المفاوضات على أساس اتفاقيات مدريد 1991 وأوسلو 1993. [168]
- وجوب استذكار المبادئ السياسية التي تستند إليها المفاوضات، وهي قرارات مجلس الأمن الدولي: 242 و338 و425، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ومبدأ الأرض مقابل السلام.
- دعم الاستئناف المبكر لمفاوضات الوضع النهائي، والتحذير من النتائج الخطيرة لوقف عملية السلام.

وبناء على ذلك تم تعيين مبعوث أوروبي للشرق الأوسط، وحددت مهماته في دعم استمرار عملية للسلام القائمة في الشرق الأوسط.

واستمراراً في الاهتمام الأوروبي بعملية التسوية، أعدت دول الاتحاد الأوروبي وثيقة حول الشرق الأوسط أعلنها المنسق الأوروبي ميجيل أنخيل موراتينوس، خلال الاجتماع الوزاري الخاص بالشراكة الأوروبية ـ المتوسطية "يورميد" التي عقدت في بلجيكا عام 2001، والتي تضمنت تأكيد ضرورة وقف العنف الإسرائيلي، وضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة.[169]

وقد شهدت عملية التسوية تطوراً ملحوظاً في الموقف الأمريكي تحديداً بعد أحداث أيلول/ سبتمبر 2001؛ إذ بدأت الإدارة الأمريكية تغيير أسلوبها

في المعالجة، ولجأت إلى سياسة التهدئة وإطلاق الوعود للشعب الفلسطيني، وقد تبنت الولايات المتحدة مبادرة الاتحاد الأوروبي المقدمة إلى اللجنة الرباعية الخاصة بالقضية الفلسطينية والمكونة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة، وكانت فاتحة هذه السياسة إعلان الرئيس الأمريكي بوش في 24 حزيران/ يونيو 2002 عن هدف إنشاء دولة فلسطينية، بحسب ما يعرف بـ "خريطة الطريق".[170]

وعلى هذا أكدت دول الاتحاد دعمها المطلق لعملية السلام، وأعلن الاتحاد في بيانه الذي أصدرته قمة "إشبيلية" الإسبانية: «أن الإسرائيليين والفلسطينيين غير قادرين على التوصل إلى حل، وأن على المجتمع الدولي القيام بتحرك سياسي، وأن الحل لا يمكن أن يتم إلا بالتفاوض».وعلى هذا عمل الاتحاد جاهداً لتذليل العقبات التي تتعرض لها عملية السلام، واستخدم موقفه؛ بوصفه مانحاً للمساعدات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية. وترى دول الاتحاد أن وجود سلطة فلسطينية ديمقراطية ومنفتحة سيكون أفضل لضمان أمن إسرائيل؛ ونتيجة لذلك تم تقديم المساعدات مع وضع شروط واضحة ومحددة وملموسة مرفقة بها؛ الأمر الذي أرغم السلطة الفلسطينية على إجراء إصلاحات ملموسة فيها؛ ولذا، يمكن أن نقول: إن سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية تضمن موقفاً جدياً وواضحاً؛ وذلك عبر إيجاد تسوية سياسية شاملة تؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967 تكون عاصمتها القدس الشرقية.[171]

أما بالنسبة إلى الموقف الإيراني من التسوية، فإن إيران تنظر إلى القضية الفلسطينية بوصفها قضية مبدئية تهم الأمة الإسلامية برمتها؛ وعلى هذا اتخذت إيران موقفاً حاسماً من تلك القضية وطريقة حلها، فجاء الموقف الإيراني من التسوية في الشرق الأوسط معبراً عن رفض كل ما يتعارض واعتقادها بالمبادئ. وهنا تطرح إيران أنها لا ترفض السلام، لو كان سلاماً حقيقياً؛ لأنها ليست بصدد محاربة السلام، ولكنها في الواقع ترفض الاستسلام، وهي لا ترى في ما يجري فعلاً، سلاماً يعيد الحقوق إلى أصحابها الشرعيين، ويصون للأمة الإسلامية كرامتها الممتهنة.[172]

وعلى الرغم من موقف إيران المعارض للتسوية المستندة إلى صيغة مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو، فإنها أكدت مرات عدة أنها لن تقوم بتعطيل التسوية، فقد أعلن الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني في 7 حزيران/ يونيو 1993 «أن بلاده لا توافق على التسوية، لكنها لا ترغب في التدخل عملياً ومادياً لوقفها»، وكرر كلامه هذا في حديث له إلى مجلة تايمز *Times* الأمريكية قائلاً: «إن طهران لا تنوي التدخل عملياً في مسار السلام، ولن تقدم على أي عمل من شأنه عرقلة المفاوضات»، وأكد بعد ذلك «أن إيران لا تقوم بأي عمل لعرقلة عملية التسوية بين العرب وإسرائيل، وأن الولايات المتحدة سوف ترتكب خطأً جسيماً إذا كانت تنوي ممارسة الضغط على إيران؛ بهدف فرض سلام غير عادل على الشعب الفلسطيني».[173]

وبناء على ذلك صرح وزير الخارجية الإيراني الأسبق علي أكبر ولايتي أن إيران لا ترى حلاً عادلاً وشاملاً لأزمة الشرق الأوسط، إلا بما أسماه

العودة إلى "الحل الديمقراطي" الذي يضمن حق العودة للفلسطينيين المهجرين وحقهم في تقرير مصيرهم، وقد قصد من وراء ذلك أن فلسطين هي للمسلمين واليهود والمسيحيين؛ لذلك يجب أن يعيشوا فوق أرض فلسطين الديمقراطية، بعيداً عن كل أشكال العنصرية والفاشية والاضطهاد الديني أو الاضطهاد القومي.[174]

و قد أكد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية – خلال لقائه برئيس الوزراء الإيطالي رومانو الذي زار طهران عام 1999– موقف الجمهورية في إيران من التسوية بالقول: «إن إيران تريد سلاماً عادلاً وشاملاً لا يقوم على إملاء الشروط وسحق الهوية الوطنية لأصحاب الأرض والحقوق المشروعة».[175]

وهذا الموقف هو ذاته الذي تبناه الإصلاحيون حينما جاؤوا إلى الحكم؛ إذ أكد الرئيس الإيراني خاتمي ذلك قائلاً: إنه «لن يتدخل سلباً في مسارات التسوية»، ولكنه في الوقت نفسه جدد الدعم الإيراني للشعب الفلسطيني وكل الشعوب المقهورة (بحسب وصية الإمام الخميني)، وأضاف: «أن إيران ليست ضد السلام في الشرق الأوسط، ولكنها ترى أنه ينبغي أن يكون سلاماً يتمتع به جميع الأطراف»، ووصف خاتمي إسرائيل «بأنها التجسيد الأعظم للإرهاب الدولي، وأن نظامها السياسي يدوس بكل غطرسة قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وأن إسرائيل مازالت تمارس إرهاب الدولة بدعم أمريكي».[176]

واستناداً إلى ذلك يثير الموقف الإيراني من التسوية جملة من التساؤلات؛ لعل أهمها: كيف ترفض إيران التسوية ولا تعمل ضدها؟ يرى المحللون أن

إيران دولة قومية لها مصالحها؛ وبسبب ما عانته من مقاطعة دولية وعزلة، سعت لاتخاذ الموقف الوسط؛ ولذا، تعلن أنها لن تعرقل التسوية. وباعتماد إيران الصيغة الوسطى "معارضة من دون تخريب"، [177] خرجت من المأزق الذي يفرضه الاختيار بين الالتزامات الأيديولوجية والاعتبارات المصلحية.

ومع ذلك شهد الموقف الإيراني من التسوية عام 2002 تذبذباً واضحاً "صعوداً وهبوطاً"؛ بسبب الضغوط والاستفزازات الأمريكية ـ الإسرائيلية، إثر قضية سفينة "كارين أيه" التي صادرتها تل أبيب، والتي كانت متجهة إلى غزة، واتهمت إيران في الوقوف وراء شحنة الأسلحة التي تحملها الباخرة؛ الأمر الذي أدى إلى بروز تغير في صيغة الخطاب السياسي تجاه قضية التسوية، فأخذ مسؤولون إيرانيون يتحدثون عن أن إيران "تقبل بما يقبل به الفلسطينيون". [178]

ويمكن تحديد أهم نقاط الخلاف الإيراني ـ الأوروبي إزاء قضية التسوية، وفق ما يأتي:

- ترى إيران أن العالم الغربي يكيل بمكيالين بشأن القضية الفلسطينية، وفوفقاً للمرشد الأعلى علي خامنئي فـ: «إن المجتمع الدولي في الوقت الراهن صار لديه معياران بشأن التطورات الحاصلة في العالم اليوم، إلى درجة أن المنظمات أو الدول المؤيدة لحقوق الإنسان صارت ممتنعة عن البت في مسألة محاكمة مرتكبي المذابح الخاصة بالفلسطينيين، وترى أن الشعب الفلسطيني قد حرم من كل حقوقه الأساسية، وأنه يوصف بالإرهاب، على حين أن نظام إسرائيل يستخدم كل وسائل القوة

والقمع، ويقدم على أنه الضحية»؛[179] وبسبب هذه الرؤية التي تعتنقها إيران تتهم بمعارضتها لعملية التسوية.[180]

- ترى دول الاتحاد الأوروبي، والغرب عامة، أن إيران فعلت كل ما في وسعها لإضعاف دبلوماسية السلام، من خلال استمرار دعمها حركات مناوئة لعملية التسوية؛ مثل: حركة حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله، بالإضافة إلى استمرار إيران في محاولاتها الرامية إلى تشكيل جبهة ثانية لإفشال عملية التسوية، من خلال التحالف والقوى الأصولية الرئيسية في العالم العربي.[181] وإثر استمرار إيران دعمها هذه المنظمات صرح رئيس اللجنة البرلمانية الأوروبية للشؤون الخارجية آلمار بروك لدى زيارته طهران عام 2000: «أن الاتحاد الأوروبي يؤيد إقامة علاقات وثيقة بإيران؛ لأن مثل هذه العلاقات الثنائية من شأنه أن يسهم في حل أزمة الشرق الأوسط، ويطالب إيران بقطع علاقاتها بتنظيمات وصفها بالراديكالية كحزب الله». وترد إيران على هذه الاتهامات التي توجه إليها، وعلى دعمها حزب الله بتصريح وزير خارجيتها الأسبق كمال خرازي الذي يؤكد فيه أن «إيران لا تقدم لحزب الله وحماس سوى عون إنساني»، وأضاف: «أن بلاده لا تعمل بنشاط لتخريب عملية السلام، إلا أننا نجد أنفسنا غير قادرين على التسامح، وعملية يبدو أنها تحرم الفلسطينيين من العدالة».[182]

- إصرار إيران على النظر إلى إسرائيل على أنها طرف معتدٍ، يحتل أراضي بلد إسلامي يضم أماكن مقدسة للمسلمين، وإلى أن وجود إسرائيل

في المنطقة يعد خطراً على إيران؛ بسبب التحالف الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي.[183]

- عدم إدانة إيران العمليات التفجيرية داخل فلسطين، أدى إلى قيام خلاف بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي، التي دعت إيران إلى الإدانة الصريحة والمعلنة لتلك العمليات،[184] في الوقت الذي تدين فيه دول الاتحاد هذه العمليات وتصفها بالأعمال الإرهابية.[185]

- استمرار إيران في وصف عملية التسوية بأنها عملية استسلام لا سلام؛[186] إذ ترى أن السلام في مصلحة الطرف المعتدي إسرائيل على حساب الطرف الضحية، فلسطين.

- إصرار إيران على رفض الاعتراف بإسرائيل، والتفاوض وإياها، ورفض جميع اتفاقيات السلام المبرمة معها، وهذا هو ما أكده وزير خارجيتها كمال خرازي بالقول: «لم نعترف رسمياً بإسرائيل بوصفها دولة مشروعة، ولن نعترف».[187]

الحريات وحقوق الإنسان

يرتبط الخلاف الرابع بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول الاتحاد الأوروبي، بالوضع السياسي الداخلي في إيران، فقد حوربت إيران "الثورة" منذ يومها الأول من الغرب عامة ومن الولايات المتحدة خاصة، وقد وصفت ثورتها بأنها "تجربة ضد الديمقراطية"، مع العلم أن السلطة الدينية وضعت منذ البدء الأساس النظري للديمقراطية والتعددية في إيران.[188]

وتولي الدول الأوروبية مسألة الحريات وحقوق الإنسان أهمية كبرى، وتعدها استجابة لقيم إنسانية ولمبدأ الديمقراطية. وبما أن موضوعة حقوق الإنسان مثلت عنصراً مهماً في الخطاب الأيديولوجي في النظام العالمي الجديد،[189] فقد سعت أوروبا لإرساء سبل احترام حقوق الإنسان في الشرق الأوسط عموماً وفي إيران خصوصاً، وحددت لذلك جملة من النقاط لتحقيقها؛ منها: الدعوة إلى تأسيس منظمات المجتمع المدني التي تستطيع حماية المجتمع ضد الأنظمة القمعية وتقويتها، وإقامة حكومات لها سجل أفضل في مجال حقوق الإنسان، والدعوة إلى مزيد من التسامح وحرية الرأي، وإخضاع الحكومات للمساءلة أمام شعوبها، وتوسيع المشاركة الشعبية في شؤون الحكم.[190]

ومع ذلك فإن مواقف الدفاع عن حقوق الإنسان في سياسة الاتحاد الأوروبي، لا تخلو من الانتقائية، والدليل على ذلك أن الدول التي كثرت الانتقادات بشأنها (إيران والسودان) ليست أكثر دول الشرق الأوسط إسرافاً في القمع.

وتعد الفتوى التي أصدرها الإمام الخميني في 22 كانون الأول/ ديسمبر 1989 بهدر دم سلمان رشدي، وتخصيص جائزة قيمتها مليون دولار لمن يقتله بسبب نشره رواية **آيات شيطانية**، التي عدت إساءة واضحة للإسلام، فاتحة الهجمات الإعلامية الأجنبية الغربية على الإسلام الأصولي الذي يمثله نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ناظرة إلى الرواية كونها موضوعاً يتعلق بحرية التعبير؛ الأمر الذي خلق آثاراً سلبية لإيران.[191]

ومن الجدير بالذكر أن المسبب المباشر في ازدياد حدة التوتر بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي يرجع إلى موضوع حقوق الإنسان، الذي أثير بعد ارتفاع حدة المشاحنات والتوترات التي عبرت عنها مظاهرات الطلبة في طهران عام 1999؛ الأمر الذي دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى زيادة الضغوط على إيران بضرورة إدخال إصلاحات سياسية تقلل حالة الاحتقان الداخلي، وتسمح بمزيد من الحريات والانفتاح.

ولذلك، نجد أن وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر في زيارته طهران عام 2000، حمل معه رغبة بلاده في تطوير العلاقات الثنائية، ورغبة ثانية في وضع حلول لقضايا حساسة في العلاقات بين الطرفين، وأهمها قضايا حقوق الإنسان في إيران، إذ ترى ألمانيا أن انتهاك إيران حقوق الإنسان قد يعكر صفو العلاقات بينهما في المستقبل.[192]

وقد شهد عام 2001 فتوراً في العلاقة بين الطرفين إثر إصدار المحاكم الإيرانية أحكاماً ضد مواطنين إيرانيين شاركوا في مؤتمر عقد في برلين في الفترة 7 – 8 نيسان/ إبريل 2001، وكان المؤتمر حول مستقبل النظام الإيراني في ظل سيطرة الإصلاحيين على الحكم، وقد شاركت فيه مجموعة من الباحثين والصحفيين الإيرانيين بناء على دعوة من مؤسسة هيزيتش HESETCH الألمانية، وعند عودة هؤلاء ألقت السلطات الإيرانية القبض على مجموعة منهم، وفي كانون الأول/ ديسمبر 2001 أصدرت المحاكم الإيرانية المختصة أحكاماً بسجنهم مدداً مختلفة؛ فأثار هذا غضب ألمانيا، وسارعت إلى استدعاء السفير الإيراني في ألمانيا أحمد عزيزي إلى الخارجية

الألمانية، وأعربت عـن انزعاجهـا لهـذه الأحكـام، وعـدتها انتهاكـاً واضـحاً لحقوق الإنسان وحرية التعبير.[193]

وتزايدت الضغوط الأوروبية على إيران من أجل تحسين سجلها الخاص بقضايا حقوق الإنسان، إثر التقرير الـذي أعـده نـواب في الجمعيـة الوطنيـة الفرنسية عام 2002، وأشار التقرير إلى أنه خلال فترة الرئيس خـاتمي أوردت الصحف الرسمية الإيرانية أخباراً عن تنفيذ مئات الإعدامات (20 حالة منها تمت بطريقة الرجم)، وشدد التقرير على أن الموقف في الجمهورية الإسـلامية حول ما يتعلق بالممارسات القمعية مايزال سيئاً وفي حالة تفاقم، وأنـه لم يطـرأ أي تغيير على التمييز الجوهري القانوني الذي تعانيه النساء في كل إيـران. كـما أكد التقرير «أن القمع المـنظم للتظـاهرات المناوئـة لنظـام الحكـم مـستمر»، وأضاف: «أن الآمرين بهذا القمع ليسوا سوى قادة طهران، وهم مـسؤولون عن القتل الجماعي لثلاثين ألف سـجين إيـراني عـام 1988؛ بـسبب انـتمائهم لمنظمة مجاهدي خلق المعارضة».

وترى دول الاتحاد أن عدم استقلالية القضاء الإيراني وخـضوعه لنفـوذ المرشد الأعلى للثـورة الإسـلامية عـلي خـامنئي، همـا الـسبب الحقيقـي وراء الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان في إيران.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الخلاف الرئيسي بين التيارين الرئيـسيين في إيران: التيـار المحـافظ والتيـار الإصـلاحي، يُمثّـل في ملـف قـضايا حقـوق الإنسان، وقد وصلت معركة ترسيخ الحريات العامـة الـسياسية والإعلاميـة والثقافية إلى مرحلة حرجـة، وخرجـت مـن سـياق "النقـاش الأفقـي" بـين

المسؤولين والسياسيين، وأصبحت تدور داخل المجتمع نفسه، ودخل المحافظون صراعاً مباشراً ضد النخب، وضد القواعد الشعبية والشبابية أحياناً كثيرة.[194]

ورُكزت نقطة الخلاف بين التيارين باندفاع التيار الإصلاحي نحو تعزيز مزيد من الحريات في مجالات الصحافة والتعبير عن الرأي؛ إذ كان خاتمي يؤكد دائماً اقتناعه في الحق بالمعارضة، مع وضع حد فاصل بين حالة الاحتجاج الشرعي وحالة غير الشرعي؛ بغية تقويم عمل الدولة السياسي. إثر هذه السياسية "الخاتمية" أنشئ الكثير من الأحزاب السياسية التي باتت تصدر عدداً من الصحف والمجلات المعبرة عن أفكارها وآرائها السياسية.[195]

ويرى التيار الإصلاحي أن محدودية صلاحياته، وسعة الصلاحيات التي يتمتع بها التيار المحافظ تقفان حائلاً دون تحقيق أهدافه، فخاتمي يقود معركته التاريخية بعنوانها العريض «الحرية في إطار القانون في عصر الحداثة من منظور ديني»،[196] وهو لا ينكر حدوث جملة من الانتهاكات منذ توليته الرئاسة عام 1997، وأشار إلى ذلك في الأول من نيسان/ إبريل 2001 أمام مجلس الشورى الإيراني بالقول: «إن اتجاهاً متزايداً وضح خلال السنوات الماضية، وبالأخص داخل المحاكم وفي أجهزة الشرطة والأمن، ولاسيما بعد تكوين لجنة مراقبة ومتابعة الدستور، إلا أن العنف والتطرف في المجتمع الإيراني مازالا مستمرين، وهذا عمل مستهجن».

إن الجهود التي بذلها خاتمي كانت قائمة على محاولة تحقيق هدفه الحقيقي والبعيد المدى في ترسيخ ثقافة التسامح، وتجذير قيم الشورى والديمقراطية،

والتطبيق الفعلي لقيم الثورة ومبادئ "النظام الحاكم" في إيـران،[197] والـسعي لعصرنة المجتمع وتحرير وسائل الإعلام؛ الأمـر الـذي نجـح فيـه نوعـاً مـا، بوجود أكثر من أربعين صحيفة ومجلة ذات توجهـات إصـلاحية اسـتطاعت اختراق محرمات عدة في المجتمع الإيراني المسلم الأبوي في معظمه.[198]

لكن كل ذلـك لم يمنـع مـن حـدوث الكثـير مـن الانتهاكـات في هـذا الجانب، وهي التي رصدتها المنظمات الدولية المعنية بالـسجون والمعـتقلات، التي يمكن بيانها على سبيل المثال لا الحصر، بما يأتي:

- عملية احتجاز الأمين العام لحركة تحرير إيران إبراهيم يزدي عام 1995؛ بسبب كتابته مقالة انتقد فيها «السلوك السياسي للنظام الإيراني».
- إعدام رئيس تحريـر مجلـة مايـار عـام 1997؛ بـسبب مقالـة انتقـد فيهـا انتهاكات حقوق الإنسان في إيران.
- اغتيال أشهر المعارضين السياسيين المخضرمين، وهو زعيم حزب الأمـة المعارض درويش فروهر وزوجته عام 1998.[199]
- خـروج مظـاهرات طلابيـة مـن الجامعـات الإيرانيـة في الفـترة 8 - 14 تموز/ يوليو 1998؛ للاحتجاج على الإجـراءات التـي اتخـذتها الحكومـة عندما أغلقت صـحيفة بيرسـلام،[200] وقـد تـم الإغـلاق بـأمر الـسلطة القضائية؛ بسبب اتهامها بنشر وثائق خاطئة ومعلومات سريـة أصـدرتها وزارة الاستخبارات. وقد قمعت هذه التظاهرات بعنف، ووصفت بأنها أشبه بمذبحة "ميدان السلام" في بكين، واعتقل الكثـير مـن المشاركين

منهم فيها، واعتدت القوات عليهم بالضرب فسقط منهم أربعة قتلى، بحسب تقرير أعدته منظمة مراقبة حقوق الإنسان.[201]

- اعتقال عبدالله نوري عام 1998؛ بسبب نشره مقالة في صحيفة خرداد، يعارض فيها ولاية الفقيه، ويؤكد «أن المرشد الأعلى لا يفوق قوة القانون، والسلطة السياسية يجب أن ترجع إلى المجتمع كله لا إلى فرد»، وحكم عليه بالسجن خمس سنوات.[202]

- حدوث الانتهاكات الواضحة لحقوق الأقليات الدينية (من المسيحيين واليهود والمسلمين السُّنة) والعرقية (من العرب والأكراد والأذريين)، بحسب تقارير لجنة مراقبة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة؛ إذ تعد هذه المجموعات محرومة من حقوقها، ونشاطاتها الدينية والسياسية، وهي تتعرض للاضطهاد السياسي.

- اعتقال الصحفي شمس الواعظين؛ بسبب نشره مقالة في صحيفة نشاط الإصلاحية، وقد حوكم بسبب مقالته التي عدت مهينة الإسلام.[203]

- إعدام هاشم آغاجاري عام 2002، وهو مفكر إصلاحي، إثر دعوته في حزيران/ يونيو 2002 إلى «"تجديد" التشيع وعدم اتباع رجال الدين بشكل أعمى»، وقد عد المحافظون ذلك إساءة للإسلام والنظام الحاكم، برغم اعتذاره فيما بعد، إلا أنه حكم بالإعدام لاحقاً.

- إغلاق المحافظين 80 صحيفة، منها 25 صحيفة إصلاحية، منذ عام 2002 حتى نهاية 2003.[204]

- أما بالنسبة إلى المرأة فيرى التيار المتشدد أن «دور المرأة العام يجب ألا يتعدى عضوية البرلمان»، على حين يرى التيار المعتدل ضرورة مشاركة المرأة في الوزارة ولا يمانع ترشحها لرئاسة الجمهورية.[205] وعلى أي حال فإن تأثير المرأة في الحياة السياسية في إيران مازال محدوداً جداً وينصب على سياسات النظام تجاه المرأة.

وترد إيران على هذه الاتهامات التي توجهها إليها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في انتهاكها لحقوق الإنسان بالقول: إن النظام القانوني الإسلامي يغاير نظام حقوق الإنسان العالمي، وإن ما يعده الغرب انتهاكاً لحقوق الإنسان لا يكون كذلك في النظام الإسلامي، وإن الاختلاف الأساسي هنا ناجم عن أنه في نظام حقوق الإنسان العالمي نجد أن الجميع متساوون بصرف النظر عن الجنس "رجلاً أو امرأة" والاعتقاد، على عكس نظام الشريعة الإسلامية، فالناس لهم حقوق مختلفة على أساس النوع الاجتماعي والدين.[206]

وترى دول الاتحاد الأوروبي أن إيران لم تبذل جهداً كافياً لتحسين سجلها غير المقبول في مجال حقوق الإنسان، وفي مجال تغيير خطابها ونبرتها السياسية التي تبلغ حداً مخيفاً في بعض الأحيان.[207]

وتأسيساً على ما تقدم يمكن أن نقول: إنه بالرغم من العقبات الرئيسية التي تقف أمام تطبيع كامل للعلاقات الإيرانية ـ الأوروبية المتمثلة في موضوعات البرنامج النووي الإيراني، والموقف الإيراني من عملية التسوية في الشرق الأوسط، واتهام إيران بدعم الإرهاب، وبانتهاك حقوق الإنسان، يعتقد

الأوروبيون أن المقاطعة والحظر والعزل السياسي لهذه الدولة سياسات لن تكون فعالة، ولن تسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

خاتمة

لقد حاولنا على امتداد صفحات هذه الدراسة تحليل حجم العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية وطبيعتها منذ انتهاء الحرب الباردة، ويمكن أن نقول: إن إيران بعلاقاتها المتطورة بدول الاتحاد الأوروبي استطاعت أن تتخطى الكثير من العقبات التي وضعتها الولايات المتحدة - وماتزال تضعها - أمام إيران من أجل عزلها دولياً، وقد نجحت دول الاتحاد الأوروبي في إفشال الكثير من المشروعات الأمريكية في هذا الجانب؛ ومنها إفشال العمل بقانون "داماتو" الأمريكي، والنجاح في الانفتاح على إيران وإقامة علاقات بها، ولاسيما على المستوى الاقتصادي أولاً، وسعي دول الاتحاد الأوروبي ثانياً إلى دفع إيران إلى حل أزمتها النووية، من خلال القبول بحزمة ما يسمى "الحوافز" التي يقع ضمنها تعهد دول الاتحاد بتقديم دعم اقتصادي وتقني لإيران، في حال تم وقف تخصيب اليورانيوم، ملمحة في الوقت ذاته إلى إمكانية إقامة تعاون نووي لأغراض سلمية .

وقد نجحت إيران في التخلص - ولو بشكل نسبي - من العراقيل التي تضعها الإدارة الأمريكية أمامها من خلال علاقاتها المتميزة بدول الاتحاد الأوروبي، وقد ساعدها على ذلك وجود الرغبة الأوروبية في تنمية علاقاتها بإيران؛ بدافع الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها إيران أولاً، ومن أجل

تعويض خسارة مصالحها في الخليج والعراق؛ بسبب الانفرادية والهيمنة الأمريكية المطلقة عليه ثانياً.

ونشير الآن إلى مجموعة من الملاحظات والاستنتاجات الختامية:

- من خلال قراءة الواقع الإقليمي والواقع الدولي، يمكن أن نقول: إن إيران دولة مهمة ذات وزن كبير في المنطقة، ولها مكانة ذات مغزى في استراتيجيات الدول العظمى والكتل الدولية؛ لما تتمتع به من مزايا وإمكانات وثروات وموقع جيوستراتيجي.

- أغلب الدول الأوروبية يرى أن الدخول في علاقات حوار بنّاء مع إيران سوف يكون له نتائج أفضل من نتائج سياسة الاحتواء التي تمارسها الولايات المتحدة.

- عدم توافر سياسة أوروبية موحدة تجاه إيران، حتى بعد التحول إلى صيغة الاتحاد بدلاً من المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ويمكن الحديث عن سياسات أوروبية وتصورات للسياسة الأمنية؛ كون أغلب دول الاتحاد - ولاسيما دوله الرئيسية - أعضاء في حلف الناتو، وأن سياستهم الأمنية هي سياسة الحلف ذاته.

- كون العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية في الوقت الحالي في تحسن مستمر، برغم وجود ملفات خلاف لما تحسم بعد (كأزمة الملف النووي الإيراني)، وتحول دون التطبيع الكامل في العلاقات، إلا أنها في الوقت ذاته لا تحول دون استمرار التحسن الهادئ. ونرى أن استمرار هذا

التحسن لم يكن ليكون لولا وجود الرغبة المشتركة لدى كلا الطـرفين في تطوير علاقاتهما وتسوية الخلافات، وقد زادت ظروف احـتلال العـراق عـام 2003 ومـا ترتـب عليـه مـن نتـائج تكثيـف الوجـود العـسكري الأمريكي في المنطقة هذه الرغبـة؛ ومـن ثـم تزايـد الحاجـة الإيرانيـة إلى وجود حليف دولي قـوي كالاتحـاد الأوروبي، وهـو الـذي يمثـل نقطـة التوازن في المنطقة.

الهوامش

1. مهدي شحادة وجواد بشارة، **إيران تحديات العقيدة والثورة** (بيروت: دار بلال للنشر، 1999)، ص 7.
2. جودت حسنين جودت، **جغرافية أوراسيا الإقليمية** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ط 3، 2000)، ص 656.
3. جودت حسنين جودت، **جغرافية آسيا الإقليمية** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ط 2، 1998)، ص 670.
4. عبدالخالق عبدالله، **النظام الإقليمي الخليجي** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والترجمة والتوزيع، 1998)، ص 128.
5. ضاري سرحان، **سياسية إيران الإقليمية تجاه دول الجوار الجغرافي وانعكاساتها على الوطن العربي** 1990- 2000، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2003، ص 75- 76.
6. جميل مطر وآخرون، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط6، 1999)، ص 241.
7. فهد مزبان، «العلاقات مع إيران في ضوء خصائص موقعها الجغرافي وأهميتها الجيوستراتيجية والجيوبولوتيكية»، في مؤتمر: **خصائص البنية السياسية والاستراتيجية والاقتصادية لإيران وأثرها في توجهاتها الخارجية**، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، العراق، 2002.
8. عيسى الجنابي، «إيران والمجموعة الأوروبية»، **دراسات دولية**، العدد 1 (1992)، ص 36 - 37.
9. للمزيد انظر:

Muriel Mirak-Weissbach, “Iran and it’s New President Face and Historic Challenge,” *EIR International* vol. 24, no. 33 (1997), 37.

10. خليل العناني، «الاتحاد الأوروبي وإيران- علاقات وثيقة ورؤى متباينة»، صحيفة **الخليج** الإماراتية، العدد 8909، 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2003.

11. معتز سلامة، «التفاعلات السياسية الخليجية 1999- 2000»، **التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999 – 2000** (الشارقة: مؤسسة دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2000)، ص 66 – 68.

12. غازي فيصل، «المنظور الجيوستراتيجي الأوروبي تجاه الخليج العربي»، **المستقبل العربي**، العدد 244 (1999)، ص 60 – 61.

13. أصغر جعفر ولداني، «إيران وأوروبا: من الحوار النقدي إلى المشاركة الاقتصادية»، **مختارات إيرانية**، العدد 10 (2001)، ص 45.

14. إبراهيم عرفات، «تطورات آسيا الوسطى وتأثيراتها على منطقة الشرق الأوسط»، **قضايا استراتيجية**، العدد 14 (1998)، ص 13- 16، كذلك نبيل جعفر وعلي منعم، «الأهمية الاقتصادية والدولية لنفط بحر قزوين»، **دراسات دولية**، العدد 13 (2001)، ص 102.

15. ظافر ناظم العاني، «منظمة التعاون الاقتصادي (الإيكو): الفرص والتحديات وفرص نجاح المنظمة»، **شؤون آسيوية**، العدد 44 (2001).

16. السفير أحمد طه محمد، «إيران بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية»، **السياسة الدولية**، العدد 127 (1997)، ص 214 – 215.

17. خليل العناني، « الاتحاد الأوروبي وإيران – علاقات وثيقة ورؤى متباينة»، مرجع سابق.

18. مصطفى ملكوتيان، «منطقة بحر الخزر والأمن القومي الإيراني»، **مختارات إيرانية**، العدد 8 (2001)، ص 29 – 30.

19. محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 389.

20. المرجع السابق، ص 358.

21. حسن حمدان العلكيم، «الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي – دراسة استشرافية»، **قضايا خليجية**، العدد 3 (1999)، ص 7.

22. نقلاً عن: إبراهيم خلف العبيدي، «تأثير الوجود الأجنبي على أمن الخليج العربي»، **دراسات سياسية**، العدد 11 (2003).

23. رند حكمت، «قراءة في المنظور الاستراتيجي الأوروبي للخليج العربي»، **متابعات دولية**، العدد 92 (2002)، ص 5.

24. انظر: رند حكمت، «قراءة في المنظور الاستراتيجي الأوروبي للخليج العربي»، مرجع سابق، ص 6.

25. انظر: ربيع كسروان، «الملف الإحصائي، إحصاءات الطاقة في الوطن العربي»، **المستقبل العربي**، العدد 278 (2002)، ص 169.

26. أحمد الزهراني، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الخليج العربي في عقد التسعينيات**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2001، ص 118.

27. إبراهيم العبيدي، «تأثير الوجود الأجنبي على أمن الخليج العربي»، مرجع سابق، ص 112.

28. يذكر أن المشروع بقي حبراً على ورق لأسباب تتعلق بأوضاع المنطقة. انظر: غازي فيصل، «المنظور الجيوستراتيجي تجاه الخليج العربي»، **مرجع سابق**، ص 67.

29. أُسست منظمة الأمن والتعاون الأوروبي عام 1975 (وأصبحت منذ عام 1995 تعرف بمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا)، وكان لهذه المنظمة دور في آسيا الوسطى والقوقاز، ولها مسؤوليات أخرى؛ منها: تنسيق الحوار بشأن قضايا الأمن في أوروبا، والسيطرة على التسلح ونزع السلاح، والتدخل في الأزمات والحروب الإقليمية من أجل تهدئة الصراع والتوتر؛ وبذلك فهي لم تضع أمن الخليج في أولوياتها.

30. ريتشارد نيكسون، **أميركا والفرصة التاريخية، كيف تواجه أميركا الدولة العظمى الوحيدة التحديات العالمية الراهنة؟**، نقله إلى العربية محمد زكريا إسماعيل (بيروت: مكتبة بيسان، 1992)، ص119.

31. محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، مرجع سابق، ص 353 – 354.

32. وسام إبراهيم، **السياسة الألمانية تجاه الخليج العربي في عقد التسعينات**، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، 2001، ص 98.

33. سعد ناجي ومنعم العمار، «الخليج العربي في عالم متغير، دراسة في معضلة الأمن الخارجي وترتيباته»، **السياسة الدولية**، العدد 125 (1996)، ص29.

34. روز ماري هوليس، «أوربا وأمن الخليج: المنافسة التجارية»، في: مجموعة باحثين، **أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998)، ص109.

35. سعد ناجي ومنعم العمار، «الخليج العربي في عالم متغير، دراسة في معضلة الأمن الخارجي وترتيباته»، مرجع سابق، ص 41.

36. ممدوح أنيس، «إيران مصدر قوة مضاف أم مصدر تهديد للأمن القومي العربي؟»، **السياسة الدولية**، العدد 130 (1997)، ص 155.

37. إدريس الكريني، «الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك: مقومات الريادة وإكراهات التراجع»، **المستقبل العربي**، العدد 291 (2003)، ص 17.

38. عاصم محمد عمران، «الاتحاد الأوربي وأمن الخليج العربي»، **قضايا دولية**، العدد 45 (2001)، ص 24.

39. عاصم محمد عمران، «العلاقات الأوربية ـ الأميركية في ضوء المتغيرات الدولية وأثرها على السياسة الفرنسية حيال المنطقة العربية»، **دراسات دولية**، العدد 2 (1995)، ص 111.

40. رند حكمت، « قراءة في المنظور الاستراتيجي الأوروبي للخليج العربي»، مرجع سابق، ص 8.

41. حسن نافعة، «محددات الأمن في الخليج العربي، رؤية عامة»، **مختارات إيرانية**، العدد5 (2000)، ص 60.

42. انظر: محمد مصطفى كمال، «صنع القرار في الاتحاد الأوروبي»، في: محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية ـ الأوروبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 21.

43. سجاد كاظم بور، «الإطار العالمي والإقليمي من منظور إيراني»، في ندوة: **العلاقات العربية ـ الإيرانية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 1.

44. انظر: سمير صارم، **العرب وأوروبا من الحوار إلى الشراكة** (دمشق: دار الفكر، 2000)، ص 190.

45. عيسى الجنابي، «إيران والمجموعة الأوروبية»، مرجع سابق، ص 34.

46. للمزيد انظر: مغتز سلامة، «التفاعلات السياسية الخليجية 1999 – 2000»، مرجع سابق، ص 66.

47. يذكر أن أبو الحسن بني صدر (رئيس الحكومة الإيرانية الأسبق) والمعارض، والمقيم حالياً في باريس، لعب دوراً رئيسياً في تقديم أدلة تدين المسؤولين الإيرانيين بهذه العملية. للمزيد انظر: خليل مخيف، «العلاقات الألمانية ـ الإيرانية في عهد الإصلاحيين»، **دراسات دولية**، العدد 13 (2001)، ص 172.

48. للمزيد انظر: روز ماري هوليس، «إيران: العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل»، **المستقبل العربي**، العدد 258 (2000)، ص173، وكذلك خليل مخيف، «العلاقات الإيرانية ـ الألمانية إلى أين»، **أوراق أوروبية**، العدد 29 (2002).

49. خليل مخيف، «العلاقات الألمانية الإيرانية في عهد الإصلاحيين»، مرجع سابق، ص 174.

50. انظر: عبدالخالق عبدالله، **النظام الإقليمي الخليجي**، مرجع سابق، ص165، وكذلك: محمد علي مهتدي، «مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه وموقعهم فيه (الورقة الإيرانية)»، تعقيب محمد السيد سليم، في ندوة **العلاقات العربية ـ الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص867.

51. للمزيد انظر: بول إف باور، «القضايا النووية في الشرق الأوسط»، **ترجمات استراتيجية**، العدد 2 (1996)، ص127، وكذلك وسام العسلي، «العلاقات الأميركية ـ الإيرانية لا حرب ولا سلم»، **الدفاع العربي**، العدد 5 (1997)، ص 20، وكذلك حسن عبدالله أحمد جوهر وعبدالله يوسف سهر محمد، «الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط – دراسة استشرافية حول العلاقات الدولية في المنطقة»، **آفاق استراتيجية**، العدد 5 (2000)، ص 27.

52. محمد السعيد إدريس وأحمد إبراهيم محمود، «الفوضى والاستقرار في النظام الدولي الجديد، اتجاهات تطور المنظومة الدولية: مرحلة ما بعد الحرب الباردة»، في: مجموعة باحثين، **التقرير الاستراتيجي العربي الموحد 1995** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، 1996)، ص 241.

53. «مواجهة فرنسية ـ أمريكية حول التعامل مع إيران»، ترجمة بديع أبو عبده، صحيفة **الحياة** اللندنية، 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، ص 7.

54. خليل مخيف، «العلاقات الألمانية ـ الإيرانية في عهد الإصلاحيين»، مرجع سابق، ص180.

55. علاء سالم، «أمريكا ـ إيران... وانهيار الرهانات الاستراتيجية»، **مختارات إيرانية**، العدد 3 (2000)، ص 59.

56. لازم لفته ذياب، «سياسة إيران الخارجية في عهد محمد خاتمي بين الثوابت والمتغيرات وأثرها على العلاقات الدولية 1997 - 2001»، في مؤتمر: **خصائص البنية السياسية والاستراتيجية والاقتصادية لإيران وأثرها في توجهاتها الخارجية**، مرجع سابق.

57. يرى محمد خاتمي أن حوار الحضارات يتطلب تحقيقه توافر مجموعة من القواعد العامة، ذات أسبقية شاملة؛ منها: فهم الآخر، والحيادية، والمصلحة المشتركة، والتعاون، والتعايش السلمي، والوفاق والاتفاق، وهذه الأمور نفسها كفيلة بتحويل صراع الحضارات الذي طرحه صمويل هنتنجتون إلى حوار حضارات. للمزيد انظر: وليد محمود عبد الناصر، «خاتمي وحوار الحضارات»، **مختارات إيرانية**، العدد 10 (2000)، ص 64.

58. علي نيسان، «التوجه السياسي الخارجي الإيراني، المحددات والفرص»، في مؤتمر **خصائص البنية السياسية والاستراتيجية والاقتصادية لإيران...**، مرجع سابق.

59. ظافر ناظم العاني، «العلاقات الإيرانية ـ الإيطالية في التسعينات، متابعة وتحليل»، **أوراق أوروبية**، العدد 60 (2001)، ص 2.

60. يذكر أن هذه الزيارة جاءت بعد دعوة محمد خاتمي إلى حوار الحضارات، وقد استقبل المرشد الأعلى علي خامنئي (الرجل الأول في الدولة) رئيس الوزراء الإيطالي، وأكد أن حوار الحضارات والتفاعل السياسي هما سياسة موضع إجماع في إيران؛ وهذا يعني أن سياسة نزع فتيل التوتر في العلاقات الخارجية، التي يعدها محمد خاتمي عنواناً رئيسياً لسياسته، قد دخلت حيز التنفيذ عملياً منذ هذه الزيارة. للمزيد انظر: محمد صادق الحسيني، **الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية** (بيروت: دار الجديد، 1999)، ص 135.

61. يذكر أن إيطاليا تتمتع بعلاقات وثيقة بإيران، والدليل على قوة العلاقة بين الطرفين أن الاتحاد الأوروبي عندما دعا إلى سحب سفرائه من طهران إثر قضية ميكونوس، كان السفير الإيطالي آخر سفير يغادر طهران، وعندما دعا الاتحاد الأوروبي إلى عودة السفراء الأوروبيين إلى طهران كان السفير الإيطالي أول سفير يصل إلى طهران. ظافر ناظم العاني، «العلاقات الإيرانية ـ الإيطالية ...»، مرجع سابق.

62. انظر: روز ماري هوليس، «إيران: العلاقات الخارجية...»، مرجع سابق، ص 174.

63. انظر:

Muriel Mirak-Weissbach, "Iran's Khatami, Advances Dialogue of Civilizations," *EIR International* vol. 26 (November 1999), 32.

64. انظر: رياض نجيب الريس، **مصاحف وسيوف، إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2000)، ص 183.

65. «العلاقات الإيرانية ـ الأميركية بين الحرب الدعائية واحتمالات المواجهة المفتوحة»، **تقديرات استراتيجية**، العدد 3 (1995)، ص 19.

66. يذكر أن هذه الزيارة كادت تخفق؛ بسبب قيام صحيفة **التايمز** اللندنية في الأول من كانون الثاني/ يناير 2000 بإعادة نشر مقطع نعي لآية الله الخميني من بين مرات نعي أخرى أُصدرت في القرن الماضي، وكانت عدوانية بعمق، ولم ينطفئ فتيل الأزمة إلا بعد أن قامت الحكومة البريطانية وعن طريق سفيرها في طهران بتقديم اعتذار رسمي للحكومة الإيرانية. للمزيد انظر: روز ماري هوليس، «إيران: العلاقات الخارجية...»، مرجع سابق، ص 174.

67. خالد السرجاني، «زيارة محمد خاتمي إلى ألمانيا والصين: الدوافع والدلالات»، **مختارات إيرانية**، العدد 2 (2000)، ص 61.

68. فؤاد نهرا، «قرار السياسة الخارجية في الاتحاد الأوربي في مواجهة قضايا وأزمات الوطن العربي»، في: **صنع القرار**...، مرجع سابق، ص 98.

69. خليل مخيف، «العلاقات الألمانية ـ الإيرانية»، مرجع سابق، ص 78.

70. خليل السامرائي، «اتجاهات السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة العربية في المرحلة القادمة»، **دراسات دولية**، العدد48 (1994)، ص 121.

71. محمد علي أذرشب، «موقع العلاقات العربية ـ الإيرانية في إطار العالم الإسلامي»، في: مجموعة باحثين، **العلاقات العربية ـ الإيرانية: الواقع وآفاق المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 896.

72. للمزيد انظر: خليل مخيف، «العلاقات الألمانية ـ الإيرانية ...»، مرجع سابق، ص 172.

73. انظر: صحيفة **الرأي** الأردنية، العدد 8098، 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1991.

74. انظر: علي نيسان، «التوجه السياسي الخارجي الإيراني، المحددات والفرص»، مرجع سابق.

75. حسن أبو طالب (محرر)، **التقرير الاستراتيجي العربي 2002 ـ 2003** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003)، ص 241.

76. علي رحماني، «أوروبا والأمن القومي الإيراني»، **مختارات إيرانية**، العدد 10 (2001)، ص 43.

77. وسام العسلي، «العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية لا حرب ولا سلم»، مرجع سابق، ص 18.

78. يذكر أن العقوبات التي هدد بها الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون اشتملت على: أ. فرض حظر كامل على صادرات هذه الشركات إلى الولايات المتحدة. 2. ب. منع الحكومة الفيدرالية من شراء أي بضائع أو خدمات منها. ج. منع كل المؤسسات المالية الأمريكية من تقديم قروض مالية لهذه الشركات تتجاوز قيمتها 10 ملايين دولار. د. حرمان الشركات المخالفة من أي مساعدات مالية تقدمها الحكومة. هـ. منع إصدار أي تصريح تصدير للتكنولوجيا الأمريكية لمصلحة هذه الشركات. ويذكر أن توتال قبل هذا العقد وقعت والحكومة الإيرانية عام 1995 عقداً لتطوير اثنين من حقول النفط الإيرانية التي بدأت إنتاجها عام 1998. انظر: وسام العسلي، «العلاقات الأميركية ـ الإيرانية لا حرب ولا سلم»، مرجع سابق، ص 19.

79. محمود عفيفي، «صفقة توتال والعلاقات الأميركية ـ الأوروبية»، **السياسة الدولية**، العدد 131 (1998)، ص 263.

80. أبو السعود إبراهيم (إعداد)، «شهريات السياسة الدولية»، **السياسة الدولية**، العدد 131 (1998)، ص 369 – 370.

81. محمود عفيفي، «صفقة توتال والعلاقات الأميركية ـ الأوروبية»، مرجع سابق، ص263.

82. خالد فياض، «العلاقات العربية - الإيرانية بين الصراع والتعاون»، **السياسة الدولية**، العدد 127 (1997)، ص 13.

83. انظر: مهدي شحادة وجواد بشارة، **إيران تحديات العقيدة والثورة**، مرجع سابق، ص 112.

84. معتز سلامة، «التفاعلات السياسية الخليجية 1999 ـ 2000»، مرجع سابق، ص 67.

85. انظر: نيفين عبد المنعم مسعد، «العرب وإيران»، في: مجموعة باحثين، **حال الأمة، المؤتمر القومي السادس** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 248

86. عاصم محمد عمران، «الاتحاد الأوروبي وأمن الخليج...»، مرجع سابق، ص 3.

87. أحمد الزهراني، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الخليج العربي في عقد التسعينيات**، مرجع سابق، ص 124.

88. المرجع السابق، ص 322.

89. روز ماري هوليس، «أوروبا و أمن الخليج...»، مرجع سابق، ص 122.

90. أصغر جعفر ولداني، «إيران وأوروبا: من الحوار النقدي إلى المشاركة الاقتصادية»، مرجع سابق، ص 5.

91. وسام العسلي، «العلاقات الأميركية ـ الإيرانية لا حرب ولا سلم»، مرجع سابق، ص 157.

92. أسامة جبار، «دور القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الإيراني وآفاقه»، **مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي**، العدد 12 (2002)، ص 123.

93. ضاري سرحان، **سياسة إيران الإقليمية تجاه دول الجوار الجغرافي**...، مرجع سابق، ص 61.

94. مهدي شحادة وجواد بشارة، **إيران تحديات العقيدة والثورة**، مرجع سابق، ص115.

95. ظافر ناظم العاني، «العلاقات الإيرانية ـ الإيطالية...»، مرجع سابق، ص4.

96. معتز سلامة، «التفاعلات السياسية الخليجية 1999– 2000»، مرجع سابق، ص67.

97. بشارة خضر، **أوروبا وبلدان الخليج، الشركاء الأباعد** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص 155.

98. شريف الشوباشي، «قانون داماتو خطوة مهمة في مسلسل المواجهات الاقتصادية مع القوى العظمى»، صحيفة **الأهرام** المصرية، 12 آب/ أغسطس 1996.

99. محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، مرجع سابق، ص 151.

100. فيبي مار، «الخليج العربي بعد العاصفة»، في: فيبي مار ووليم لويس (المحرّرين)، **امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، ترجمة عبدالله جمعة الحاج (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996)، ص 246.

101. لمى مضر، «العلاقات الروسية ـ الإيرانية الدوافع والمعوقات»، **إيران والعالم**، العدد31 (2002)، ص 2.

102. الدول العشر هي: إستونيا، ولاتفيا، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا، وقبرص، وبولندا، والمجر، ومالطا، وسلوفينيا، وليتوانيا.

103. صبري فالح الحمدي، **دراسات في تاريخ أمريكا وعلاقاتها الدولية** (بغداد: د.ن، 2002)، ص 189.

104. «الدور الإيراني في الخليج»، **نشرة دراسات**، العدد 111 (1997)، ص 55.

105. أصغر جعفر ولداني، «إيران وأوروبا: من الحوار النقدي إلى المشاركة الاقتصادية»، مرجع سابق، ص 46.

106. جيرلد جرين، «إيران وأمن الخليج»، في: مجموعة باحثين، **أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998)، ص 32.

107. المرجع السابق، ص 95.

108. سهيلة عبد الأنيس، **التسلح الإيراني في التسعينات وأثره على الأمن القومي العربي**، رسالة دبلوم عال غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1999، ص 7.

109. للمزيد انظر: النص الكامل للتقرير الذي أعده جان فرانسو أباربا حول بيع الأسلحة غير الشرعي لإيران، في صحيفة **اللوموند** الفرنسية، 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، ص11، نقلاً عن ناظم عبدالواحد الجاسور، «العلاقات الفرنسية ـ الإيرانية من التسلح السري إلى التطبيع العلني»، في: مجموعة باحثين، **العلاقات الدولية لإيران** (بغداد، د.ن، 1988)، ص 62.

110. أحمد فائق، **تطور العلاقات الفرنسية مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال عقد التسعينيات وأثرها على منطقة الخليج العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد القائد المؤسس (سابقاً)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2002، ص 211.

111. «إيران تسعى لتطوير ترسانتها الكيماوية»، ترجمة كمال خورشيد عبدالوهاب، **العرب والمستقبل**، العدد 1 (2003)، ص 84.

112. سيد محمد كاظم سجاد بور، «علاقة إيران وأمريكا من منظور الأمن القومي»، **مختارات إيرانية**، العدد 5 (2000)، ص 43.

113. صحيفة **الرأي** الأردنية، العدد، 8044، 18 آب/ أغسطس 1992.

114. وسام إبراهيم، **السياسة الألمانية تجاه الخليج العربي في عقد التسعينات**، مرجع سابق، ص 119.

115. روز ماري هوليس، «أمن الخليج ...»، مرجع سابق، ص 116.

116. جفري كمب، «انعكاسات السياسة الخارجية الإيرانية على الأمن الإقليمي: المنظور الخارجي»، في: جمال سند السويدي (إعداد)، **إيران والخليج والبحث عن الاستقرار**، مرجع سابق، ص 172.

117. انظر: ظافر ناظم العاني، «إيران والولايات المتحدة...»، مرجع سابق، ص 41-41.

118. كوري إن شيك وجوديث إس ياقي، **المضامين الاستراتيجية للتسلح النووي الإيراني**، ترجمة إبراهيم عبدالرزاق (بغداد: بيت الحكمة، 2001)، ص 7.

119. روبرت فريدمان، **حقائق ومتابعات، العلاقات الروسية الإيرانية في عقد التسعينات**، ترجمة بيت الحكمة (بغداد: بيت الحكمة، 2000)، ص 5.

120. أنتوني كوردزمان، «قدرات إيران العسكرية ... هل هي مصدر تهديد؟»، في: جمال سند السويدي (إعداد)، **إيران والخليج والبحث عن الاستقرار**، مرجع سابق، ص 402.

121. نيفين عبد المنعم مسعد، «السياسات الخارجية العربية»، **المستقبل العربي**، العدد 279 (2002)، ص 155.

122. هذه المكاتب عبارة عن شبكة كبيرة ومعقدة من مكاتب الشراء العلنية والسرية، كانت إيران قد أقامتها أيام الحرب العراقية ـ الإيرانية، واستطاعت من خلالها الحصول على التقنيات والمعدات ذات الاستخدام المزدوج، والواردة من الدول الغربية، وهي تعتمد على مؤسسات ووكالات متعددة، وتستخدم إيران الشركات الخاصة والجامعات والوزارات والكثير من الشركات الأجنبية واجهة لها. للمزيد انظر: هيثم الكيلاني، «التطورات العسكرية...»، مرجع سابق، ص 175.

123. حسن أبو طالب، **التقرير الاستراتيجي ...**، مرجع سابق، ص 242.

124. نقلاً عن: سهيلة عبد الأنيس، «سياسة إيران التسلحية وأثرها على أمن الخليج العربي»، في مؤتمر: **خصائص البنية السياسية والاستراتيجية والاقتصادية لإيران ...**، مرجع سابق.

125. انظر: مؤيد نجيب، **التوجهات الاستراتيجية لإيران بعد الخميني وانعكاساتها على الأمن القومي العربي**، رسالة دبلوم عال غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، جامعة البكر، 1999، ص33.

126. انظر: أحمد إبراهيم محمود، «البرنامج النووي الإيراني: التطورات والدوافع والدلالات الاستراتيجية»، **السياسة الدولية**، العدد 131 (1998)، ص 315.

127. «البرنامج النووي الإيراني والجهود الأميركية لإجهاضه»، **تقديرات استراتيجية**، العدد 1 (1995)، ص 34.

128. يذكر أن الحكومة الإيرانية حاولت بعد انتهاء الحرب مع العراق إقناع ألمانيا باستئناف العمل في مفاعل بوشهر، إلا أن الحكومة الألمانية رفضت ذلك نتيجة الضغوط الأمريكية المتزايدة. انظر: «قدرة إيران على إنتاج قنبلة نووية»، **تقديرات استراتيجية**، العدد 11 (1995)، ص 20.

129. أحمد إبراهيم محمود، «التعاون النووي بين روسيا وإيران»، **مختارات إيرانية**، العدد 8 (2001)، ص 53.

130. انظر: إيان أنطوني، «الحد من انتشار الأسلحة في ظل البيئة الدولية الجديدة»، في: مجموعة باحثين، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص884، وكذلك ظافر ناظم العاني، «القدرات النووية الإيرانية، حقائق ومتابعات»، **أوراق استراتيجية**، العدد 33 (2000)، ص 5.

131. « قدرة إيران على إنتاج قنبلة نووية»، مرجع سابق، ص 20.

132. «البرنامج النووي الإيراني والجهود الأميركية لإجهاضه»، مرجع سابق، ص 31.

133. نقلاً عن: ما شاء الله شمس الواعظين، برنامج «تحت الضوء»، قناة "العربية" الفضائية، دبي، 14 أيلول/ سبتمبر 2004.

134. انظر: أنتوني كوردزمان، «قدرات إيران العسكرية هل هي مصدر تهديد؟»، مرجع سابق، ص 402.

135. يذكر أن جماعة معارضة هي أول من كشف عن وجود هذه المنشآت في آب/ أغسطس 2002. للمزيد انظر: شانون كايل، «الحد من انتشار الأسلحة النووية ومنع انتشارها والدفاع ضد الصواريخ البالستية»، في: **التسلح ونزع السلاح...**، مرجع سابق، ص 917.

136. انظر: إيان أنطوني، «الحد من انتشار الأسلحة في ظل البيئة الدولية الجديدة»، مرجع سابق، ص 887.

137. «الاتحاد الأوروبي ـ إيران تفتح منشآتها أمام أي لجان للتفتيش المفاجئ»، صحيفة **الحياة**، العدد 1432، 22 كانون الأول/ ديسمبر 2003، وكذلك، «إيران تهدد بالانسحاب من معاهدة منع الانتشار النووي إذا رفع ملفها النووي إلى مجلس الأمن»، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد 9428، 20 أيلول/ سبتمبر 2004.

138. بشير عبدالفتاح، «المسألة النووية الإيرانية ــ تسوية أم هدنة؟»، **السياسة الدولية**، العدد 159 (2005)، ص 166.

139. المرجع السابق، ص 169.

140. انظر: سعيد عكاشة، «مأزق المشروع النووي الإيراني»، **مختارات إيرانية**، العدد 63 (2005).

141. أحمد السيد تركي، «أبعاد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن»، **السياسة الدولية**، العدد 164 (2006)، ص 152.

142. المرجع السابق، ص 155.

143. انظر: أحمد منيسي، «أزمة الملف النووي الإيراني ... سيناريوهات متعددة للمستقبل»، **مختارات إيرانية**، العدد 64 (2005).

144. «إيران: الاتحاد الأوروبي يضطلع بدور في تسوية النزاع حول برنامجها النووي»، صحيفة **الدستور** الأردنية، العدد 13016، 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2003.

145. حميد السعدون، «إيران ووكالة الطاقة ومخططات أمريكا»، صحيفة **الخليج** الإماراتية، العدد 9061، 10 آذار/ مارس 2004.

146. انظر: أسامة فاروق، «الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية والضغوط الأميركية»، **مختارات إيرانية**، العدد 61 (2005).

147. زبيغنيو بريجنيسكي، «مخاطر مستنقعات ما بعد الحرب»، ترجمة محمود أحمد عزت، **الحكمة**، العدد 36 (2005)، ص 18.

148. محمود سريع القلم، «التطورات في إيران»، في: مجموعة باحثين، **الخليج في عام 2004** (دبي: مركز أبحاث الخليج، 2005)، ص 236.

149. للمزيد انظر: عادل مظهور، «الاستراتيجية العسكرية الأميركية بعد أحداث أيلول 2001»، في مؤتمر: **الإرهاب الدولي في القرن الحادي والعشرين**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002.

150. مثنى حمدي، **العلاقات الإيرانية ـ الأميركية 1989 – 1999**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999، ص 126.

151. جواد بشارة ومهدي شحادة، **إيران تحديات العقيدة والثورة**، مرجع سابق، ص 161.

152. يذكر أن الولايات المتحدة تصدر سنوياً قائمة تصنف فيها الدول التي تعدها إرهابية أو تدعم الإرهاب، ولم تخل هذه القائمة من إيران منذ عام 1979، إثر احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران بعد قيام الثورة الإسلامية؛ إذ تصفها بأنها أكثر الدول نشاطاً في مجال دعم الإرهاب الدولي والتخطيط له وتنفيذ العمليات الإرهابية. للمزيد انظر: حسيب عارف العبيدي، «العراق ودول الجوار الغير عربي»، سلسلة المائدة الحرة (بغداد: بيت الحكمة، 1997)، ص 23، وكذلك سيد حسين أمين، «النظام الدولي الجديد والجمهورية الإسلامية»، **مختارات إيرانية**، العدد 10 (2001)، ص 39.

153. انظر وسام العسلي، «العلاقات الأميركية ـ الإيرانية لا حرب ولا سلم»، مرجع سابق، ص 18– 19.

154. محمود عفيفي، «صفقة توتال والعلاقات الأميركية ـ الأوروبية»، مرجع سابق، ص 264.

155. انظر: خليل مخيف، «العلاقات الألمانية - الإيرانية ...»، مرجع سابق، ص 178.

156. طلعت مسلم، «قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين»، في: مجموعة باحثين، **التحديات الشرق أوسطية الجديدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000)، ص 250.

157. سعد التميمي، «الولايات المتحدة وسبل مكافحة الإرهاب»، في **مؤتمر الإرهاب الدولي ...**، مرجع سابق، وكذلك «مقتطفات من الصحافة الأميركية، الرؤية الأميركية للإرهاب»، ترجمة سعد التميمي وباسم علي، **أوراق استراتيجية**، العدد105 (2002)، وكذلك زكي جميل حافظ، «الإرهاب الأميركي المضاد أو الردع بالترويع»،

الحكمة، العدد 21 (2001)، ص48، وكذلك ناظم عبدالواحد الجاسور، «تأثيرات الحادي عشر من أيلول في السياسات العالمية وتنافر الموجات بين ضفتي الأطلسي»، **دراسات دولية**، العدد 22 (2003)، ص 2.

158. انظر: خليل مخيف، «أحداث أيلول وانعكاساتها على مستقبل التعاون العربي ـ الأوروبي»، **قضايا دولية**، العدد 49 (2001)، ص13.

159. انظر: جفري كمب، «انعكاسات السياسة الخارجية...»، مرجع سابق، ص180.

160. المرجع السابق، ص 181.

161. يذكر أن دول الاتحاد الأوروبي تضع منظمة مجاهدي خلق في قائمة المنظمات الإرهابية، وفي حزيران/ يونيو 2004 طالب أعضاء مجلس الشيوخ البلجيكي وأغلبية أعضاء مجلس النواب في لوكسمبورغ، الاتحاد بشطب اسم المنظمة من قائمة المنظمات الإرهابية التي أصدرها الاتحاد، وأكدوا أن المقاومة التي تقودها المنظمة هي مقاومة ضد التطرف، ومن أجل تحقيق ديمقراطية قائمة على انتخابات، وعلى فصل الدين عن الدولة، انظر: «غالبية أعضاء مجلس الشيوخ البلجيكي يطالبون بشطب اسم مجاهدي خلق من قائمة الإرهاب الصادرة عن الاتحاد الأوروبي»، صحيفة **العهد الجديد** العراقية، العدد 154، 17 حزيران/ يونيو 2004. ويذكر أيضاً أن التقرير الذي قدمته المنظمة تضمن تأكيد أن الحكومة الإيرانية تخصص الطابق الثاني من سفارتها في بون؛ لأغراض التجسس والأعمال الإرهابية، وقدمت أسماء المواقع التي تتم فيها الإدارة والإعداد لتنفيذ أعمال إرهابية؛ منها: أ. بيت إيران في كولونيا، ب. بيت معوقي الحرب في بون، والقنصليات الإيرانية في مدن ميونخ وفرانكفورت وهامبورغ وبرلين، ج. مقر ما يسمى اتحاد الجمعيات الإسلامية في أوروبا، د. شركة "دوما" في مدينة دوسلدورن. للمزيد انظر: «سفارة إيران في بون مركز للتجسس والإرهاب»، صحيفة **العراق** العراقية، العدد 937، 20 حزيران/ يونيو 1994.

162. انظر: دولف كانك رانيكه، «أوروبا والمتغيرات»، **دراسات سياسية**، العدد 9 (2002)، ص 125.

163. خليل العناني، «الاتحاد الأوروبي وإيران – علاقات وثيقة ورؤى متباينة»، مرجع سابق.

164. محمد السعيد جمال الدين، «حوار الحضارات في الخطاب السياسي الإيراني»، **مختارات إيرانية**، العدد 10 (2001)، ص 61، وكذلك وليد محمود عبد الناصر، «حوار

الحضارات على أجندة العلاقات الدوليـة»، **السياسة الدوليـة**، العـدد 147 (2002)، ص 180.

165. عبدالخالق عبدالله، «الخليج العربي والسنة الصعبة»، **التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001- 2002** (الشارقة: مؤسسة دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2003)، ص 15، وكذلك نيفين عبد المنعم مسعد، «إيران إلى أين؟»، المصدر نفسه، ص 161.

166. يذكر أن دول المجموعة الأوروبية تبنت موضوع الصراع العربي في كثير من مؤتمراتها ابتداءً من إعلان البندقية 1980 وإعلان مدريد 1989، مروراً بقمة فلورنسا 1996 وقمة أمستردام 1997 وقمة برلين 1999، كل هذه القمم أصدرت بيانات أكدت ضرورة إنشاء الدولة الفلسطينية، وأكدت التزام دول الاتحاد بعملية التسوية. للمزيد انظر: فؤاد نهرا، «قرار السياسة الخارجية...»، مرجع سابق، ص 156، وكذلك وليم كوانت، «الصراع العربي ـ الإسرائيلي في التسعينات: احتمالات التسوية»، في: فيبي مار ووليم لويس (المحررين)، **امتطاء النمر** ....، مرجع سابق.

167. يذكر أن دول الاتحاد أسهمت منذ بدء مؤتمر مدريد 1991، إسهاماً فعالاً في محاولة إنجاح المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية عامة، والفلسطينية ـ الإسرائيلية خاصة، وتبنت الكثير من المواقف التي قدمت بشكل مباشر إلى السلطة الفلسطينية؛ فالاتحاد الأوروبي (مع الأخذ في الحسبان تفاوت المواقف بين دوله) عمل على ترميم البنى التحتية الفلسطينية ونقلها من بنى مشوهة إلى بنى شبه معافاة، وأرسى بالشراكة والكثير من دول العالم ذات الشأن والوزن الدولي حقيقة على الأرض اسمها "السلطة الفلسطينية". للمزيد انظر: ستار الجابري، «أوروبا والقضايا العربية، فرنسا نموذجاً»، **قضايا دولية، العدد** 49 (2001)، ص 16.

168. انظر: فؤاد نهرا، «قرار السياسة الخارجية...»، مرجع سابق، ص 181.

169. انظر: علي سعيد بدوان، «الإرهاب وانعكاساته على فلسطين والدول العربية»، في مؤتمر: **الإرهاب الدولي في القرن الحادي والعشرين**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002.

170. ناظم عبدالواحد الجاسور، «الاتحاد الأوروبي، الدستور الاتحادي والدور الأوروبي في الشرق الأوسط»، **أوراق دولية**، العدد 122 (2003)، وكذلك حازم النعيمي، «السياسية الأميركية تجاه القضية الفلسطينية بعد أحداث 11 أيلول 2001»، في مؤتمر: **السياسة الأميركية تجاه الوطن العربي بعد أحداث أيلول 2001**، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2003

171. سهى العزاوي، «ازدواجية الخطاب السياسي الأوروبي في الصراع العربي ـ الصهيوني»، **أوراق أوروبية**، العدد 112 (2002).

172. انظر: زامل سعيدي، «القضية الفلسطينية»، في: **العلاقات العربية ـ الإيرانية**، مرجع سابق، ص 647 – 663، وكذلك أحمد صدقي الدجاني، «القضية الفلسطينية»، المرجع نفسه، ص 620.

173. نقلاً عن: ميشال نوفل، «موقع العلاقات العربية ـ الإيرانية في إطار العالم الإسلامي»، في: مجموعة باحثين، **العلاقات الإيرانية ـ العربية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص907.

174. انظر محمد صادق الحسيني، **الخاتمية** ...، مرجع سابق، ص 221.

175. المرجع السابق، ص 335.

176. انظر: علاء سالم، «سيد محمد خاتمي ثالث رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية»، **تقديرات استراتيجية**، العدد 60 (1997)، ص 59.

177. انظر: نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية ـ الإيرانية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 249، وكذلك خالد فياض، «العلاقات العربية ـ الإيرانية بين الصراع والتعاون»، مرجع سابق، ص 204.

178. انظر: حسن أبو طالب ، **التقرير الاستراتيجي** ...، مرجع سابق، ص217 – 219.

179. «خامنئي: بوش يرتكب ظلماً لا يمكن تصوره بحق الفلسطينيين"، نقلاً عن وكالة فرانس برس، 26 شباط/ فبراير 2006.

180. محمد الإبراهيمي، «رؤية إيران لفلسطين والانتفاضة»، **مختارات إيرانية**، العدد 5 (2000)، ص 32.

181. محمد رضا فودة، «تحديات الأمن العربي في منطقة جنوب المتوسط على ضوء المتغيرات الراهنة»، في: مجموعة باحثين، **تحديات العالم العربي**...، مرجع سابق، ص 290، وكذلك «دوافع واحتمالات التصعيد الأميركي ضد إيران»، **تقديرات استراتيجية**، العدد 4 (1995)، ص 40.

182. انظر: روز ماري هوليس، «إيران: العلاقات الخارجية...»، مرجع سابق، ص 179.

183. انظر: ضاري سرحان، **سياسية إيران الإقليمية تجاه دول الجوار الجغرافي...**، مرجع سابق، ص 28.

184. نيفين عبد المنعم مسعد، «إيران إلى أين؟»، مرجع سابق، ص 197.

185. سهى العزاوي، «ازدواجية الخطاب السياسي الأوروبي في الصراع العربي ـ الصهيوني»، مرجع سابق.

186. انظر: مهدي شحادة وبشارة جواد، **إيران تحديات العقيدة والثورة**، مرجع سابق، ص 161.

187. انظر: جيرلد جرين، «إيران وأمن الخليج»، مرجع سابق، ص 90.

188. يذكر أن الإمام الخميني طرح منذ اليوم الأول للثورة موضوع "الاستفتاء" الخاص بالمسمى المقبول للجمهورية، هل تكون "الجمهورية الإسلامية" فقط أو "الجمهورية الإسلامية الديمقراطية"؟ ولكنه في النهاية أقر «الاكتفاء بالجمهورية الإسلامية»؛ لأن «الإسلام يمثل أسمى ديمقراطية من كل الديمقراطيات». للمزيد انظر: محيي عبد المنعم، **إيران وأربكان وصراع الخلافة** (دمشق: دار الكتاب العربي، 1998)، ص 75.

189. جمال قنان، «نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة؟»، في: مجموعة باحثين، **العرب وتحديات النظام العالمي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 87.

190. انظر: فيبي مار، «الخليج العربي بعد العاصفة»، مرجع سابق، ص 288.

191. انظر: فؤاد نهرا، «قرار السياسة الخارجية...»، مرجع سابق، ص 196.

192. خليل مخيف، «العلاقات الألمانية ـ الإيرانية...»، مرجع سابق، ص 174.

193. انظر: خليل العناني، «الاتحاد الأوروبي وإيران – علاقات وثيقة ورؤى متباينة»، مرجع سابق.

194. سالم مشكور، «خاتمي ... الصامت اضطراراً»، صحيفة **الاتجاه الآخر**، العدد 124، 5 تموز/ يوليو 2003.

195. Muriel Mirak-Weissbach, op. cit., 38.

196. محمد صادق الحسيني، **الخاتمية ...**، مرجع سابق، ص 334.

197. غسان بن جدو، «إيران إلى أين...؟»، مرجع سابق، ص 256.

198. انظر: روز ماري هوليس، «إيران: العلاقات الخارجية...»، مرجع سابق، ص 171.

199. يذكر أن محمد خاتمي وقف في موكب تشييعه وقال في حديث له مع أجهزة الأمن بعد ذلك: «إذ لم تواجهوا هذه الجريمة»، وإذا لم تتعرفوا على دوافعها وفروعها، فلن يكون ذلك استخفافاً بالنظام فحسب، ولكنه سيفتح الباب لمشكلات كثيرة ستعترضنا في المستقبل. ويذكر أن وزير الاستخبارات الإيرانية قربان علي قدم استقالته، إثر اكتشاف مسؤوليته في الحادث. للمزيد انظر: رياض نجيب الريس، **مصاحف وسيوف** ...، مرجع سابق، ص116، وكذلك مدحت أحمد حماد، «مظاهرات الطلبة في إيران وإعادة مستقبل العلاقة مع القوى السياسية»، **السياسة الدولية**، العدد 138 (1999)، ص 18.

200. تعد هذه الصحيفة أكثر الصحف الإصلاحية، وقد كشفت في أحد مقالاتها أبعاد خطة تهدف إلى التحرش بالصحافة وكتابها. للمزيد انظر: نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية ـ الإيرانية**، مرجع سابق، ص 170 – 171.

201. تُمثل قوات القمع هذه بـ"قوات من الحرس الثوري، ومليشيات حزب الله، والباسيج"، وتعمل هذه القوات تحت إمرة المرشد الأعلى. للمزيد انظر: نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية ـ الإيرانية**، مرجع سابق، ص 170 – 171.

202. يذكر أن خامنئي رد على ذلك بالقول: «إن الحكم قانوني وضروري، ورأى أن التاريخ الثوري لأي شخص لا يمنع محاكمته، وأن أي شخص ينحرف عن الخط الصحيح للإسلام والإمام الخميني، لا يتمتع بالحماية، وليس هنالك فرق – إذن – في ذلك بين شخص وآخر، سواء كان في القمة أو القاعدة».

203. انظر: «إيران: وضع الصحفي الإصلاحي شمس الواعظين في زنزانة انفرادية»، صحيفة **القدس العربي** اللندنية، العدد 3510، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2000.

204. حسن أبو طالب، **التقرير الاستراتيجي**...، مرجع سابق، ص 214.

205. يذكر أن الدستور الإيراني ينص أن من يُولّى منصب رئيس الجمهورية يكون حصراً من الرجال. للمزيد راجع الدستور الإيراني، وانظر أيضاً سعد الأنصاري، **الفقهاء حكام على الملوك، علماء إيران من العهد الصفوي إلى العهد البهلوي 1500–1979**

(بيروت: دار الهدى، 1989)، ص 485، وكذلك مهدي شحادة وجواد بشارة، **إيران تحديات العقيدة والثورة**، مرجع سابق، ص 61، وكذلك نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية**، مرجع سابق، ص 174، وكذلك محيي عبد المنعم، **إيران وأربكان وصراع الخلافة**، مرجع سابق، ص 79.

206. انظر: سيد حسين أمين، «النظام الدولي...»، مرجع سابق، ص 39.

207. انظر: جيرلد جرين، «إيران وأمن الخليج»، مرجع سابق، ص 26 - 27.

نبذة عن المؤلفة

سهيلة عبد الأنيس محمد حاصلة على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية بالجامعة المستنصرية عام 2004، وحصلت من الجامعة نفسها أيضاً على دبلوم عال بالدراسات الدولية عام 1999، ونالت من جامعة بغداد درجة البكالوريوس في العلوم السياسية عام 1997.

تعمل حالياً مدرسة في كلية العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية ببغداد، وكانت قد عملت سابقاً باحثة في بيت الحكمة ببغداد.

نشر لها عدد من الأبحاث في دوريات عراقية؛ منها: «إيران وأمن الخليج»، و«مستقبل النفط العربي»، و«حقوق الإنسان والدستور العراقي الجديد»، و«دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي في الوطن العربي - بيت الحكمة العراقي نموذجاً». وقد نشر لها - أيضاً - عدد من المقالات في صحف محلية، وخصوصاً في صحيفتي: **الوطن، والصباح الجديد**.

صدر من سلسلة «دراسات استراتيجية»

العدد	المؤلف	العنوان
1.	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2.	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3.	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4.	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5.	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6.	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية
7.	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8.	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9.	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
10.	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
11.	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996
12.	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

.13	ماجد كيّالي	المشروع «الشرق أوسطي»: أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
.14	حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق
.15	مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
.16	عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية
.17	ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
.18	محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
.19	أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
.20	سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي: المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
.21	إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
.22	عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
.23	جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
.24	عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم: برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
.25	محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
.26	ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني: من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

27.	صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989
28.	فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29.	عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30.	جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل: (دراسة استكشافية أولية)
31.	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32.	هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
33.	كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34.	عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
35.	علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36.	مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
37.	أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38.	إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39.	جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40.	أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

41.	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية - التركية بين الحاضر والمستقبل
42.	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43.	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية - التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44.	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45.	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
46.	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47.	سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
48.	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
49.	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
50.	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته - مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
51.	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
52.	عبداللطيف محمود محمد	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
53.	جورج شكري كتن	العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين وآفاقها
54.	علي أحمد فياض	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
55.	مصطفى عبدالواحد الولي	أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
56.	خيرالدين نصر عبدالرحمن	آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
57.	عبدالله يوسف سهر محمد	مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

58.	علي أسعد وطفة	واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
59.	هيثم أحمد مزاحم	حزب العمل الإسرائيلي 1968 - 1999
60.	منقذ محمد داغر	علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها: (حالة دراسية من دولة عربية)
61.	رضا عبدالجبار الشمري	البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
62.	خليل إسماعيل الحديثي	الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
63.	علي سيد فؤاد النقر	السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
64.	خالد محمد الجمعة	آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
65.	عبدالخالق عبدالله	المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
66.	إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
67.	الطاهرة السيد محمد حمية	سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
68.	عصام سليمان الموسى	تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
69.	علي أسعد وطفة	التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
70.	أسامة عبدالمجيد العاني	المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

83. عبدالمنعم السيد علي — العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84. إبراهيم مصحب الدليمي — المخدرات والأمن القومي العربي: (دراسة من منظار سوسيولوجي)
85. سيار كوكب الجميل — المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86. منار محمد الرشواني — سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87. محمد علي داهش — اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88. محمد حسن محمد — الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي
89. رضوان السيد — مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
90. هوشيار معروف — التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91. محمد الدعمي — الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية - الإسلامية لمعطيات العولمة
92. أحمد مصطفى جابر — اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
93. هاني أحمد أبوقديس — استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94. محمد هشام خواجكية وأحمد حسين الرفاعي — القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
95. ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم — العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
96. مصطفى عبدالعزيز مرسي — الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

97.	علي مجيد الحمادي	الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل
98.	آرشاك بولاديان	مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية
99.	خليل إبراهيم الطيار	الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا
100.	جهاد حرب عودة	المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية
101.	محمد علي داهش ورواء زكي يونس	اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل
102.	عبدالله المجيدل	حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سوريا
103.	حسام الدين ربيع الإمام	البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط
104.	شريف طلعت السعيد	مسار التجربة الحزبية في مصر (1974 - 1995)
105.	علي عباس مراد	مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح
106.	عمار جفال	التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز
107.	فتحي درويش عشيبة	الثقافة الإسلامية للطفل والعولمة
108.	عدي قصيور	حماية حقوق المساهمين الأفراد في سوق أبوظبي للأوراق المالية
109.	عمر أحمد علي	جدار الفصل في فلسطين: فكرته ومراحله - آثاره - وضعه القانوني
110.	محمد خليل الموسى	التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي
111.	محمد فايز فرحات	مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة

المؤلف	العنوان
112. صفات أمين سلامة	أسلحة حروب المستقبل بين الخيال والواقع
113. وليد كاصد الزيدي	الفرانكفونية في المنطقة العربية: الواقع والآفاق المستقبلية
114. محمد عبدالباسط الشمنقي ومحمد حاجي	استشراف أولي لآثار تطبيق بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ على تطور السوق العالمية للنفط
115. محمد المختار ولد السعد	عوائق الإبداع في الثقافة العربية بين الموروث الآسر وتحديات العولمة
116. ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان	العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية
117. إبراهيم فريد عاكوم	إدارة الحكم والعولمة: وجهة نظر اقتصادية
118. نوزاد عبدالرحمن الهيتي	المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظرة تحليلية
119. إبراهيم عبدالكريم	حزب كديما وحكومته الائتلافية: دراسة حالة في الخريطة السياسية الإسرائيلية وانعكاساتها
120. لقمان عمر النعيمي	تركيا والاتحاد الأوربي: دراسة لمسيرة الانضمام
121. محمد بن مبارك العريمي	الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي
122. ماجد كيالي	مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته وإشكالاته
123. حسن الحاج علي أحمد	خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة
124. سعد غالب ياسين	نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي
125. عادل ماجد	مسؤولية الدول عن الإساءة للأديان والرموز الدينية
سهيلة عبد الأنيس محمد	العلاقات الإيرانية - الأوروبية: الأبعاد وملفات الخلاف

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية في نسخة ورقية واحدة أو عبر البريد الإلكتروني.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقمي الهاتف والفاكس (إن وجد)، وعنوان بريده الإلكتروني.
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث.
9. توضع الجداول والرسوم البيانية في متن البحث حسب السياق، ويتم تحديد مصادرها أسفلها.
10. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

11. يراعى عند كتابة الهوامش توافر البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه:

الكتب: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.
الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، **اسم الدورية**، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

12. يقدم المركز لمؤلف البحث المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 1500 دولار أمريكي وخمس نسخ كإهداء من البحث عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير **«دراسات استراتيجية»**.

2. يتم إخطار الباحث بما يفيد وصول بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.

3. إذا حاز البحث الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها، كي يرسل البحث للتحكيم الخارجي.

4. يرسل البحث إلى ثلاثة محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث.

5. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تسلم اتفاقية النشر من الباحث.

6. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهران.

7. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

8. المركز غير مسؤول عن إرجاع البحوث التي يتقرر الاعتذار عن عدم نشرها ضمن السلسلة، كما أنه غير ملزم بإبداء أسباب عدم النشر.

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســـم : ....

المؤسسة : ....

العنــوان : ....

ص. ب : .... المدينــة : ....

الرمز البريدي : ....

الــدولــة : ....

هــاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسـات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالـة المـصرفية، يرجـى تحويـل قيمـة الاشـتراك إلى حـساب مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الـوطني ـ فـرع الخالديـة، ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلـومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

ISBN 9948-00-899-5





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب. 4567 - أبوظبي - إ.ع.م. - هاتف: 4044541 -2- 971- فاكس: 4044542 -2- 971- E-mail: pubdis@ecssr.ae